الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

جامعة المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

إتفاقيات إيفيان

دراسة تحليلية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

نادية بلواضح

إشراف الأستاذ:

د. عمر بوضربة

السنة الجامعية 1434-1435هـ

2013-2014م

قال تعالى:

﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَّا اسْتَطَعْتُمْ مِّنْ قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ، وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمْ اللهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لاَ تُظْلَمُونْ ﴾ .

صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ .

الآية: 60 من سورة الأنفال

إلــى

كل من ضحى بحياته من أجل الجزائر

كل جزائري يدفع بروحه عربون وفاء

زعماء الوفد الجزائري بإيفيان الذين ناضلوا من أجل استقلال الجزائر

بقول فرحات عباس:"أَنَّ الاستقلال يؤخذ ولا يعطى"

إلــى

أبي الذي كان سندا لي طوال مراحل دراستي

أمي الغالية التي سهرت على تربيتي بالحنان والتشجيع والدعاء بالنجاح

كل أفراد العائلة_ إخوتي وزوجاتهم وأولادهم"رؤى السعدية– عبد الله عماد الدين

– عبد الله"

أختي الوحيدة والغالية "نورة "

كل من قدم لي يد العون والمساعدة في انجاز هذا العمل.

الحمد لله ، و الشكر لله ، أولا و آخرا ، على فضل نعمته ، و جزيل عطائه.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف "**د.عمر بوضربة**" الذي غمرني بفضله يوم قبوله الإشراف على بحثي هذا و كان خير موجه لي .

أتقدم بالشكر و التقدير إلى الأساتذة :**د.صالح لميش** ،**عبد الله مقلاتي**، **محمد يعيش**، **إسماعيل تاحي**، **فتح الدين بن أزواو**.

و لكل أساتذتي الأفاضل على ما بذلوه من جهد في سبيل تكويني

إلى **إخوتي منير** الذي ساعدني في كتابة هذا البحث، و**رابح** الذي ساعدني في ترجمة بعض الكتب الفرنسية، و**نورة** التي زودتني بمجموعة قيمة من المادة العلمية.

أتقدم بالشكر إلى **عمال المكتبة المركزية الجامعية**.

دون أن أنسى كل َمن أَمدَّ لي يد العون من زميلاتي في الدراسة **نجاة بجاوي**،**عفاف زلاقي**،**أمال عمراوي**،**فاطمة طاهري**، **سميحة دري** ،وأخص بالذكر صديقاتي **صبرينة كشيدة**،**عبير بلواضح** ،و لكل طلاب الدفعة .

و الحمد لله من قبل و من بعد .

قائمة المختصرات:

1-باللغة العربية:

- تح :تحقيق.
- تر :ترجمة.
- تق:تقديم.
- ج:الجزء.
- د.ت:دون تاريخ النشر.
- د.م:دون مكان.
- د.م.ج :ديوان المطبوعات الجامعية.
- د.ن:دون ناشر.
- ص:الصفحة.
- ط :طبعة.
- ع:العدد.
- ع.خ:عدد خاص.
- م.و.إ.ن :المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر.
- ج.ت.و: جبهة التحرير الوطني.
- جيش.ت.و:جيش التحرير الوطني.
- ح.م.ج.ج :الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- ل.ت.ت : لجنة التنسيق والتنفيذ.
- ل.ث.و.ع:اللجنة الثورية للوحدة والعمل .
- م.و.ث.ج :المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

2-باللغة الفرنسية:

- CNRA: Conseil national de la révolution Algérienne.
- Ed: Edition.
- FLN: Front de libération national.
- GPRA: Gouvernement provisoire de la république Algérienne.
- OAS :Organisation de l'Armée secretes.
- P: Page.
- PPA: Parti du peuple Algérien.

قائمة المختصرات:

3-باللغة العربية:

- تح :تحقيق.
- تر :ترجمة.
- تق:تقديم.
- ج:الجزء.
- د.ت:دون تاريخ النشر.
- د.م:دون مكان.
- د.م.ج :ديوان المطبوعات الجامعية.
- د.ن:دون ناشر.
- ص:الصفحة.
- ط :طبعة.
- ع:العدد.
- ع.خ:عدد خاص.
- م.و.إ.ن :المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر.
- ج.ت.و: جبهة التحرير الوطني.
- جيش.ت.و:جيش التحرير الوطني.
- ح.م.ج.ج :الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- ل.ت.ت : لجنة التنسيق والتنفيذ.
- ل.ث.و.ع:اللجنة الثورية للوحدة والعمل .
- م.و.ث.ج :المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

4-باللغة الفرنسية:

- CNRA: Conseil national de la révolution Algérienne.
- Ed: Edition.
- FLN: Front de libération national.
- GPRA: Gouvernement provisoire de la république Algérienne.
- OAS :Organisation de l'Armée secretes.
- P: Page.
- PPA: Parti du peuple Algérien.

مقــدمة :

جَابهَ الشعب الجزائري الاستعمار الفرنسي من البداية عشية الغزو في جويلية 1830 ، فحاربت بكل الوسائل لبلوغ غاية واحدة وهي التحرر،فبلغ الوعي السياسي في الجزائر ذروته وتوحد الشعب بقيادة جبهة التحرير الوطني التي فجرت الثورة.وقد حددت مبادئها ومعالمها وأهدافها ووسائلها لتحقيق ما جاء في بيان أول نوفمبر 1954 وأكدته وثيقة مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 فطرحت كل السُبل العسكرية والسلمية لتحقيق هدفها، وأكدت عن نيَّتها في التفاوض والجلوس على طاولة واحدة مع وفد يمثل الحكومة الفرنسية، وحرصت على إبقاء باب الاتصالات مفتوحا. ونظرًالقوة وشمولية الثورة وضغط الرأي العام الفرنسي والعالمي على الحكومات الفرنسية رضخت للتفاوض الذي كان ماراطونيا نتيجة عدم الاتفاق، ووصلوا إلى المرحلة الرسمية وهي محادثات ايفيانالتي تُوِّجت بتوقيع اتفاقيات ايفيان في 18 مارس1962 .

أسباب اختيار الموضوع:مرت الثورة الجزائرية بتطورات وأحداث كثيرة تُوِّجت في نهاية المطاف باسترجاع الاستقلال الوطني إثر توقيع اتفاقيات ايفيان التي لها قيمة وأهمية تاريخية كبيرة في تاريخ الجزائر. لذلك أصبحت عندي رغبة في التعرف على مراحل المفاوضات وأهم ما جاء في المفاوضات الرسمية،والاطلاع على خباياها وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد 1962 وكيف كانت انعكاساتها على الجزائر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.ورفع اللبس عن القضايا المشكك فيها والتي يعتقد بأنها جاءت في هذه الاتفاقيات،فغالبية المؤرخين متفقين أو على الأقل تلاقت وجهات نظرهم فيما يخص أنها طريق الحصول على الاستقلال،في حين يرى آخرين عكس ذلك.وكذا محاولة لكشف اللُبس والوقوف على حقيقة موضوعية لإثبات أو نفي ما ترمي إليه هذه الاتفاقيات ولو جزئيا جاء اختيارنا لهذا الموضوع.

وقد حاولنا معالجة الإشكالية التالية: هل حققت اتفاقيات ايفيان المطالب الأساسية لجبهة التحرير الوطني المتضمنة في بيان أول نوفمبر 1954 ووثيقة مؤتمر الصومام أوت 1956 ؟.

إلى جانب هذه الإشكالية الأساسية حاولت معالجة إشكالات فرعية أخرى تتمثل في:

ما هي المنطلقات التي بدأت بها هذه الاتفاقيات؟. وما الذي أدى إلى تحدد اللقاءات بين الطرفين؟.

وما هي كواليس هذه الاتفاقيات؟ ما الذي جاءت به هذه الاتفاقيات(المحتوى)؟.ما هي ردود الفعل حولها؟

إلى أي مدى تمَّ تطبيق ما جاء في الاتفاقيات تماما؟ وكيف ينُظر إليها؟.

لإعطاء قيمة حقيقية لهذا الموضوع اتبعت كل المناهج العلمية التي تقتضيها طبيعة هذا الموضوع مثل:

المنهج التاريخي الوصفي:في سرد الأحداث بطريقة وصفية كرونولوجية لفهم الأحداث حسب تسلسلها الزمني،وتم الاعتماد عليه أكثر في الفصل التمهيدي.

المنهج التحليلي النقدي:وذلك بتحليل وقراءة ونقد مضمون نص اتفاقيات ايفيان إلى جانب البحث وراء السطور عن الأفكار والمواقف المتعلقة بها أو بآراء وتفسيرات من استأنسنا بأقوالهم وتعليقاتهم بشأنها واعتمادا على المصادر الأخرى.

المنهج الإحصائي:وفيه إعطاء بعض الإحصائيات الجديرة بالذكر حول مدى مشاركة الشعب الجزائري والفرنسي خلال استفتاء تقرير مصير الشعب الجزائري وما يرتبط به.

_وللإجابة عن هذه التساؤلات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول مرتبة ترتيب منطقي ومتصلة بعضها ببعض بداية من المقدمة ثم **الفصل التمهيدي** الذي قُسم إلى ثلاثة مباحث تتعلق بالمحادثات الأولى بين الطرفين والظروف العامة لها،ثم الانتقال إلى المفاوضات الرسمية غير الجدية والجدية.

أما الفصل الأول المعنون بـ"**تحليل اتفاقيات ايفيان**"فتناول جدول أعمال الاتفاقيات والتحضير لها،وكذا عرض لمضمونها،واستقراء وتحليل ونقد لها.

الفصل الثاني تحت عنوان"**المواقف المختلفة من اتفاقيات ايفيان والصراع على السلطة**"جاءت فيه ردود الفعل حولها،و استفتاء استقلال الجزائر،وفي الأخير طرح مشكل الصراع على السلطة بعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان-أزمة صائفة 1962-.

خاتمة تضمنت خلاصة الإجابات عن الإشكالية المعالجة والتساؤلات المطروحة. كما تمَّ إثراء محتوى هذه الفصول بمجموعة من **الملاحق** المهمة التي تكمل البحث وتدعمه علميا ومنهجيا.

_ ولانجاز هذا العمل فقد تيسر لنا جمع مادة علمية لعلها تكون قد استوفت بعض الجوانب حول الموضوع مثلا اعتمدنا على مصادر مهمة منها:بن يوسف بن خده في كتابه"**نهاية حرب التحرير_اتفاقيات ايفيان_**"هذا الكتاب يعُتبر مصدر مهم وثري من حيث المعلومات التي تخص هذه المرحلة من الدراسة،كما أنَّ بن خده كان رئيس الحكومة التي كانت تُشرف على توقيع هذه الاتفاقيات،وكذلك رضا مالك وكتابه"**الجزائر في ايفيان_تاريخ المفاوضات السرية1962/1956**"،وسعد دحلب"**المهمة منجزة من أجل الاستقلال**". باعتبار هذين الكتابين مهمين جدًّا لموضوعنا لأنَّ الشخصيتين من أعضاء الوفد المفاوض في ايفيان. بالإضافة إلى كتاب لشخصية سويسرية مثلت دورا بارزا في سير مراحل المفاوضات بين الطرفين والإشراف عنها إلى نهايتها وهو"أوليفي لونغ"في كتابه"**الملف السري_اتفاقيات ايفيان_مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**".وكتاب لطفي الخولي"**عن الثورة في الثورة بالثورة حوار مع بومدين**"حيث اعتمد الاختصار والتحليل الدقيق.بالإضافة إلى مراجع مهمة منها كتاب خليفة الجنيدي "**حوار حول الثورة في جزءه الثالث**"لأنَّه يتضَّمن نقاش وإثراء للموضوع المدروس من قبِل عدَّة مؤرخين وباحثين مختصين في دراسة تاريخ الجزائر المعاصر. ومن المصادر الأجنبية اعتمدنا

Charles Robert Ageron:Histoire de L’algérie contemporaine 1830 _1982.

وبخصوص الرسائل العلمية فقد استفدت من أطروحة دكتوراه بعنوان "**فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة1899/2000**" لعز الدين معزة ،بالإضافة إلى رسائل ماجستير منها:

-"**الإشكالات القانونية الناجمة عن ازدواج الجنسية في ضوء أحكام القانون الدولي من خلال دراسة حالة ازدواج الجنسية بين الجزائر وفرنسا**"لبوبكر مولود.

-"**مفاوضات ايفيان في منظور القانون الدولي**"لعقيلة عفيري.

بالإضافة إلى جملة من المقالات المنشورة في المجلات "**الراصد–المصادر–أول نوفمبر**..."،والجرائد منها "**المجاهد**".

صعوبات البحث:إذا تحدثنا عن صعوبات أيِّ بحث فإننا لا نخرج من تلك العراقيل الروتينية التي تعترض سبيل كل باحث أكاديمي، خاصة في حقل الدراسات التاريخية فهي كثيرة التشابك والتعقيد التي علينا هضمها واستيعابها وإعادة صياغتها وتحليلها ،لذلك يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهد والصبر.

عموما فإنَّ الاقتناع بالبحث شيء والخوض في غماره شيء آخر فقد واجهتنا عدة صعوبات أهمها:

_ كثرة المادة العلمية وصعوبة استيعابها وتحليلها ومن ثم إعادة صياغتها.

_ معظم الدراسات تناولت الموضوع بسطحية حيث لم تتعرض إلى الزوايا الجوهرية والتفاصيل والكواليس نظرا لحساسية الموضوع واختلاف الأفكار لاختلاف الخلفيات والمشارب الفكرية والسياسية المرتبطة به خاصة بين صانعي هذه المرحلة من القيادات والزعامات التاريخية وخصوصا التي تظهر في انتصار طرف ضد آخر وبين المعارضين لها ،وتوجه على حساب آخر مما شكل صعوبة بالغة التعقيد.في حين بقيت جوانب أخرى من الموضوع بقيت حبيسة الظل والإشارات المقتضبة إلا ما ورد عرضا وهي تشكل علامات استفهام لدى الكثير إلى يومنا هذا.

_ اختلاف وتباين الآراء بين الدراسة العربية والأجنبية فيما يخص بعض القضايا المنصوص عليها في الاتفاقيات.

_ ضيق الوقت وتحديد حجم المذكرة بستين صفحة مما صعَّب علينا المهمة في الإلمام بجوانب الموضوع.

_ كما أنَّه توفر لنا مؤخرا من المادة العلمية المهمة ما صعب دراستها والنظر في مضمونها مع ضيق الوقت.

وفي الأخير فقد تجاوزنا هذه الصعوبات بفضل الله تعالى ثم بفضل الأستاذ المشرف **الدكتور"عمر بوضربة"** الذي لم يبخل علي بمساعدته واهتمامه بتقديم النصح والتوجيه العلمي وتصحيح البحث لذلك أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الكبيرين له .ولكل من ساعدني من الأساتذة والزملاء.

وآمل أن يلقى عملنا هذا القبول العلمي من السادة الأساتذة الأفاضل.

الفصـــل التمهيـــدي:

مراحل المحادثات بين جبهة التحرير الوطني والحكومات الفرنسية(1955-1961)

المبحث الأول:مرحلة المحادثات السرية(1956/1959م).

المبحث الثاني:مرحلة المفاوضات الرسمية(جوان1960/ديسمبر 1961).

الحقيقة أنَّ مفجري ثورة التحرير الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني FLN كانوا على وعي بالمصاعب التي سيجابهونها قبل بلوغ هدفهم النهائي"الاستقلال"،فقد كانت الجزائر في نظر التشريعات الفرنسية قطعة من التراب الفرنسي رغم وجود الاختلافات والتباين في كل شيء (العادات ،اللغة،العقيدة ....).[1]

لقد أكدت ج.ت.و عن رغبتها في التفاوض من خلال بيان أول نوفمبر 1954 [2] الذي يؤكد أن الهدف الأساسي من الثورة هو الحرية والاستقلال،وأن السيادة على الجزائر تُمَارس من طرف الشعب الجزائري[3]،وأن الكفاح المسلح ليس هو الهدف إنَّما هو الوسيلة[4] لإجبار المستعَمِر على الجلوس إلى مائدة المفاوضات ليكرس مبدأ "إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية"[5]،كذلك وضع أهداف خارجية منها تدويل القضية الجزائرية [6]،كما أكدت من جهتها وثيقة مؤتمر الصومام 1956 على شروط المفاوضات التي ينبغي أن تُجرى على أساس الاستقلال وتحديد نقاط المفاوضات وأنَّ المفاوض الوحيد هو ج.ت.و.[7]

المبحث الأول:مرحلة المحادثات السرية (1956-1959):

1- الاتصالات الأولى بين الحكومات الفرنسية وجبهة التحرير الوطني(مرحلة جس النبض):

عملت الإدارة الفرنسية منذ انطلاق الثورة الجزائرية على عدم التجاوب مع قادة الثورة واعتبارهم خارجين عن القانون،[8]حيث رفض مسؤولوا الجمهورية الرابعة من 1954 إلى 1955 التفاوض معهم من هذا المنطلق.[9]

تعود جذور الاتصالات بين (ج.ت.و) وممثلين عن الحكومة الفرنسية إلى ربيع 1955[10] حيث قام "سوستيل"بعد تعيينه حاكما عاما للجزائر بإجراء اتصالات مع قادة الأحزاب والجمعيات السياسية الجزائرية

---

1 يحي بوعزيز:مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية ،د.م.ج ،الجزائر ،1999 ،ص390.

2 رضا مالك: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962،تر.فارس غصوب،ط1 ،م.و.إ.ن ،الجزائر ، 2003 ،ص25.

نشير إلى أن هذا الإجراء من أجل تجنب التفسيرات الخاطئة وإظهار الرغبة في السلام لذلك اقترحت ج.ت.و على السلطات الفرنسية بدء المفاوضات مع الناطقين الرسميين المفوضين من الشعب الجزائري.

3 إبراهيم مياسي :مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2007 ،ص 295.

4 أحمد سعيود :العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1نوفمبر 1954-19سبتمبر1958) ،وزارة الثقافة ،الجزائر 2008 ،ص162.

5 جمال قنان:قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،م.و.إ.ن ،الجزائر،1994، ص261.

6 أحمد حمدي: دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة ،منشور في كتاب الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962 ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،1998 ،ص57.

7حزب جبهة التحرير الوطني: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954- 1962 ، وزارة الإعلام والثقافة ،الجزائر ،1979 ،ص29.

8 سيد علي أحمد مسعود : التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961 ،دار الحكمة ،الجزائر ،2010 ،ص185.

9 أحمد توفيق المدني:حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية ،ج3،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر ،1982،ص584.

10 سامية خامس: 19 مارس 1962 مسيرة نحو التحرر من النير الاستعماري ،مجلة الراصد ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 ، ع2، الجزائر، مارس-أفريل 2002 ، ص12.

قصد التفاوض معهم،حيث كلف رئيس ديوانه "مونتاي" بهذه المهمة[1]،لكن لم يكتب لهذه الاتصالات النجاح،لذلك شهدت سنة 1956 إجراء سلسلة من الاتصالات بين ممثلين عن الحكومة الفرنسية وقيادة ج.ت.و،لكن لا تُعرف تفاصيل هذه اللقاءات[2].كان أول **لقاء بالجزائر** في جانفي 1956 الذي جمع بين مبعوثين عن"منداس فرانس"[3]الذي أوفدهم في لقاء سري مع عبان رمضان[4] و بن يوسف بن خدة هذا اللقاء قام بتنظيمه الأستاذ "أندري ماندوز"،وخلاله أكد وفد ج.ت.و على شروطه للمفاوضات المعلنة في بيان أول نوفمبر 1954،وهو ما رفضه وفد منداس فرانس[5].

واحتضنت القاهرة لقاء آخر في 12 أفريل 1956 بالقاهرة[6]من خلال عرض وزير الشؤون الخارجية الفرنسي"كريستيان بينو"بتوسط جمال عبد الناصر في إجراء محادثات مع ممثلي ج.ت.و المقيمين بالقاهرة[7] وتم اللقاء بين "غورس"و"بيغارا" من الجانب الفرنسي و"محمد خيضر[8]"من الجانب الجزائري[9]،فاقترح"بيغارا" على ممثل الجبهة مشروع "غي موللي[10]"(إيقاف القتال ،إجراء انتخابات ،ثم المفاوضات مع النواب المنتخبين حول دستور الجزائر المقبل)[11]، فكان رد خيضر أنّ ج.ت.و لن تتفاوض مع فرنسا إلا إذا قبلت بحق تقرير المصير وأنّ FLNوحدها لها الحق في التفاوض.

---

1 عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ،ط 1 ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،1997 ،ص511.

2 عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954_1960 ،دار الإرشاد للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2013 ،ص224.

3 ولد عام 1907_1982 ،من السياسيين الفرنسيين الاشتراكيين ،أصبح رئيسا للحكومة الفرنسية في1954 إلى غاية جانفي 1955_.ينظر
LE PETIT ROBERT: Dictionnaire de culture general,France,1993,p1188

4 ولد في1920/6/10 بالقبائل ،كان مناضل في حزب الشعب ،التحق بFLN عام 1955 أُغتيل بالمغرب سنة 1957 _ينظر محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض ،تر نجيب عياد،صالح المثلوثي ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر ،1994 ،ص 185.
ودليلة بركان: من أبطال الثورة الجزائرية ،دن ،الجزائر ،2006 ،ص20.

5 محمد بلعباس : الوجيز في تاريخ الجزائر ،دار المعاصرة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009 ،ص168.

6 مصطفى الهشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2010 ،ص147.

7 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956 ،ط1 ،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،د.ت ،ص293.

8 حصلت مراسلات بين عبان وخيضر جاء فيها أنه سيذهب مبعوث من الحكومة الفرنسية للقاء مع الوفد الخارجي بالقاهرة (تذكر الوثيقتان 32 و33 الاتصالات مع مبعوثي الحكومة الفرنسية) ينظر _مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر_القاهرة) 1954_1956 ، دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2004 ،ص ص182_184.

9 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر بين القرنين 19و20م من وثائق ج ت و (1954_1962) ،ج3 ،دار الغرب ،الجزائر ،2009 ،ص115.

10 تم تعيينه في 2 جانفي1956 رئيسا للحكومة الفرنسية خلفا لـ "ادقاردفور" الذي خلفه مانديس فرانس _ينظر بشير كاشة الفرجي:مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830_1962 ،م.و.إ.ن ،الجزائر ،2007 ،ص156.

11 محمد الميلي: فرانز فانون والثورة الجزائرية ،دار الكتاب العربي ،الجزائر ،2010 ،ص103.
هناك تعقيب حول هذا المشروع _ينظر عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955 ،دار هومة ،الجزائر ،2010 ،ص589.

وفي جويلية 1956 احتضنت العاصمة اليوغسلافية"**بلغراد**"لقاء جمع بين مبعوثي ج.ت.و"محمد يزيد[1]وأحمد فرنسيس[2]" بممثل فرنسا"بيير كومين"[3]وخلال هذا اللقاء طالبت ج.ت.و بضرورة الوصول إلى تسوية عامة للمشكلة الجزائرية قبل وقف إطلاق النار في الجزائر[4]،وبعد هذا اللقاء نُظم اتصال آخر كان في سبتمبر 1956 بروما بين "محمد خيضر[5]،محمد يزيد وعبد الرحمان كيوان[6]"من جهة وبين "بيير كومين وبيير هيربوت"[7]اللذين اقترحا على الجزائريين منحهم استقلالا في الشؤون الداخلية،أما مسائل الدفاع والداخلية والاقتصاد فيتم تقاسمها بين الطرفين على أن يبقى الإشراف والامتياز للفرنسيين فكانت نتيجة اللقاء رفض الوفد الجزائري لهذه المقترحات.لينظم **لقاء بلغراد** للمرة الثانية في 1956/9/22 جمع كل من محمد خيضر والأمين دباغين[8]عن FLN،وبيير هيربوت عن فرنسا [9]،لكن هذه اللقاءات توقفت بعد شهر من الاتصال الأخير،بسبب حادثة 1956/10/22 حيث تم اختطاف خمسة من الزعماء الجزائريين(محمد بوضياف[10]،حسين آيت احمد، مصطفى الأشرف[11] محمد خيضر)[12]الذين كانوا يستقلون طائرة مراكشية للانتقال من مراكش إلى تونس لحضور مؤتمر

---

1 ولد بالبليدة ،له شهادة ليسانس في الحقوق ،كان رئيس لرابطة انتصار الحريات بفرنسا ،سنة 1954 قررت اللجنة المركزية إرساله إلى الخارج للاتصال بمسؤولي الحركة ونواب الجبهة في الخارج ،عين مع آيت أحمد ممثلا في الأمم المتحدة_المجاهد: طبعة خاصة ،19سبتمبر 1958.

2 ولدعام 1912 بغليزان ،له شهادة الطب ،عين وزير للشؤون الاقتصادية والمالية في الحكومة المؤقتة ،ثم وزير للمالية في1962_ ينظر:
MOHAMED HARI:LE FLN Mirage et Réalité des origines a la prise Du pouvoir1945-1962,Na QD/ENAL, Alger,1993,p400

3 عمار عمورة : الجزائر بوابة التاريخ_الجزائر عامة_ما قبل التاريخ إلى 1962 ،ج1 ،دار المعرفة ،الجزائر ،2009 ،ص365.

4 نبيل أحمد بلاسي:ا لاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر ،1990 ،ص204.

5 ولد في 1912 ببسكرة ،كان من مناضلي حزب الشعب ،كان عضوا في الوفد الخارجي بعد أن انتقل إلى القاهرة سنة1951 ،ثم أصبح عضو المجلس الوطني 1956 ،وعضوا شرفيا في لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1957_ينظر المجاهد، ع 37 ، 1959/2/25 ،ص15.

6 ولد عام 1925 بالجزائر ،كان ضمن النخبة المثقفة الجزائرية بصفته محاميا،ألقي عليه القبض مع اندلاع الثورة ،أطلق سراحه سنة 1955 ،عين سفيرا للحكومة المؤقتة في بكين عام 1961_محمد الشريف ولد حسين:من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830 _ 1962،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2010 ،ص51.

7 محمد الأمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق) ،ط2 ،دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،2007 ،ص227.

8 هو من الثوريين ،لعب دورا هاما في تطور الحركة الوطنية ،انضم مبكرا إلى ج.ت.و التي مثلها في القاهرة قبل أن يعين وزير بأول(ح.م.ج.ج) _ ينظر محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول ،ط1 ،دار البعث ،الجزائر ،1984 ،ص76.

9 محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 ، دار هومة ،الجزائر ،2009، ص261

10 ولد سنة1919 بالمسيلة ،من القادة الثوريين الأوائل ،شكل يوم 23 مارس 1954 (ل.ث.و.ع)، وفي سنة 1964 أضطر إلى مغادرة الجزائر بعد أن تعرض للسجن، وفي بداية 1992 عاد إلى الجزائر بطلب من القيادات السياسية والعسكرية ،أغتيل يوم28 جوان1992 _عبد الكريم بوالصفصاف وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ،ج 1،دار الهدى ،الجزائر ، 2002 ،ص ص285، 288.

_وينظر وزارة الدفاع الوطني: محمد بوضياف (رئيس المجلس الأعلى للدولة) ،مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه ،الطباعة الشعبية للجيش ، الجزائر ، 1992 ،ص21. و يحي زكريا: من قتل محمد بوضياف؟ ،ط1 ،مؤسسة العارف للمطبوعات ،بيروت ،1993 ،ص13.

11 ولد بسيدي عيسى في مارس 1917 ،درس بالسربون بفرنسا ،انخرط في PPA عام 1939 ،انضم للجبهة وتولّى مهام سياسية وكذا الدعاية والإعلام،عين سفيرا في 1960 للجزائر بعدة دول ،عام 1977 عين وزير تربية _ ينظر
Mostapha Elachraph: des noms et des lieu _ mémoires d'une Algérie oublie, Edition casbah ,E2,Alger,2003.

12 بسام العسلي : الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ،دار الرائد والنفائس ،الجزائر_بيروت ،2010 ،ص111.

مغاربي عزمت فرنسا لعقده لمناقشة القضية الجزائرية [1].وهناك سبب آخر هو أن العدوان الثلاثي على مصر كان له تأثير سلبي على مسار هذه اللقاءات لأن فرنسا دخلت كطرف في هذا العدوان بحجة أن القيادة المصرية كانت تدعم القضية الجزائرية ماديا ومعنويا.[2].

كشفت حكومة غي موللي من خلال هذه الأحداث عن عجزها لمناقشة القضية الجزائرية سلميا.كما تأكد الجزائريون على أنَّه يسعى لاستغلال هذه اللقاءات لربح الوقت خدمة لأهداف السياسة الفرنسية في الجزائر[3].فأصبحت ج.ت.و تتمتع بمكانة وهيبة دولية ،في حين أُضعفِت فيه هيبة فرنسا أمام العالم[4].

2- الظروف العامة قبل التفاوض (1958إلى غاية 1960):

2 .1- عودة ديغول إلى الحكم وسياسته حول تقرير المصير:

أصبح تأثير الثورة على الأوضاع الداخلية لفرنسا جد كبير فقد أدى إلى تحالف المعمرين مع قادة الجيش الفرنسي في الجزائر يوم 1958/5/13 للقيام بانقلاب عسكري بقيادة الجنرال"ماسو"[5]مقابل تعهد ديغول بعدم الابتعاد عن سياستهم المتمثلة في مواصلة التهدئة وعدم التفاوض مع الجبهة[6]،وكان الانقلاب يهدف لتسهيل مهمة عودة الجنرال ديغول[7]إلى الحكم.فكانت النتيجة سقوط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة[8]، وتولي ديغول الحكم يوم 1جوان1958[9].فجاء بسياسته الإصلاحية المظهر، عدوانية واستعمارية البعد[10] فقد حاول بشتى الوسائل السياسية والعسكرية بتبني مشاريع في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لأنَّه يعرف لا سبيل لحل المشكل الجزائري إلا بالتفاوض مع الجبهة،لذلك سيبذل كل جهوده العسكرية بهدف القضاء على الثورة

---

1 مصطفى طلاس : الثورة الجزائرية ،تق.بسام العسلي ،طلاس للدراسات والترجمة والنشر ،دمشق ،1984 ،ص325.

2 عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال ،ط1 ،دار طليطلة ،الجزائر ،2009 ،ص215.

3 حسينة حاميد: المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954_1962 ،ط1 ،منشورات الحبر ،الجزائر ،2007 ،ص142.

4شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة ،تر.عيسى عصفور ،منشورات عويدات ،بيروت ،1982 ،ص168.

5 أحمد توفيق المدني : المصدر السابق ،ص550.

6 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1960 ،دار هومة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2010 ،ص103.

7 اسمه"شارل أندريه جوزيف ماري ديغول"ولد في سنة 1890 بمدينة"ليل"الفرنسية ،التحق بمدرسة "سان سير"،شارك في ح ع1 ،رقي إلى رتبة جنرال بعد نجاحه في القيادة خلال ح ع 2 ،وفي عهد الجمهورية الرابعة أجريت انتخابات ووضع دستور جديد لكن ديغول استقال من الرئاسة سنة1946 ،وعند بداية تدهور أوضاع فرنسا أحس ديغول أن واجبه أمام فرنسا لم ينتهي ،لذلك عاد إلى حكم فرنسا ،وكل ما اهتم به هو تحقيق مصلحة فرنسا._عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية،مكتبة مدبولي ،مصر ،1996 ،ص120. وعبد القادر خليفي: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830_ 1962 ،د.م.ج ،الجزائر ،2010 ،ص128. ومحمد كامل حسن المحامي: عباقرة خالدون_شارل ديغول_ ،منشورات المكتب العالمي ،بيروت ، 1988 ،ص14.

8 صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) ،دار العلوم ،2005 ،ص444.

9حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية ،دار المعرفة ،الجزائر ،2007 ،ص181.

10محمد ودوع: الدعم الليبي للثورة التحريرية ،مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2008 ،ص231.

عسكريا[1] التي خلفت خسائر كبيرة للجزائريين هذا ما جعل **فرحات عباس** يقول:"إن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثل ما عرفت ذلك في عهد ديغول"[2]،فقد كان غرض ديغول أن يتفاوض من موقع قوة ويجد حين ذلك مفاوض ضعيف[3].أما عن وسائله السياسية فقد قام بتنظيم استفتاء شعبي يوم 1958/9/28 حول دستور الجمهورية الخامسة الذي يرمي به إلى الاندماج[4]فقد كانت صيغة سؤال الاستفتاء في الجزائر"هل توافق على الدستور أم لا؟"،والسؤال نفسه طرح في فرنسا، ولإنجاح هذا الاستفتاء فُرض على الجزائريين التصويت بالقوة حيث انتهى الاقتراع بـ96.5%بـ نعم و3.5% بـ لا[5].

في يوم 3أكتوبر1958أعلن ديغول عن"**مشروع قسنطينة**"وهو اقتصادي إلىحد كبير،يُظهر أنه من أجل تحسين وضعية الجزائريين،لكن في الحقيقة لإغراء الشعب الجزائري للتخلي عن مساندة الثورة[6]، وخلق القوة الثالثة،لكن لم تتحقق هذه الأهداف لتفطن ج.ت.و ،مع معارضة المستوطنين له[7].

وفي 23 أكتوبر اقترح ديغول"**سلم الأبطال**"[8]الذي لم يكن سوى نداء للاستسلام ،وزرع الشقاق في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني [9]لذلك تفطنت له ج.ت.و فقامت بحملة دعائية جعلت المشروع لا يلقى أي استجابة من الجزائريين[10]،في حين أعلنت ح.م.ج.ج عن رفضها لسلم الشجعان باعتباره غير قادر على حل القضية الجزائرية،والتأكيد على أن السلم لا يكون إلا باعتراف فرنسا بحق تقرير مصير الجزائريين،وفتح باب المفاوضات الرسمية بين ممثلي الحكومتين الجزائرية والفرنسية في إطار مفاوضات جدية في بلد محايد[11].

ونتيجة لفشل كل المناورات الديغولية التي أدت إلى خسائر كبيرة[12](كادت أن تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الفرنسي) التي جعلته يضطر إلى اللجوء للحل المبني على التفاوض الذي شرع في تطبيقه منذ1959/9/16

---

1 للمزيد حول هذا المخطط ينظر _المجاهد: ع 55 ، 6 نوفمبر 1959 ،ص5.

2 محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954_1962) ،ج2 ،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ،1999 ،ص131.

3 أحمد بشيري : الثورة الجزائرية والجامعة العربية ،ط2 ،منشورات ثالة ،الجزائر ،ص144.

4 بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف ،ط1 ،شركة دار الأمة ،الجزائر ،2007 ،ص103.

5 جوان غليسي: ثورة الجزائر،تر.عبد الرحمان صدقي أبو طالب ،الدار المصرية للتأليف والترجمة ،مصر ،1966 ،ص198.

6 عبد المجيد عمراني: المرجع السابق ،ص124.

7 المجاهد: ع94 ، 25 أفريل 1961 ،ص9.

8 يحي بوعزيز: مغزى وأبعاد 19 مارس 1962 ،مجلة المصادر ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ع5 ،الجزائر ، 2001 ،ص17._وعن محتوى نداء سلم الشجعان ينظر عمار قليل: المرجع السابق ،ص146.

9 محمد تقية: الثورة الجزائرية المصدر ،الرمز ،والمآل ،تر.عبد السلام عزيزي ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2010 ،ص521.

10 سعيد بورنان: شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830_1962 ،ج3 ،ط2 ،دار الأمل ،الجزائر ،2004 ،ص38.

11 عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958_جانفي 1960 ،ط 2،دار الحكمة ،الجزائر ،2012، ص90.

12 علي كافي : من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946/1962 ،دار القصبة ،الجزائر ، 1999 ،ص179.
ويذكر ديغول: "كنا في جميع المجالات على حافة النكبة...". ينظر شارل ديغول: مذكرات الأمل_التجديد_1958/1962 ،تر.سموحي فوق العادة، منشورات عويدات ،بيروت ، 1981 ،ص ص154_158.

عندما أعلن ديغول خطابا[1]باسم فرنسا أنه يعترف للشعب الجزائري ب"**حق تقرير مصيره**"[2]،وقد تزامن الخطاب مع انعقاد الدورة 14 للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية.كان هدف ديغول كسب الرأي العام العالمي وخاصة هيئة الأمم المتحدة[3].كما تضمن خطابه[4]أن يكون حق تقرير مصير الجزائريين بعد 4سنوات من التهدئة التي حددها بعدم زيادة القتلى عن200شخص في العام،وأن يجري في ختام هذه السنوات استفتاء أنهم يختارون الاندماج مع فرنسا،الاستقلال التام أو الفدرالية مع فرنسا[5]،كما فضل الحل الأخير بحيث تكون حكومة الجزائريين من الجزائريين واتحاد وثيق مع فرنسا فيما يتعلق بالاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية[6].لنلاحظ أن الخطاب أفرغ من محتواه لأنه مطروح بشروط وقيود مما جعل تحقيقه مستحيلا.ومن هذه الشروط أن الصحراء لا يشملها تقرير المصير أي أنها تبقى فرنسية[7]،فديغول يعرف أنّ ج.ت.و لا تقبل هذا الحل،ليواصل مناوراته السياسية التي تجعل الشعب الجزائري يظهر أنه متمسك وأنّ ج.ت.و لا تمثل هذا الشعب،ولا يمكن أن تكون المفاوض الشرعي[8].

لقد أدت مبادرة ديغول إلى حالة استنفار لدى ح.م.ج.ج فقامت بعقد عدة اجتماعات واستشارات داخلية وخارجية دامت الأسبوعين.وردا على تصريح ديغول خرجت ببيان أذيع في ندوة صحفية بتونس يوم 28 سبتمبر1959[9]،فكان جواب ح م.ج.ج أنّها ترحب بمبدأ تقرير المصير على شرط أن يطُبَق كما حددته المواثيق الدولية ،وضمان وحدة الشعب الجزائري والتراب الوطني،كما عبرت عن رغبتها للدخول معها في المفاوضات[10].

وأثناء عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها14 في (سبتمبر_ديسمبر)1959م قدمت خلالها مختلف الدول الإفريقية والآسيوية توصيها لإجراء مفاوضات فورية وصولا إلى حل سلمي على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره طبقا لميثاق الأمم المتحدة[11].حينها صرح وزير الخارجية الفرنسي يوم 12 أكتوبر 1959 أن حكومة بلاده مستعدة للتفاوض مع ج.ت.و بشأن وقف القتال[12].

---

1 كان لهذا الخطاب تأثير كبير على مسار الاتصالات الجزائرية الفرنسية التي ستؤول إلى المفاوضات الرسمية،ويعتبر أول اعتراف من طرف مسؤول فرنسي بهذا الحق _ ينظر عمر بوضربة: موقف الحكومة.م.ج.ج من المناورات الدبلوماسية الفرنسية"حق تقرير المصير"1959/9/16 من خلال وثائق الحكومة المؤقتة بالمركز الوطني للأرشيف ، حولية المؤرخ ،ع2 ،2002 ،ص287.

2 محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج2 ،المرجع السابق ، ص131.

3 عمر بوضربة: موقف الحكومة المؤقتة من المناورات الدبلوماسية الفرنسية...،المرجع السابق ،ص285.

4 أنظر خطاب الجنرال ديغول _يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...،المرجع السابق ،ص28.

5 المرجع نفسه ،ص450

6 محمد بلعباس: المرجع السابق ،ص214.

7 سعيد بورنان : المرجع السابق ،ص38.

8 عبد الله مقلاتي : المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية1954_1962 ،د.م.ج ،الجزائر ،2012 ،ص142.

9 عمر بوضربة: موقف(ح.م.ج.ج) من المناورات الدبلوماسية الفرنسية.... ،المرجع السابق ،ص289_292.

10 المجاهد : ع92 ، 27 مارس 1961 ،ص8.،وينظر _الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة ،ج2 ،موفم للنشر ،الجزائر ،2009 ،ص267.

11 محمد بلعباس: المرجع السابق ،ص214.

12 إدريس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديث1962/1830 ،ج2 ،دار الغرب ،الجزائر ،2006 ،ص308.

وفي يوم 1959/11/10 أعلن ديغول عن استعداده للتفاوض بشأن شروط وقف القتال،فكان رد ح.م.ج.ج بأنها ستُسند مهمة التفاوض للوزراء الخمسة المعتقلين بإجراء المفاوضات[1].لكن ديغول رفض ذلك بحجة أنه لا يتفاوض مع رجال يوجدون خارج المعركة[2]،كما كان هدفه إيجاد قوة ثالثة ليظُهر أن الحكومة المؤقتة لا تمثل كل الجزائريين[3].كما نشير إلى أن سياسة التسوية التي سلكها ديغول أدت إلى تمرد داخل السلطة الفرنسية من طرف المنادين بالجزائر فرنسية،لكنّه قام باتخاذ إجراءات تأديبية للشخصيات العسكرية والمدنية المشاركة في التمرد[4].كما لجأ إلى إجراء لقاءات بين مبعوثيه و صالح زعموم في مارس 1960[5].و لقاء آخر مع ديغول نفسه بقصر الإليزي في10 جوان 1960،لكن كل محاولاته باءت بالفشل[6]فاضطر إلى توجيه خطاب لقادة الثورة يوم 14جوان 1960 يصرح فيه بما يلي:"**إننا ننتظركم هنا لنجد معكم نهاية مشرفة للمعارك التي تتواصل حتى الآن...**"[7] وهو ما مهد لمحادثات مولان.

2.2-تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) 19 سبتمبر 1958:

لقد كان للأوضاع الجديدة خلال الثورة المتمثلة في الانتصارات التي حققتها على الصعيد الداخلي أو الخارجي،وإنشاء(م.و.ث.ج)و(ل.ت.ت)،وزيادة النشاط الدبلوماسي الحصول على تأييد مختلف دول العالم، والتأثير على السياسة الفرنسية الداخلية وتوالي سقوط حكوماتها.وفي خضم تزايد المناورات الفرنسية تجاه القضية الجزائرية وادعاءاتها أنها لم تجد ممثلا شرعيا للتفاوض معه[8]كانت فكرة تأسيسGPRA[9]تختمر في أذهان قادة ج.ت.و منذ سنة 1956[10]،ويذكر رضا مالك"بأن فكرة تأسيس ح.م.ج.ج بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمسة يوم 1956/10/22"[11]التي جاءت كرد للقضاء على الثورة وزعمائها الذين يتصدون لطموحاتها الاستعمارية[12]، لذلك أرسلت مذكرة من قبل ج.ت.و لمؤتمر "بريوني" بيوغسلافيا المنعقد يومي 18 و19 جوان

1 محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق ،ص262.

2 أحمد توفيق المدني: المصدر السابق ،ص550.

3 محمد الأمين بلغيث: المرجع السابق ،ص229.

4 بسام العسلي: المرجع السابق ،ص 202.

5لخضر بورقعة: مذكراته شاهد على اغتيال الثورة ،تحرير صادق بخوش ،تق. سعد الدين الشاذلي ،ط2 ،دار الأمة ،الجزائر ،2000 ،ص189.

6 سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح ،تر.محمد حافظ الجمالي ،منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ،الجزائر ،2002 ،ص102.

7 شارل ديغول : المصدر نفسه ،ص94.

8 بشير بلاح ،العربي منور ،نبيل داودة: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج2 ،دار المعرفة ،الجزائر ،2010 ،ص181.

9 رأت أن تصف نفسها بالمؤقتة وهذا أكثر ديمقراطية،كما رفضت أن تعتبر نفسها على أنها الحكومة النهائية لبلادها قبل أن يعُرف رأي الشعب بصورة نظامية ،و الرضا العام ،ينظر _محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960_1961 ،ط2 ،دار الرائد للكتاب ،2005 ،ص107.

10 المصدر نفسه ،ص118.

11 محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954_1962 ،دار هومة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2007 ،ص105.

12 FARHAT ABBAS :Autopsie d'une guerre, Éd l'aurore, Paris, France,1980,P232

1956 الذي حضره كل من الرؤساء(تيتو،نهرو،جمال عبد الناصر)[1] وقد كان من ضمن مطالب المذكرة إنشاء ح.م.ج.ج لتقوم بمهمة التفاوض حول شروط السلام مع فرنسا[2].

كما أثيرت الفكرة من جديد في اجتماع م.و.ث.ج المنعقد في 20-28 أوت 1957،وقد أجريت الاتصالات مع الحكومات العربية في هذا الشأن[3]،وفي سنة 1958 حددت الثورة رغبتها في التفاوض على أساس الاعتراف باستقلال الشعب الجزائري[4] لذلك كان القرار يقضي بتكليف ل.ت.ت مهمة تشكيل حكومة مؤقتة[5].كما أكد مؤتمر طنجة المنعقد يوم 27 أفريل 1958 الذي عقدته الأحزاب المغاربية دعا إلى تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية بالتشاور مع حكومتي تونس والمغرب وتم الاتفاق على إقامة ح.م.ج.ج في المنفى[6]،كما حددت الأهداف التي أنشئت من أجلها ح.م.ج.ج ومهمتها يلخصها أحمد توفيق المدني في قوله:"المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظُهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة ،والمهمة الأساسية لح.م.ج.ج هي تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي والتهيئة لهذا العمل"[7] وفي اجتماع ل.ت.ت يوم 1958/9/9 الذي ترأسه فرحات عباس[8]تمت مناقشة ترتيبات الإعلان عن مسألة تشكيل ح.م.ج.ج[9]وخلاله تم الفصل في مسألة الاتفاق على إنشاء هذا الجهاز وعلى توزيع المناصب،ثم شرع أعضاء ل.ت.ت في الاتصال بالحكومات الصديقة للحصول على تأييدها واعترافها بـ[10] .وقد أعلن رسميا عن تأسيسGPRA يوم1958/9/19بالقاهرة[11]،وتم الاتفاق بالإجماع على تعيين فرحات عباس رئيسا لها[12].كما وزِّعت الحقائب

---

1 عيسى ليتيم: الكتلة الأفرو-آسيوية وقضايا التحرر_القضية الجزائرية نموذجا_ ،رسالة ماجستير ،إشراف أحمد صاري ،قسم التاريخ ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2006 ،ص79.

2 عقيلة عفيري: مفاوضات ايفيان في منظور القانون الدولي ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ،إشراف أحمد ناصر ،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر _بن يوسف بن خدة_ ،2010 ،ص66.

3 زهير احدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954_1962 ،منشورات دحلب ،الجزائر ، 2012 ،ص57.

4 عمار ملاح : وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس ،دار الهدى ،الجزائر ، 2003 ،ص293.

5 عبد الرحمان بن العقون: مذكراتي ،منشورات دحلب ،طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر ،2009 ،ص276.

6 عمار العايد: مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار ،مجلة الراصد ،العدد 2 ،أفريل 2002 ،ص40.

7 عز الدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899_2000 ،أطروحة دكتوراه ،إشراف عبد الكريم بوالصفصاف ،قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2010 ،ص 374.

8 ولد في 24أوت 1899 بجيجل متحصل على شهادة عليا في الصيدلة ،أسس أحباب البيان والحرية سنة 1944 ،في 1956 انضم إلى حزب ج.ت.و كان عضوا ب(م.و.ث.ج) ثم عين رئيسا لح.م.ج.ج من تاريخ تأسيسها إلى غاية أوت1961._ عبد الحفيظ بوعبد الله: فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919_1962 ، رسالة ماجستير ،إشراف يوسف مناصرية ،قسم التاريخ ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2006 ،ص26.للمزيد ينظر _علي تابليت: فرحات عباس رجل دولة ،ط 2 ،منشورات ثالة ،الجزائر ،2009،ص3 وما بعدها.

9 عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة ،ج2 ،ط 1،دار الشعب ،الجزائر ، 1991،ص148.

10 عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص118.

11 جمال قنان: تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني ،مجلة الذاكرة ، ع4 ،الجزائر ،1996 ،ص9.

12 BENJAMIN STOR_ZAKIYA DAOUD: Farhat Abbas une autre Algérie, Ed casba ,Alger,1995,P298.

الوزارية على مختلف الأعضاء القيادية[1].وقد أُذيع الإعلان عن تأسيسها[2]إلى الشعب الجزائري في كل من القاهرة والرباط وتونس على الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت الجزائر[3]،لتكون وتصبح أداة لتسيير الثورة في جميع الميادين وللمفاوضات المقبلة مع الحكومة الفرنسية فاعترفت بها دول عديدة تجاوزت العشرون خاصة العربية،افريقية وأسيوية[4].بعدها طوَّرت ح.م.ج.ج عملها السياسي والدبلوماسي فعرفت القضية الجزائرية نجاحا باهرا بحضورها المؤتمرات الدولية للتعريف بتطور الكفاح وحشد التأييد له وتطويق السياسة الفرنسية وفضح أساليبها الخبيثة في هذه المحافل الدولية،وقد تجاوب المؤتمرون وطالبوا الحكومة الفرنسية بالإسراع في فتح مفاوضات مع ح.م.ج.ج والاعتراف باستقلال الجزائر[5].وبهذا تغيرت العلاقات وأصبحت ح.م.ج.ج تتعامل مع الحكومات التي اعترفت بها معاملة الند للند،وتغيرت لغة الخطابات الفرنسية فلم تعد تنعت ج.ت.و بالمتمردين.كما فرضت الحكومة المؤقتة نفسها عمليا وقانونيا على الساحة الدولية،وأصبح للشعب الجزائري حكومة تمثله ومتى أرادت فرنسا التفاوض فهي مرحبة بهذا العرض[6].

ويعتبر ميلاد ح.م.ج.ج بمثابة إعادة بعث للدولة الجزائرية وأيضا من أجل توفير أداة شرعية ورسمية مع فرنسا وتكذيب ادعاءاتها التي تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها[7].

المبحث الثاني:مرحلة المفاوضات الرسمية(جوان 1960–ديسمبر 1961)

1– المفاوضات الرسمية غير الجدية:

1-1.محادثات مولان (MELUN) 25– 29 جوان 1960:

لقد تمت أولى المحادثات الرسمية في مدينة"مولان"الفرنسية بين ممثلي ح.م.ج.ج " أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحي "[8] وممثلي الحكومة الفرنسية ، الكاتب العام للمندوبية الفرنسية بالجزائر "روجي موريس " والجنرال " ميردي كاسين "[9] .وقد حدد الطرف الفرنسي شروط اللقاء أن يكون بشكل انفرادي وعدم السماح للوفد الجزائري بإجراء أي نوع من الاتصالات[10] ، وعاملتهم كمتمردين وليس مفاوضين[1] ، وخلال المحادثات

1 حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص190.

2 أنظر بيان التأسيس _ جريدة المجاهد : ع 10 ، 30 أكتوبر 1958.

3 مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954_1962 ،دار الحكمة ،الجزائر ،2008 ،ص111.

4 عمار ملاح: المصدر السابق ، ص293.

5 أحمد بشيري: المرجع السابق ، ص128.

6 سعد دحلب : المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ،منشورات دحلب ،2007 ،ص82.

7 محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية ،المرجع السابق ،ص104.

8 Saad Dahlab :Mission Accomplie Pour l'indépendance de l'Algérie, Ed .Dahlab ,Alger,1999,P133.

9 Réda Malek: L'Algérie à Evian histoires des négociations secretes 1956_1962,Ed .Dahlab ,Alger,1995,P115

10 جوان غليسي: المصدر السابق ،ص227.

ركز الوفد الفرنسي على قضية وقف القتال،بينما ركز وفد الجبهة على أسس انطلاق المفاوضات[2]المبنية على شروط حق تقرير المصير[3]، وبسبب ثقل شروط ديغول لم يكتب لهذه المحادثات النجاح[4]،وهنا يعلق ديغول عن اللقاء بقوله:"كنت أتوقع فشل اللقاء نظرا لخلفيات ح.م.ج.ج،والتفويض المحدد لوفدها الذي جاء بنية لقاء قمة بيني وبين عباس".

ومع ذلك تُعتبر نتائج هذا اللقاء هامة فقد حققت ح.م.ج.ج نجاحا سياسيا،فلأول مرة يطُلب وفد من الجبهة المجيء إلى فرنسا،للتفاوض مع ممثلين عن الحكومة الفرنسية[5]،كما تـُعِر استجابة ح.م.ج.ج للمفاوضات نقطة ايجابية أمام جمعية الأمم المتحدة والرأي العالمي والشعب الفرنسي[6].كما عَبَّر فرحات عباس على اللقاء بقوله:"أن مسار المفاوضات قد انطلق،ولا أحد يستطيع إيقافه،ومولان بدايته"[7]

وأمام انتصارات الثورة في الداخل والخارج اضطر ديغول الإعلان عن"**الجزائر جزائرية**"[8]لكن بدون ج.ت.و التي يرفض الاعتراف بها كممثل شرعي للشعب الجزائري،ولكي يوفر النجاح لمشروعه قام بزيارة الجزائر يوم 1960/12/10فاستقبله الجزائريون بمظاهرات عارمة في معظم المدن الجزائرية الكبرى التي استمرت من 11 إلى 16 ديسمبر،وقد حصدت أرواح العشرات وهم يهتفون بالجزائر المستقلة [9]ويعبرون عن تعلقهم بج.ت.و،وبعد تحقيق ح.م.ج.ج مبتغاها وجهت نداء للشعب بإيقاف المظاهرات[10] ،عندها تأكد ديغول من تمسك الشعب بثورته.كما عبر عن اندهاشه بقوله:"أنَّ ما رأيته وسمعته هو واقع،ويجب أن نقبله،ونزن به المشكل الجزائري الوزن الصحيح"[11].

حققت المظاهرات عدة نتائج منها اقتناع ديغول بعدم جدوى الحلول الوسطى وحتمية التفاوض مع ج.ت.و كممثل شرعي للشعب الجزائري ،كما أنها أوجدت لدى الشعب الفرنسي تيار مناهض للسياسة

---

1 محمود الواعي: مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر ،1995 ،ص261.

2 عن أسس المفاوضات – ينظر أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر ،مكتبة النهضة المصرية ،مصر ،2001 ،ص203.

3 بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف ،المصدر السابق ،ص139.

4 محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب) ،ط1 ،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2000 ،ص73.

5 محمد عباس: في كواليس التاريخ(3) ديغول....والجزائر (أحداث_قضايا_شهادات) ،دار هومة ،الجزائر ،2007 ،ص238.

6 محمود الواعي: المرجع السابق ،ص261.

7 Benjamin Stora et Zakya Daoud: OP_Cit,P331

8شارل ديغول: المصدر السابق ،ص96.

9علي زغدود: ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية،م.و.ن.إ ،الجزائر ،2004 ،ص171. و مجلة أول نوفمبر: إحياء الذكرى 29 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 ،ع 110-111 ،ديسمبر 1989 ،ص27.

10 عمار ملاح: المصدر السابق ،ص293.

11 يحي بوعزيز: ملامح ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960 ،مجلة الأصالة ،ع73_ 74،1979، ص39.

الاستعمارية[1]. أما على الصعيد الدولي أحدثت المظاهرات صدى كبير جعل الجمعية العامة لهيئة الأمم تصادق في دورتها 15 بالأغلبية على توصية تعترف للشعب الجزائري بحقه في الاستقلال وتقرير مصيره[2] ،وبهذا أبطلت ادعاء الفرنسيين أنها قضية داخلية لا تعني إلا فرنسا ،كماجعلت فرنسا تعُجِل في وضع الأدوات لحل تفاوضي[3] لذا عزم ديغول بعد عودته إلى فرنسا على فتح المفاوضات المباشرة مع الوفد الممثل لجبهة التحرير حيث عبرت كذلك الحكومة المؤقتة عن رغبتها للتفاوض.وبعد شهرين على هذه الأحداث بدأت المفاوضات بلوسارن[4].

1-2.لقاء لوسارن (Lucerne) ونيوشاتيل(Neuchâtel) 20 فيفري –مارس1961:

حدث لقاء لوسارن بمساعي سويسرية مثلها وزير الحكومة السويسرية "**أوليفي لونغ**" بواسطة لقاءاته مع قيادات الحكومة الفرنسية[5]،ليتحقق اللقاء بمدينة لوسارن السويسرية في 1961/2/20الذي جمع كل من أحمد بومنجل والطيب بولحروف[6] مع جورج بومبيدو[7] مدير الشؤون السياسية بوزارة الشؤون الجزائرية"برونو دولوس".خلال هذا اللقاء أثار بومبيدو الاقتراحات الفرنسية المتمثلة في المؤسسات المؤقتة،وضمانات تقرير المصير، جنسية الأقلية الأوربية، ضمانات وتمثيل الأقليات وشكل هيئة التنفيذ في المرحلة الانتقالية[8].لكن هدف الوفد الفرنسي هو الوصول إلى هدنة في القتال،وبقاء قاعدة المرسى الكبير والصحراء[9] تحت السيادة الفرنسية،هذا ما عبر عنه بومبيدو بقوله:"قضية الصحراء لا نقاش فيها"فحسب ادعائه أن فرنسا هي التي خلقتها[10]،في حين رفض بومنجل اقتراح بومبيدو بقوله:"أن الصحراء جزء أساسي لا يتجزأ من الجزائر ولا يمكننا التنازل عنها[11]"،كما أكد أنَّ ج.ت.و هي الممثل الوحيد لأن بومبيدو كان يلُمِح إلى إشراك تيارات أخرى في

---

1 مجلة أول نوفمبر: إحياء ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ، ع47 ،الجزائر ،1980 ،ص14.

2 مجلة المجاهد : مظاهرات 1960/12/11 صفحة خالدة في تاريخ كفاح الشعب الجزائري ، ع1479 ، 9 ديسمبر 1988 ،ص13.

3 عبد الملك مرتاض: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954_1962 ،دار الكتاب العربي ،الجزائر ،2010 ،ص156.

4 إبراهيم مياسي: عيد النصر اليوم الذي جاد به الدهر مرة واحدة ،مجلة الراصد ، ع2 ،مارس_أفريل2002 ،ص8.

5 رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق ،ص43.

6 ولد بوادي الزناتي في 9 أفريل 1923 ،مناضل بPPA ،التحق بالجبهة بعد اندلاع الثورة ،عين ممثلا للحكومة.المؤقتة في روما لعب دورا هاما في الاتصالات بالفرنسيين التي توجت باتفاقيات ايفيان ،بعد الاستقلال التحق بالسلك الدبلوماسي كسفير بعدة عواصم لغاية 1984 –ينظر محمد عباس: رواد الوطنية ،دار هومة ،الجزائر ،2004 ،ص157.

7 عَيَّنَ ديغول لهذه المهمة بشكل مؤقت بدلا عن لويس جوكس،لأن بومبيدو لا يشغل مهام رسمية في فرنسا وهو رجل ثقة عند ديغول ونظرا أنَّ اللقاء سري لا يستطيع جوكس حضوره لوضعيته كوزير دولة .ينظر– أوليفي لونغ: الملف السري–اتفاقيات ايفيان–مهمة سويسرية للسلم في الجزائر ،تقديم ماكس بوتيتبير ،د.م.ج ،الجزائر ،2011 ،ص29.

8 عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق ،ص224.

9 تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية1987600كلم مربع ،وبذلك تحتل مساحة واسعة تجاوزت نسبتها 90% من مساحة القطر الجزائري.

10 بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف ،المصدر السابق ،ص140.

11 محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق ،ص265.

المفاوضات،ورفضت الهدنة،ووضعت شرط لوقف إطلاق النار أنه لا يتحقق إلا بعد المفاوضات وتوقيع الاتفاق[1].

بتَبَيَّنَ بعد سبع ساعات من المفاوضات أن الفرق بين الموقفين كبير فتوقفت المحادثات.ومع ذلك يمكن القول أنها لم تفشل لأنها مَكَّنت كل طرف من التعرف على موقف الطرف الآخر فقد كان هذا اللقاء لتبادل الآراء والأفكار والكشف عن المواقف المتباعدة للتوصل إلى الحل[2].

استؤنفت المحادثات بين الوفدين في المدينة السويسرية نيوشاتل لُيقَدم بومبيدو عرضا لا يختلف عن سابقه[3]، لكن الشيء الجديد أنَّه تحدث عن هدنة يتم بموجبها تحرير الخمسة،أما بالنسبة إلى الصحراء[4]فالنقاش حولها مازال مفتوح[5]،واتفقا الطرفان على بعض المسائل التفاوضية،كما تقرر بدأ المفاوضات الرسمية في ايفيان يوم1961/4/7.وفي يوم 30 مارس صرح"لويس جوكس"عن نيَّة بلاده في التفاوض مع الحركة المصالية.فكان رد ح.م.ج. رفض لقاء ايفيان الذي حُدِّد يوم 7 أفريل[6].كما كانت محاولة انقلاب عمداء الجيش الفرنسي على ديغول بالجزائر يوم 22 أفريل أثره على مسار المفاوضات[7] فقد كان هدفهم هو إرغام فرنسا للحفاظ على الجزائر فرنسية، ووقف مسار المفاوضات المعلنة في ايفيان،لكن في الواقع حدث العكس وعجلوا بها[8].

---

1 عمار بوحوش: المرجع السابق ،ص527.

2 محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية.. ،المرجع السابق ،ص338.

3 صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية ،دار لكتاب الحديث ،الجزائر ، 2009 ، ص ص365،364.

4 توغل المستعمر إلى الصحراء الجزائرية عبر منافذ وطرق رئيسية لإحكام السيطرة عليها وتشكيل شبكة إستراتيجية من المراكز العسكرية وهذا من خلال ما توصلت إليه البعثات الاستكشافية التي كانوا يرسلونها إلى الجنوب.وقد بدأ الفرنسيون يعطون أهمية كبرى للصحراء بعد اكتشاف المعادن وخاصة البترول والغاز- عميراوي أحميدة ،زاوية سليم وقاصري محمد السعيد: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844_1916 ، دار الهدى ،الجزائر ،2009 ،ص ص17_22.

5 محمد عباس : نصر بلا ثمن _ الثورة الجزائرية1962/1954 ،دار القصبة ،الجزائر ،2007 ،ص700.

6 سليمان الشيخ: المرجع السابق ،ص106.

7 جيلبرت قران جيلوم وجون بيير بيرلو: الرهانات والصراعات الفرنسية ،من أجل تاريخ فرنسي جزائري (إنهاء الضغوط الرسمية ولوبيهات الذاكرة) ،إشراف فريديريك آبيكاسيس وجيلبار ميني ،تر.خوله طالب الإبراهيمي،إيناس للنشر ،الجزائر ،2011 ،ص88.

8 دحمان تواتي: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1962/1961 ،مؤسسة كوشكار ،الجزائر ،2008، ص305.

2- المفاوضات الرسمية الجدية:

2-1.مفاوضات ايفيان الأولى (Evian1) 20 ماي 1961:

أمام التحضير لهذا اللقاء تم إعداد تقرير[1] للقضايا التي سيطرحها الوفد الجزائري[2] برئاسة كريم بلقاسم[3] الذي التقى مع رئيس البعثة الفرنسية "لوي جوكس" وطاقمه[4] في ايفيان يوم 20 ماي لتبدأ المفاوضات على الساعة العاشرة[5]. عرض الوفد الفرنسي مقترحاته التي تضمنت الهدنة ، قانون امتيازي للأوربيين ، تقسيم الجزائر أما مسألة الصحراء أُقترح تأجيل قضيتها إلى أن تصبح الجزائر دولة مستقلة. فكان رد الوفد الجزائري الرفض الذي تمثل في قول كريم "المشكل المطروح قضية تصفية كاملة للاحتلال..."[6]. وأمام تمسك الطرفين بمواقفهما وخاصة مسألة الصحراء تم تأجيل المفاوضات إلى يوم13 جوان[7]. وبعد تعليق المفاوضات قامت مظاهرات بمدن الجزائر امتدت من 1 إلى 9 جويلية تُطالب باستئناف المفاوضات ، كما نجحت الانتفاضة في رفض فكرة التقسيم وأَجبرت فرنسا للعودة إلى المفاوضات بمدينة لوغران السويسرية[8].

---

1 ينظر التقرير _ أحمد مسعود: المرجع السابق ،ص ص201،200.

2 ضَمَّ الوفد: أحمد فرنسيس ،محمد بن يحي ،الطيب بولحروف ،أحمد بومنجل ،أحمد قايد ،علي منجلي ،وسعد دحلب.

3 ولد بتيزي وزو –عام 1922 كان مناضل بPPA ،من الستة التاريخيين ،شغل مناصب وزير القوات المسلحة ثم نائب لرئيس الحكومة مكلفا بالعلاقات الخارجية في GPRA 1958-1962.ينظر محمد عباس: ثوار...عظماء ،دار هومة ،الجزائر ،2012 ، ص106.

4 حضر مع كل من"رولاند كادي –مستشار دولة ،برنار تريكو–مستشار لدى رئاسة الجمهورية ،كلود شايي ،فانسان لامبور _ رئيس ديوان جوكس ،برونو دولوس ،دوسيغان ، رولاند بيليغار _ مفتش مالي ،الجنرال جان فكتور سيمونن.

5 خليفة الجنيدي: المرجع السابق ،ص413.للمزيد من التفاصيل ينظر- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر ،ط2 ،دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1990 ،ص 494 وما بعدها.

6 محمد الشريف سيدي موسى: قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية ،منشور بكتاب فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،2009 ،ص298. وينظر- جلال يحي: تاريخ المغرب الكبير- الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال- ،ج4 ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1981 ،ص414.

7 بنيامين سطورا: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1974/1898 ،تر.الصادق عماري ،منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ،الجزائر ، 2002 ، ص272.

8 محمد تقية : المصدر السابق ،ص526. وينظر المجاهد ،ج4 ،ع99 ، 17جويلية 1961،ص6.

2-2.محادثات لوغران (Lugrin) 20 -28 جويلية 1961:

التقى الوفدان برئاسة كل من جوكس وكريم يوم 20 جويلية[1]وفي هذا اللقاء تمت تسوية كثير من الخلافات[2]، فقد جاء الوفد الجزائري بتنازلات مهمة منها الضمانات المقدمة للأوربيين والتعاون مع فرنسا خلال الفترة الانتقالية[3]،لكن مسألة الصحراء شكلت عائقا لمسار المفاوضات[4]،حيث قال جوكس بأن السيادة على الصحراء ليست مشكلة في حد ذاتها،وفي لقاءه مع كريم قال أنَّ السياسة الفرنسية في إفريقيا ومصالحها الاقتصادية تُحتم على فرنسا معالجة الصحراء على حدا في حالة تشارك الدولتين الجزائرية والفرنسية ،يعني بعد استقلال الجزائر[5]، لذلك أَقدَم كريم على إيقاف المفاوضات يوم 28جويليةوقال:"لا يمكننا مواصلة المحادثات مع طرف لا يعترف بسيادتنا على الصحراء". ويتضح هنا أن الجزائريين لن يتنازلوا عن مبادئهم[6].

لقد تطورت الأوضاع داخل فرنسا والجزائر. فقد عَقَدَ م.و.ث اجتماعا بطرابلس في 1961/8/9 وقرر تعيين بن خدة رئيسا للحكومة محل فرحات عباس[7].كما قامت الجالية الجزائرية في باريس بمظاهرات يوم 17 أكتوبر 1961[8] فكان رد الفعل الفرنسي إبادة جماعية لعشرات الجزائريين المتظاهرين[9].رغم هذا إلا أنَّ المظاهرات ساهمت في التعريف بالقضية الجزائرية عالميا،وأكدت على تمسك الشعب الجزائري بوحدته الترابية وقيادته المتمثلة في ج.ت.و،كما ساعدت على تقدم المفاوضات[10].وحينها كانت تصل إدانات من الأمم المتحدة لديغول على هذه الجرائم.كما أن وضع فرنسا كان يؤول للهلاك بتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وكذا تزايد خطر المنظمة السرية المسلحة [11]التي عملت على تقويض أركان الجمهورية الخامسة.ونتيجة لهذه الأوضاع عَقَدَ ديغول

---

1 كانت المحادثات في هذه الفترة قد انطلقت في جو من الريبة والفزع بعد حادثة بن زرت حيث قامت القوات الفرنسية بقنبلة المنطقة بعد إقدام الجيش التونسي على استعادتها وهو ما يوضح حالة اليأس التي وصل إليها الرئيس بورقيبة،واستعجاله في مسألة الخلاف الحدودي مع الجزائر.وهذا ما يوضح سبب تكليف مولود قاسم من طرف كريم بلقاسم بانجاز دراسة تاريخية عن الحدود الجزائرية لتكون وثيقة دعم في المفاوضات وذلك حتى ديسمبر1961- أحمد بن نعمان: مولود قاسم نايت بلقاسم (حياة وآثار شهادات ومواقف) ،ط2 ،شركة دار الأمة ،الجزائر ،1997، ص31 .

2 عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية... ،المرجع السابق ،ص166.

3 أوليفي لونغ: المصدر السابق ،ص99.

4 صالح بلحاج: المرجع السابق ،ص396.

5 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961 ،دار هومة ،الجزائر ، 2010 ،ص ص458،457.

6 محمد الشريف سيدي موسى: المرجع السابق ،ص298.

7 عمار ملاح: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من19 مارس إلى سبتمبر 1962 ،دار الهدى ،الجزائر ،2005 ،ص78.

8 يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ،ج2 ،دار الهدى ،الجزائر ، 2009 ،ص219 وما بعدها.

9 طاهر بوعنيفة: أحداث 1961/10/17 شهادات عن جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الهجرة ،مجلة المجاهد ،ع1419 ،16 أكتوبر 1987، ص32.

10 يحي بوعزيز: المرجع نفسه ،ص226.ومحمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب) ،دار الفجر ،الجزائر ،2005،ص.57.

11 OASمنظمة الجيش السري:تعود بوادر إنشاء المنظمة الإرهابية إلى سنة1958يسيرها متطرفون أنصار الجزائر فرنسية،تأسست في1961حين شعر المعمرون باستقلال الجزائر حيث قامت باغتيال المناضلين ونسف الممتلكات بالمتفجرات وهذا قصد عرقلة المفاوضات=

ينظر: محمد العربي الزبيري: انعكاسات الثورة الجزائرية على سياسة الجنرال ديغول ،مجلة الذاكرة ، ع 6 ،نوفمبر 2000 ،ص ص112،89. كذلك عبد الملك مرتاض: المرجع السابق ،ص138.

ندوة صحفية يوم 1961/9/5 اعترف خلالها بسيادة الجزائر على الصحراء[1]،هذا ما جعل بن خدة يعلن في 24 أكتوبر"أن جبهة التحرير مستعدة لوقف إطلاق النار فورا مقابل تخلي فرنسا عن فكرة تقرير المصير، وإعلانها عن استقلال الجزائر بعد ذلك تُحال القضايا المختلفة كوضع الأقلية الأوربية،إجلاء القوات الفرنسية، والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي مع الحكومة الجزائرية المستقلة"[2].

2-3.لقاءات بال (BALE) 28 أكتوبر- 9 نوفمبر 1961:

كان لقاء **بال الأول** يومي 28-29 أكتوبر 1961 بمدينة بال السويسرية[3] حيث التقى المندوبين رضا مالك[4]ومحمد الصديق بن يحي[5]بالمبعوثين الفرنسيين برونودولوس وكلود شايي،وقد رَكَز ممثل الجزائر في هذا اللقاء على قضية الصحراء ليكون رد الجانب الفرنسي قبول هذا الطرح في إطار التعاون والمشاركة في الميدان الاقتصادي والثقافي والعسكري[6].بعد ذلك طرح الوفد الجزائري سؤال على الوفد الفرنسي:هل سيتم الاستفتاء على مستوى القطر الجزائري كله؟.فرفض الوفد الفرنسي توضيح موقفه من الاستفتاء[7].كما قامت ح.م.ج.ج بدراسة الاقتراحات الفرنسية وَحضَّ تَر الرد الملائم في لقاء **بال الثاني**.يوم 9 نوفمبر حين التقى نفس الوفدين السابقين،فقام الوفد الجزائري بتبليغ الأجوبة على مقترحات اللقاء السابقنيابة عن الحكومة المؤقتة وكانت تُعبِر في مضمونها على إمكانية المشاركة والتعاون فكان هناك تقارب وتفاهم في كثير من المسائل منها قضية الأقلية الأوربية ومسألة النفط والمرحلة الانتقالية .لكن توقف اللقاء كان من طرف ح.م.ج.ج إثر إضراب المعتقلين الخمسة في سجون فرنسا عن الطعام.وبعد انتهاء الإضراب قرر الوفدين مواصلة اللقاءات لتقليص خلافاتهما[8].

التقى الوفدان من جديد في لقاءين اجتمع فيهما سعد دحلب و لوي جوكس،الأول كان يوم 1961/12/9 وخلاله أجاب جوكس عن سؤال الاستفتاء بأن يكون الشمال منفصل عن الصحراء فبقيت هذه

---

1 محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج 2 ،المرجع السابق ،ص ص223_226

2 إدريس خضير: المرجع السابق ،ص378.

3 عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962-الجزائر خاصة- ،ج 2 ،دار المعرفة ،الجزائر ، 2006 ،ص367.

4 ولد بباتنة عام1931.كُلف بالإشراف على رئاسة تحرير صحيفة المجاهد،عيُّن ناطق رسمي وعضو الوفد الجزائري بإيفيان،بعد الاستقلال عين سفيرا في يوغسلافيا ثم فرنسا،بعدها عيُّن وزير للإعلام والثقافة عام 1977 كما عُيِّن عضو في مجلس الدولة ثم رئيسا للحكومة عام 1993. -ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية ،ط1 ،وزارة الثقافة، الجزائر، 2009 ،ص458.

5 ولد عام 1932بجيجل.متحصل على شهادة الحقوق،التحق بالثورة عام 1956 ،عيُّن سنة 1960 وزيرا للديوان برئاسة الحكومة المؤقتة،لقبته الشخصيات الفرنسية المشاركة بالمفاوضات بثعلب الصحراء،أصبح وزير للخارجية عام1979وعضو المكتب السياسي لـ ج.ت.و،توفي عام 1982- ينظر مجموعة مؤلفين: تاريخ الجزائر1962/1830، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 (قرص مضغوط) ،2002.

6 الغالي غربي: السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية ،منشور في كتاب فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية ،المرجع السابق، ص275.

7 عبد القادر خليفي: المرجع السابق ،ص244.

8 محمد الدرعي: التطورات السياسية في الوطن العربي ،ج2،ط1 ،دار مدني،د.م ،1998 ،ص298.

المسألة معلقة[1]،كما أثار إمكانية ازدواجية الجنسية للمستوطنين بمنحهم الجنسية الجزائرية،وحددت بدقة مهام السلطة التنفيذية المؤقتة، وشروط تأجير بعض القواعد العسكرية لفرنسا بالمرسى الكبير والصحراء[2].

وقد تجدد اللقاء بين دحلب وجوكس في 23 ديسمبر 1961 فكان الطرح حول وحدة التراب بما فيه الصحراء مع احتفاظ فرنسا ببعض المراكز العسكرية في المرسى الكبير الذي خفضت مدة إيجاره إلى 20سنة والاحتفاظ بمناطق في الصحراء تجري بها التجارب النووية لمدة 5 إلى 10 سنوات.أما الجالية الفرنسية ستتمتع بازدواج الجنسية،كما حددت كيفية التعاون في ميادين الاقتصاد والنفط والثقافة خاصة التعليم[3]،وبالنسبة للسجناء الخمسة اقترح الوفد الفرنسي إطلاق سراحهم في مدة 20يوم بعد وقف إطلاق النار،وكذلك وضعية الجيشين الجزائري والفرنسي.فكان رد دحلب بخصوص مسألة الجلاء عن المرسى الكبير فقد حددها بمدة 4 سنوات أما جلاء الجيش الفرنسي فحدده بـ3 سنوات[4].وتثمينا لما تحقق كانت هناك استشارات موسعة من الطرفين حيث طلب الوفد الجزائري مهلة لمشاورة الخمسة المسجونين في باريس وقد اتصل بهم كريم وبن طوبال وأعطى الخمسة كلهم موافقتهم مع بعض الملاحظات خاصة الأمور الداخلية[5]،أما الوفد الفرنسي فقد طلب أن يكون اللقاء بمحضر عدد من الوزراء.وقد استأنفت المفاوضات بعد تبادل بعض المذكرات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة في أواخر ديسمبر وبداية جانفي[6].

من خلال هذه اللقاءات تم الاتفاق على عقد جلسة مفاوضات في "لي روس"أيام 11-19فيفري1962.

_فما هو محل هذا اللقاء من مفاوضات ايفيان؟ كيف تم التوصل إلى توقيع اتفاقيات ايفيان؟وفيم تمثلت محاور اتفاقيات ايفيان؟. كل ذلك سنتطرق إليه من خلال الفصل الأول من هذا البحث.

---

1 عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...،المرجع السابق ،ص166.

2 صالح بلحاج: المرجع السابق ،ص405.

3 عقيلة عفيري: المرجع السابق ،ص94.

4 عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق ،ص226.

5 رضا مالك:الجزائر في ايفيان،المصدر السابق ،ص256.

6 سليمان الشيخ: المرجع السابق ،ص111.-كما نشير أنَّ الحكومة المؤقتة قد عقدت من قبل اجتماعا طويلا في المحمدية بالمغرب بين 7 و 10 جانفي1962 لتهيأ إضبارة المفاوضات .

الفـصـل الأول :

تحليـل اتفاقيـات ايفيـان .

المبحث الأول:دراسة مسودة اتفاقيات ايفيان.

المبحث الثاني:محادثات ايفيان الثانية(EVIAN2)7_18مارس1962.

المبحث الثالث:محتوى اتفاقيات ايفيان.

المبحث الأول :دراسة مسودة اتفاقيات ايفيان.

1-مفاوضات لي روس (Les Rousses) 11 _19 فيفري 1962:

لقد مرت اتفاقيات ايفيان على مرحلتين:الأولى تمت فيها دراسة المسودة التي كانت بلقاء روس السري، أما الثانية فانطلقت بها المفاوضات بين الطرفين والتي من خلالها تم التوقيع على الاتفاقيات[1].

كانت هناك جولة لوضع نهاية اللقاءات المتكررة وضعت اللمسات الأخيرة،ولي روس الندوة الحاسمة التي حققت اتفاقيات ايفيان،وهي الجولة التي كانت على غرار الاتصالات السابقة سرية لكنَّها موسعة.حيث دارت مباحثات سرية بمدينة روس(Les Rousses) جرَّت أيام 11_19 فيفري 1962على الحدود الفرنسية السويسرية[2]،عيَّنت الحكومة م.ج.ج أربع وزراء لهذه المحادثات هم كريم بلقاسم،بن طوبال[3]،محمد يزيد[4]،سعد دحلب[5]،وحوالي 20 خبيرا[6].أما الوفد الفرنسي مثله ثلاثة وزراء وهم لوي جوكس،روبير بيرو،جون دو بروغلي بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والمستشارين[7].

ونشير بخصوص الطرف الفرنسي أنَّه قُبيل هذا اللقاء الحاسم في مسار المفاوضات اجتمع ديغول مع الوزراء الثلاثة ُليقَدِّم لهم توجيهاته الأخيرة حيث قال لهم:"...لا تتركوا المفاوضات تستمر إلى ما لا نهاية!،فهناك الممكن والمستحيل،لا تلُحوا على أن يكون الأوربيون جزائريون،ما ينبغي هو أنتمُ الأقلية الأوروبية م ُ هلة ثلاث سنوات للتعبير عن اختيارها،وبخصوص الصحراء لا تُ َعقدوا الأمور كثيرا فلا حل بغير ترك مصيرها السياسي بين أيدي الجزائر،وعلى الصعيد الاقتصادي والعسكري احرصوا على المهِم ُ"[8].في حين رئيس الحكومة "ميشال دوبري" َحثَّ المفاوضين على ضرورة التشدد ولو أدى ذلك إلى القطيعة[9].

---

1 صالح فركوس: المرجع السابق ،ص462.

2 بسام العسلي: المرجع السابق ،ص220.

3 لخضر بن طوبال: اسمه الحقيقي عبد الله.ولد ب"ميلة" عام 1923 ،كان عضو بمجموعة ال22 ،عين عضو لجنة.ت.ت عام 1957 بتونس ، وعندما تكَّونت ح.م.ج.ج عيُّن وزيرا للداخلية بالتشكيلات الحكومية الثلاثة.ينظر محمد الشريف ولد حسين: عناصر للذاكرة ،حتى لا أحد ينسى، دار القصبة ،الجزائر ،2009 ،ص87.

4 سعد دحلب: المصدر السابق ،ص141.

5 ولد بقصر الشلالة عام 1919.التحق بالثورة وعمل مساعدا ل"عبان" ،أُنتخب عضو لجنة.ت.ت ،ثم عيُّن أمين عام لوزارة الشؤون الخارجية، ومنها عيُّن في ثالث حكومة جزائرية مؤقتة وزير خارجيةبعد الاستقلال ع ُ يِّن سفيرا في المغرب،ثم فضل الابتعاد عن الحياة السياسية .توفي عام 2000 ــ ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية ،المرجع السابق ،ص264.

6 منهم محمد الصديق بن يحي ،رضا مالك ،الصغير مصطفاي كخبير مالي ،وقاصدي مرباح (الذي كان رئيس الجهاز الأمني في غار ديماو ، استدعاه بوصوف في ديسمبر 1961 لكي يحضر الملف العسكري ويكون مساعد بن طوبال في لي روس ،شغل منصب رئيس وزراء عام 1988، اغتيل عام 1993) ــ ينظر رضا مالك : الجزائر في ايفيان... ،المصدر السابق ،ص277.

7 منهم برونو دولوس ،كلود شايي ،رولاند بييوكار والجنرال دوكاما ــينظر صالح بلحاج: المرجع السابق ،ص408.

8 محمد عباس: في كواليس التاريخ (3) ديغول والجزائر ،المصدر السابق ،ص263.

9 Redah Malek: OP.Cit,P218

كانت المحادثات شاقة وصعبة وكان على الوفد الجزائري أن يتحلى باليقظة والانتباه لمناقشة القضايا المطروحة بالدِّقة والتفصيل[1].وابتداء من اليوم الثالث للمفاوضات توصل الطرفان إلى اتفاق مبدئي حول كثير من القضايا أهمها مسألة استثمار ثروات الصحراء التي كانت مطروحة ضمن شروطاً لَدَّها الفرنسيون لاستغلال ثروات الصحراء،لأنَّ تلك الشروط اتسمت بطابع سياسي مُقيِّد لسلطة الدولة الجزائرية المقبلة[2]،ومُهلة استخدام التجهيزات النووية في الصحراء ،وصِيَّغ إخلاء قاعدة المرسى الكبير حيث أُتُفِقَ على تأجيره لمدة 15 سنة،وبشأن ترحيل القوات الفرنسية فكان الاتفاق بتخفيض عددها إلى 80000 رجل خلال 6 أشهر بينما الجلاء الكلي فبعد 3سنوات وكذا حل المنشآت العسكرية [3] وملف التعاون الذي تم فيه الاتفاق على مبادئ العمل والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي،وهنا أثارت مشكلة اللُّغَةَ جدلاً كبيرا جدًّا لأنَّ الفرنسيين حَرِصُوا على بقاء اللُّغَةَ الفرنسية هي اللُّغَةَ الرسمية في الجزائر أو أن تكون مساوية للغة العربية،وفي النهاية تمَّ الاتفاق على إعطاء اللُّغَةَ الفرنسية الأولوية من بين اللُّغَات الأجنبية[4].كما دُرِسَت بعناية فائقة كل المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار والضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير،وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين،وعودة اللاجئين والمهاجرين،وتسيير الفترة الانتقالية من طرف هيئة تنفيذية مؤقتة تُعِدُّ استفتاء تقرير المصير[5]،وكذلك مسألة الأقلية الأوربية لا ازدواجية في الجنسية فإمَّا أن يكونوا جزائريين فتُجرى عليهم قوانين الجزائر،أو يحتفظون بجنسيتهم الأصلية فيعاملون كأجانب بدون عنصرية[6].

نلاحظ خلال هذه المفاوضات أن النصوص النهائية وُضِعت عن طريق التنازلات المتبادلة التي جعلت العمل أسرع أي بطريقة" الرَّبط" التي عَرَّفَها رضا مالك على أنَّها"إقامة علاقة بين مسائل لا رابط بينها في غالب الأحيان"[7].وهنا يصرح سعد دحلب أنَّنا كنَّا جِدُّ حذرين حول أيِّ شرط أو بند قد يكون متناقضا مع مبدأ السيادة الوطنية والوحدة الترابية[8]،وبهذا تَوَصَل المفاوضون إلى الاتفاق على مبدأ الاستقلال وعلى مبدأ علاقات دولتين مستقلتين لهما كل السيادة[9].

---

1 سعد دحلب : المصدر نفسه ،ص142.

2 بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر_اتفاقيات ايفيان_ ،تر.لحسن زغدار ومحل العين جبائلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1987 ،ص36.

3 Charles Robert Ageron: Histoire de L'Algérie contemporaine (1830_1982),Imprimerie des Presses Universitaires de France, France, 1983,P111.

4 إدريس خضير: المرجع السابق ،ص398.

5 بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان... ،المصدر السابق ، ص37.

6 عبد الرحمان بن العقون: المصدر السابق ،ص323.

7 صالح بلحاج: المرجع السابق ،ص410.

8 محمد الشريف سيدي موسى: المرجع السابق ،ص299.

9 عبد الرحمان بن العقون: المصدر نفسه ، ص322.

2- اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) 22_27 فيفري 1962:

بعد مناقشة جميع المواضيع وتحرير الوثيقة المشتركة التي تُقَدم لمصادقة الحكومة الفرنسية وCNRA قبل التوقيع عليها[1].عاد الوفد الجزائري إلى تونس وقدَم مشروع الاتفاق إلى الحكومة المؤقتة التي استدعت 71 عضوا من أعضاء CNRA[2].وفي دورة م.و.ث.ج المنعقد في 22_27 فيفري 1962 بطرابلس تمت مناقشة مشروع هذه المفاوضات[3]،كما استعرضت النقاط التي تمت تسويتها والنقاط التي مازالت تنتظر الحل،وقدٍّمت هذه الدراسة على أساس آراء الوزراء الحاضرين وكذلك آراء بن بلة وزملائه كما لو كانوا حاضرين[4].

وقد وافق المجلس بأغلبية ساحقة على المشروع[5]وكان التصويت بمجموع**45صوت** من مجموع 49حاضر ومصوت على المشروع[6].نشير إلى أنَّ **فرحات عباس** صَوَّتَ على الاتفاقيات لأسباب دفعته لذلك منها تحرير الخمسة،إمكانية تحسين الاتفاقيات... كمَّكَّز على الاستقلال الاقتصادي[7]. أما "**هواري بومدين**[8]،**سليمان**(قايد أحمد)و**علي منجلي**[9]" أعضاء في هيئة الأركان صوتوا ضد هذا القرار[10] ومعهم الرائد **مختار بويزم** الملقب ناصر قائد الولاية الخامسة[11]،يقول بن عودة على أنها معارضة لم تكن قائمة على أسس مقنعة، فقد كان يراودهم تحقيق انتصار عسكري[12].كما فسر بومدين موقفه في قوله"اقترعت ضد ...لم نبلغ هدف الاستقلال.يعُّنِ نا

---

1 محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج2 ،المرجع السابق ،ص167.

2 عمار بوحوش: المرجع السابق ، ص538.

3 Jean Lacouture: Algérie , La guerre est Finie, Editions complexe, Bruxelles,1985,P138.

4 عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962 ،دار هومة ،الجزائر ،2010 ،ص59.

5 حسب رأي عمار بن عودة أنه يحقق أهداف الثورة السياسية ولم يقف عند الأمور الشكلية التي تركت للحكومة التي سيتم تعيينها بعد الاستقلال محمد عباس: ثوار عظماء ، المصدر السابق ، ص232.

6 يتجاوز هذا العدد نصاب أربعة أخماس المقترعين المطلوب لإعلان وقف إطلاق النار ،بناءا على المادة الثامنة من الفصل الثاني المتعلق بالمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية المقرة في المجلس الوطني في جانفي1960.ــينظر عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق) ،دار هومة ،الجزائر ،2009 ،ص 45.

كما نشير إلى أنَّ 22 عضو لم يتمكنوا من حضور الاجتماع نظرا لصعوبة الاتصال بين الخارج والداخلــينظر عمار بوحوش: المرجع السابق ، ص538.

7 رضا مالك: الجزائر في ايفيان... ، المصدر السابق ، ص295.

8 اسمه الحقيقي"محمد بن إبراهيم بوخروبة"ولد بقالمة عام 1932 ،التحق بالثورة عام 1955 ،تولى قيادة الأركان سنة 1960.ثم أصبح رئيسا للدولة الجزائرية من 1965 إلى غاية وفاته عام 1978ــينظر عمار بومايدة: بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام ،تق.عبد الحميد مهري ،دار المعرفة، الجزائر ،2008 ،ص16وما بعدها.

9 ولد عام 1922بعزابة.التحق بالثورة عام 1955 ،عضو قيادة الأركان 1960_1962 ،تولى بعد ذلك مسؤوليات عديدة لينسحب عام 1967 من الحياة السياسية إلى غاية وفاته عام 1997.ــينظر:

Benjamine Stora: Dictionnaire Biographique de militants nationalistes Algériens1954_1962,Ed. L'harmattan ,Paris,1985,P154.

10 أوليفي لونغ: المصدر السابق ،ص142.

11 سعد دحلب: المصدر السابق ،ص157.

12 محمد عباس: ثوار عظماء ،المصدر السابق ،ص232.

فقط باستقلال شكلي".كما أَقَّرها ووافق الخمسة المعتقلون في فرنسا(بن بله،خيضر،بوضياف،آيت أحمد،بيطاط)وقد بعثوا في هذا الشأن برسالة إلى رئيس ح.م.ج.ج[1].وفي هذا السياق فقد برهنت الموافقة المسبقة على هذا الاتفاق على سرعة تُعبر عن هاجسهم للانتهاء من هذا النزاع وتجنبهم تأخير الأمور.

تمت المصادقة على بيان رسمي في مضمونه"اجتمع م.و.ث.ج في دورة استثنائية...وبعد نقاش التقرير حول المفاوضات الجارية...فُوِّضَ للحكومة.م.ج.ج متابعة المفاوضات الجارية".يلاحظ أنَّه شُطب تَعبير"يُجدِّد ثقته في الحكومة المؤقتةالذي ورد في المشروع الأولي بناءً على اقتراح من بومدين وأوعمران[2].

وفي 5 مارس 1962 أَصدَرت الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة بلاغ أذيع في باريس وتونس في وقت واحد يقول أن المرحلة النهائية ستبدأ في ايفيان يوم 7مارس لإجراء مفاوضات رسمية وعلنية بينهما[3].

المبحث الثاني: محادثات إيفيان الثانية (Evian2) 7_18 مارس 1962:

1_أسباب اختيار المكان سويسرا:

كانت العلاقات بين الحكومة المؤقتة وسويسرا منذ 20 جوان 1960 حين حققت الجزائر نصر دبلوماسي وسياسي هام كانت له انعكاسات كبيرة بحصولها على تسجيل حكومة سويسرا وثائق انضمام ح.م.ج.ج إلى اتفاقيات جنيف[4]التي سيكون من نتائجها إقامة الدليل على الاعتراف بالكفاية القضائية والقانونية للحكومة المؤقتة على إبرام المعاهدات والمواثيق الدولية.إضافة إلى ما تُثبته سويسرا لوجود جمهورية جزائرية متميزة عن الجمهورية الفرنسية في نظر حلفاء فرنسا[5].

لعبت سويسرا دورا رئيسيا بداية من مفاوضات ايفيان الأولى إلى نهاية المفاوضات الجزائرية الفرنسية مارس 1962 وذلك بعد أن تمكنت الحكومة.م.ج.ج من كسب الرأي العام السويسري والسلطات الرسمية إثر إتصال من طرف شخصيات من الحكومة السويسرية ب"بولحروف"ممثل الحكومة المؤقتة بروما لطلب التدخل لدى رئيس الحكومة الغانية "سيكوتوري"لأجل إطلاق سراح معتقل سويسري في كوناكري وكانت استجابة لطلب الحكومة المؤقتة،وقد دَعَم هذا الحدث مصداقية الجزائريين لدى السويسريين وقامت روابط جِدِّية،وبهذا كان تبادل الآراء

---

1 بن يوسف بن خدة : شهادات ومواقف ،المصدر السابق ،ص144.

2 رضا مالك: الجزائر في ايفيان ...،المصدر السابق ، ص ص298،290.

3 نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق ، ص217.

4 اتفاقيات جنيف الأربع المبرمة في 12 أوت 1949بشأن حقوق الإنسان ،كانت الجزائر تعد البلد 78 الذي يؤلف طرفا في هذه الاتفاقيات.

5 محمد بجاوي: النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 جوان 1960 ،مقال منشور بكتاب الدبلوماسية الجزائرية1830_1962 ،ط 2 مزيدة ومنقحة ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 ،2007 ، ص ص191،183.ــوينظر محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون ،المصدر السابق ،ص177.

حول القضية الجزائرية بين الشخصيات السويسرية والجزائرية وخصوصا السيد بولحروف وأوليفي لونغ"المسؤول عن المديرية السياسية للحكومة السويسرية".[1]

ونشير في هذا السياق أنَّ"أوليفي"طرح سؤال"لماذا سويسرا؟"هنا أجاب بولحروف:"بأنَّ الاستقلالية التامة لسياستنا،والجهود التي لطالما بذلناها لإحلال السلام بمساهمتنا في تجاوز النزاعات،وسمعة النزاهة والتكتم اللتَّين تتميز بهما سويسرا،كانت عوامل فرضت على القادة الجزائريين أن يـ َـروا فيها البلد الوحيد القادر على التدخل مع توفر فرص للنجاح.فحلفاء فرنسا لا يدخلون في الحسبان[2]...كان من الممكن التفكير في الولايات المتحدة أو ألمانيا وبدرجة أقل في دول الكتلة الشرقية ،ولكن لم تكن الحكومة المؤقتة ترغب في طلب خدمات دول متورطة من قريب أو من بعيد في الحرب الباردة شرق_غرب"[3].لقد أَعلَم أوليفي صديق جوكس أنَّه مستعد لتسهيل الاتصالات السرية أو العلنية فوق تراب بلاده ،وقد أعطى نفس الضمانات للحكومة الفرنسية[4]. فكانت المفاوضات بين الطرفين منذ عام 1961بوساطة سويسرا إلى غاية التحضير لانطلاق مفاوضات ايفيان الثانية مارس1962 ،كان اقتراح الجانب الفرنسي بإجراء المفاوضات بأحد قصور الضواحي الباريسية،للظهور بمظهر صاحب اليد العليا والإيهام بالسلم الممنوح!وتفطن كريم ورفاقه بالمناورة،فأَكَّدُوا تمسكهم بإيفيان مع الإقامة بسويسرا البلد المحايد[5].

كما نشير إلى أنَّ لها طموح من وراء هذه الوساطة لَما يوجد من إمكانية دعم لسياستها الحيادية من جانب،وكذا هي خطوة ايجابية لتحسين علاقتها مع فرنسا،مع دعم علاقاتها مع السلطات الجزائرية على طريق المستقبل حين تستقل الجزائر،كما حرص الوزراء السويسريين وبشدة على نجاح هذه المفاوضات وخاصة "بيتي بيير"الذي لعب دورا رئيسيا في انتهاج سويسرا لموقفها هذا[6].

2_تشكيلة الوفدين المفاوضين:

عاد الوفدان بعد استشارة كل طرف من حكومته من أجل الاتفاق النهائي،حيث اُستؤنفت المفاوضات بين الطرفين يوم 7مارس[7].وقد كان الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم[8]بالإضافة له ضَمَّ الوفد بن طوبال،سعد دحلب،محمد يزيد كأعضاء للحكومة،وبن يحي،بولحروف،رضا مالك،الصغير مصطفاي،والرائد مصطفى بن عودة

---

1 سعد دحلب: المصدر السابق ،ص122.

2 من البلدان التي رفضتها الحكومة المؤقتة في علاقتها مع فرنسا"ايطاليا لأن لها سياسة خاصة في علاقتها مع البلدان الإفريقية،وبلجيكا عندها الكونغو المرهونة ،وهولندا ذات ماض استعماري لم يصفى بعد.

3 أوليفي لونغ: المصدر السابق ،ص23.

4 سعد دحلب: المصدر السابق ،ص122.

5 محمد عباس: نصر بلا ثمن ، المرجع السابق ،ص716.

6 فتحي الديب: المصدر السابق ،ص513.

7 المجاهد: ج 4 ، ع 9 ، 16 مارس 1962 ،ص6.

8 محمد الصالح الصديق: أيام خالدة في حياة الجزائر ،موفم للنشر ،الجزائر ،2009 ،ص265.

[1]كممثل لجيش التحرير الوطني (رفضت القيادة العامة للجيش أن تتعاون مع الحكومة المؤقتة وتعيين عسكريين في الوفد).أما الوفد الفرنسي كان برئاسة لوي جوكس بالإضافة إلى روبيربرون،جان دوبرفلي،برونو دولاس،كلودشايي،رولان بيكار والجنرال دي كامس (مشاركين في محادثات لي روس) وأُضيف لهم في هذه المفاوضات برنار تريكو"ملحق بديوان جوكس ومستشار برئاسة الجمهورية"، فانسان لبوري"مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية"، سفين دي بايزيس"مستشار عسكري"، فيليب تيبو"الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي"، بليزان"مستشار في الدولة مكلف بمحاضر الجلسات"[2]

وقد توجه الوفدان إلى قصر الحظيرة بإيفيان[3]لجولة أخيرة من المفاوضات استمرت 12 يوماً ،وكان كل طرف يسعى من أجل الحصول على أقصى ما يمكن من التنازلات.وتَكَزت المباحثات حول الفترة الانتقالية وهو الموضوع المهم بالنسبة للجزائريين،أما الموضوع المهم لدى الفرنسيين فهو موضوع البنود العسكرية والأقلية الأوربية[4].وكان من أهم المسائل التي تمَّ بحثها هي مشكلة القوة المحلية والهيئة التنفيذية المؤقتة وإجراءات وقف إطلاق النار.فبالنسبة للقوة المحلية اقترح الوفد الفرنسي قوة محايدة تُسندَ لهاُ مهمة حفظ السلام خلال الفترة الانتقالية كان عددها في حدود 40000 رجل[5].أما فيما يخص الهيئة التنفيذية المؤقتة تمَّ الاتفاق على المكونين منها يقُدر ب11عضو (5من الجبهة ،3أوربيين ،3مسلمين أحرار) [6].ورئيسا للهيئة هو عبد الرحمان فارس [7]واتخذ من"روشيه نوار"مقرا لها وأصبحت تنشط لمكافحة أعمال L'OAS[8].

وبقي الوفد الفرنسي رافضا للتوقيع المشترك على اتفاق بين الطرفين ومتمسكا بالصيغة المتمثلة في التوقيع على"محضر مرفوق بتصريح مشترك"يتضمن تقرير المصير،تنظيم الفترة الانتقالية ومواصفات نظام الاستقلال في

---

1 ولد بعنابة عام 1925.كلف في مؤتمر الصومام بمهمة جلب الأسلحة من تونس،عمل مع بوصوف في مصالح الاتصالات والتسلح،بعد الاستقلال أصبح سفير بطرابلس،وعين عضوا في اللجنة المركزية للحزب ورئيسا للجنة الانضباط سنة 1979.ينظر:
B.STORA: Dictionnaire biographique….,OP.CIT ,P322.

2 بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان... ،المصدر السابق ،ص37.

3 كان اللقاء بمدينة ايفيان الصغيرة على بحيرة ليمان المحاذية لسويسرا (جنوب شرق فرنسا).ــينظر جريدة الحياة الجديدة : ع 5874 ، 11 مارس 2012 ، ص15.

4 صالح بلحاج: المرجع السابق ،ص ص418،417.

5 أوليفي لونغ: المصدر السابق ،ص160.

6 الممثلين من ج.ت.وهم:مصطفاي شوقي (الشؤون العامة) بلعيد عبد السلام (الشؤون الاقتصادية) شنتوف عبد الرزاق (الشؤون الإدارية) بن تفتيقه محمد (البريد) حميدو بومدين (الشؤون الاجتماعية) ،أما الأعضاء الأوربيين هم: روت روجي (نائب الرئيس) جين مانوني (الشؤون المالية) قونيف شارل (الأشغال العمومية) ،والأعضاء المسلمين هم: عبد القادر حصار (شؤون النظام العام) محمد الشيخ (الزراعة) الشيخ إبراهيم بيوض (الشؤون الثقافية) ــينظر عبد الرحمان فارس: الحقيقة المرةــمذكرات سياسية 1965/1945ــ ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2007 ،ص137.

7 ولد عام 1920 ببجاية .متحصل على شهادة حقوق،التحق بالثورة عام 1955 ،عرضت عليه الحكومة الفرنسية عدة مناصب لكنه رفض وسجن عام 1960 إلى غاية الاستقلال ليعين حينها رئيس الهيئة التنفيذية ،انسحب بعد 1962 من الميدان السياسي.ينظر مجموعة مؤلفين: المرجع السابق (قرص مضغوط).

8 محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون ،المصدر السابق ،ص200.

إطار التعاون.كما رفض الفرنسيين تسمية الاتفاق الحاصل في ايفيان ب"البيانات الحكومية ال19 مارس 1962 "يؤكد ذلك حرصهم على عدم الاعتراف بالحكومة الجزائرية،قبل استفتاء تقرير المصير ومعرفة نتائجه.لأنَّ تسمية"الاتفاقيات"تعني أنَّ مُوَّقعيها كيانان يتمتعان بالصفة الدولية والتمثيل الدبلوماسي،ولم يكن الطرف الفرنسي يقِّر بذلك للحكومة المؤقتة ومُفَاوضيها[1].لكن في الأخير تمت تسوية هذا الموضوع ودُوِّنَت مُجمل الاتفاقات في وثيقة من 93 صفحة[2].

وأخيرا في 18 مارس 1962 حوالي الساعة السادسة مساءا[3]تمَّ التوقيع على الاتفاقيات من طرف كريم بلقاسم عن الوفد الجزائري وكل من جوكس ،دوبراي وبيير عن الوفد الفرنسي[4].وبهذا وقف الحاضرون وتصافحوا لأول مرة وتقَّرر أن يكون وقف إطلاق النار يوم 19 مارس في منتصف النهار[5].وبعد لحظات صرح رئيس الوفد الجزائري كريم بلقاسم أنَّه تمَّ التوقيع على اتفاق عام مع الوفد الفرنسي.كما أَلقى بن يوسف بن خدة على أمواج إذاعة تونس خطابا:"باسم ح.م.ج.ج وبتفويض من م.و.ث.ج.أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الوطني ابتداء من يوم الاثنين 1962/3/19 على الساعة12 ،وأُمر كل قوات جيش التحرير بوقف العمليات العسكرية على مجموع التراب الوطني"[6]وقد ألقى ديغول خطابا للشعب الفرنسي أعلن فيه التوصل إلى اتفاقية وقف إطلاق النار،كما أَمَّر قوات جيشه بالتوقف عن العمليات العسكرية[7]. وفي يوم 1962/3/21 تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة وكان في استقبالهم بالمغرب الرئيس بن خدة وعدد كبير من الشخصيات الجزائرية والمغربية بما فيهم ملك المغرب[8].

وبعد الإمضاء على اتفاقيات ايفيان قَرَّر ديغول إجراء إستفتاء بفرنسا يوم 8 أفريل 1962[9]حول السياسة التي انتهجها بالجزائر وعلى وثيقة الاتفاقيات.وكان عدد المسجلين27مليون ،أما المنتخبين 19.3 مليون[10].فكانت نتيجة التصويت"بنعم"[11]تقُدرب90.7% لاستقلال الجزائر[1].

---

1 محمد عباس: نصر بلا ثمن ،المرجع السابق ، ص ص 721 ،722.

2 المرجع نفسه: ص718.

3 سعد دحلب: المصدر السابق ،ص160.

4 رضا مالك: مفاوضات ايفيان أو...المسيرة الوطنية نحو يوم النصر،مجلة المصادر،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع 5 ،2001 ، ص29.

5 جريدة الأيام: الأحد 11 مارس 2013 ،ص15.

6 محمد الصالح الصديق: المرجع السابق ،ص ص266،265.

7 إبراهيم مياسي: مجلة الراصد ،المرجع السابق ، ص9.

8 مسعود فلوسي: مذكرات الرائد مصطفى مراردة "بن النوي" ــشهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية.الأولى ــ ،دار الهدى، الجزائر ، 2003 ،ص202.

9 أللي موريس: الجزائر واتفاقيات ايفيان ،تر.أحمد بن محمد بكلي ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2008 ،ص105.

10 عمار بوحوش: المرجع السابق ، ص540.

11 يقول أللي موريس بهذا الشأن:"عندما أَدلَّت الأغلبية "بنعم"فهي لم تدرك بأن الأمر يتعلق بمصير حياتهم...وتكمن غلطة الكثير من فرنسيي البلد الأم في اعتقادهم بأنَّ"نعم"الذي أعطوه كاف لاستعادة النظام والسلم ولحل كافة المسائل بسهولة...وأنَّ هذه الأحداث أدخلت الفرنسيين= في دروب

المبحث الثالث:محتوى اتفاقيات ايفيان.

1_قراءة في مضمون اتفاقيات ايفيان.

لقد أقَّـرَ اتفاقيات ايفيان الاعتراف باستقلال الجزائر ووقف القتال،ثم الدخول في مرحلة انتقالية لتنظيم الاستفتاء الشعبي.وقد تضمنت الاتفاقيات المحاور التالية:

***اتفاقية وقف إطلاق النار**:وتتضمن 11مادة تحدد إجراءات وقف إطلاق النار.

***إعلان التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر.**

التصريـح العــام:يتضمن خمس فصول.

الفصل الأول ينص على تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال والضمانات الخاصة بحق تقرير المصير.أما الفصل الثاني يتعلق بالاستقلال والتعاون.بينما الفصل الثالث يُحدِّد النُظم الخاصة بالشؤون الحربية.الفصل الرابع يتناول النظُم الخاصة بالمنازعات. و الفصل الخامس يتعلق بنتائج استفتاء تقرير المصير.

إعلان الضمانات :يحتوي على ثلاثة أجزاء.

الأول خاص بالتنظيمات العامة،والثاني يتضمن أربع فصول في مجملها تتحدث عن ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية،حماية حقوق وحريات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام،والمشاركة في تطبيق الضمانات ،ومحكمة الضمانات .أما الجزء الثالث يتعلق بالفرنسيين المقيمين في الجزائر بصفتهم أجانب.

إعـلان مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي:يتضمن مقدمة وأربعة أبواب.

الباب الأول يتحدث عن مساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ،والثاني يتعلق بالمبادلات، أما الثالث يحدد العلاقات النقدية،الباب الرابع خاص بضمانات الحقوق المكتسبة والتعهدات السابقة.

إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء:يحتوي على أربعة أبواب هي على التوالي الهيدروكاربور السائل والغازي،المواد المعدنية الأخرى،الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء ،وفي الأخير ما يتعلق بالتحكيم.

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي:يتضمن ثلاث أبواب

الباب الأول يضبط التعاون في هذا المجال ،أما الثاني ينص على التبادل الثقافي،والثالث يحدد المساعدة في هذا المجال التي تكون في باب التعاون الاقتصادي والمالي.

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني:يتضمن سبعة مواد.

إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية: يتضمن ثمانية مواد.

الشمولية ،أي نفس الأشخاص الذين هللوا في 1958 بحماس لديغول لأنَّه جاء لينقذ الجزائر الأرض الفرنسية للأبد ،منحوه نفس الدعم سنة 1962 وهو يتخلى عن الكثير من بني جنسه وغيرهم من أصدقائهم،ويسلمهم لليأس والضياع"!؟. ينظر ألليي موريس: المرجع السابق ،ص ص107،106.

.1 Charles _ Robert Ageron: OP.Cit,P112

ملحق خاص بالمرسى الكبير:يحتوي على 35 مادة.[1]

إعلان المبادئ الخاصة بتسوية المنازعات:يتضمن تصريح عام وخمسة فصول.

الفصل الأول يتحدث على تنظيم السلطات العامة إبان المرحلة الانتقالية وضمانات تقرير المصير ،أما الثاني ينص على الاستقلال والتعاون، والثالث يحدد النُظم الخاصة بالشؤون الحربية .الفصل الرابع يضبط بالنظم الخاصة بالمنازعات ،والفصل الخامس عن نتائج استفتاء تقرير المصير[2].

2_قراءة نقدية لاتفاقيات ايفيان.

لقد حققت اتفاقيات ايفيان لكل طرف بعضًا من الأهداف الأساسية التي سعى إليها منذ البداية.وهو ما سهل عملية التنازل المتبادلة من أجل الوصول إلى تسوية شاملة،وكانت الأهداف السياسية المجال الأساسي في نظر الجبهة.بينما الأهم عند الفرنسيين في المجالات الأخرى المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية وأشكال التعاون بين البلدين.فمن المطالب السياسية الثابتة للجبهة تجسدت في اتفاقيات ايفيان التي حققت للشعب الجزائري المطالب المقدسة التالية:

1_الاستقلال الوطني واستعادة السيادة الوطنية للدولة الجزائرية في الداخل والخارج.

2_تحقيق وحدة التراب الجزائري وسلامته [3]وهذا اتضح من خلال الاتفاق النهائي على إجراء الاستفتاء في كامل التراب الجزائري.رغم كل المناورات التي لجأت إليها فرنسا لتقسيم البلاد وفصل الصحراء عنها[4].

3_وحدة الشعب الجزائري ورفض الجنسية المزدوجة للمستوطنين الأوربيين وتخييرهم بين الجنسيتين الجزائرية أو الأوربية.وهذا رغم الضمانات الواسعة التي وردت في اتفاقيات ايفيان لفائدة أوربيي الجزائر.

4_الاعتراف بجبهة التحرير الوطني ممثلا وحيدا للشعب الجزائري وهذا ما اتضح من خلال التفاوض معها على الاستقلال التام للجزائر[5].

5_مسألة وقف القتال التي كانت الغلبة فيها لموقف الجبهة التي رفضت وقف القتال قبل الاعتراف بالاستقلال حيث كان ديغول متمسك بوقف القتال كشرط مسبق للمفاوضات،لكن في النهاية رضخ للصيغة التي تمسكت بها الجبهة وهي الاتفاق السياسي والعسكري الشامل أولا ثم وقف القتال بعد ذلك[6].

لكن هذا لا ينفي تعرض اتفاقيات ايفيان إلى كثير من النقد لأنَّ هذه الاتفاقيات تُعتبَر الأساس القانوني الخاص التي أُسندِت إليه العلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا في ظل الاستقلال.وقد شكلت المبادئ والأحكام

1 من النص الكامل لاتفاقيات ايفيان ينظر بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان ،المصدر السابق ، ص ص85_128.

2 من النص الأصلي لاتفاقيات ايفيان ينظر رضا مالك: المصدر السابق ، ص459.

3 حزب جبهة التحرير الوطني : النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني ،المصدر السابق ،ص60.

4 محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج 2 ،المرجع السابق ،ص168.

5 يحي بوعزيز: مغزى وأبعاد 19 مارس 1962 ،المرجع السابق ،ص48.

6 صالح بلحاج: المرجع السابق ،ص423.

التي تضمنتها حقل ألغام سارت عليه العلاقات الثنائية بين البلدين بعد الاستقلال،ذلك أنَّ أغلب المسائل التي تناولتها الاتفاقيات أصبحت بعد الاستقلال مشكلات حقيقية في طريق السير الطبيعي للعلاقات بين البلدين[1].
ولم يكن ذلك لينفي عدم انتصار التصوُّرات الفرنسية للمفاوضات خاصة ما تعلق بإجراءات تحقيق المصير والاستفتاء ولن يعترف به قبل وقف إطلاق النار وإنَّما تحقق دون مناقضة السيادة الفرنسية لأنَّه سيعلن تطبيقا لإرادة السكان الذين سيعبرون عنها بواسطة استفتاءين في فرنسا وفي الجزائر .بالإضافة إلى أنَّه لن يكون هناك نقل للسلطات من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة.هذه الصيغة اقترحها بن خدة لاختصار الطريق لكن ديغول رفضها وأبَّى التخلي عن استشارات من شأنها أن تظهر الاستقلال على أنَّه ممنوح من فرنسا ومطلوب من سكان الجزائر وليس مفروضا عليه بقوة السلاح[2].

إذن لم تكن الاتفاقيات الثلاثة الأولى الخاصة بشروط الاستفتاء بالنسبة لفرنسا سوى طريقة سياسية لحفظ ماء الوجه فقد كانت نتيجة الاستفتاء معروفة مسبقا التي قُدرت بـ 90.7% ،لكن ديغول لم يشأ أن ينقل السلطات إلى الجبهة مباشرة ويسُّلم باستقلال البلاد لأنَّ هذا يوحي إلى الهزيمة الواضحة، على أنَّ فرنسا قد احتفظت بمقتضى الاتفاقيات الأخرى التي جاءت بعد الاتفاقيات الثلاثة الأولى بكثير من الامتيازات[3].

*فيما يخص **مصير المستوطنين الفرنسيين** بعد تقرير المصير فقد وفَرت الاتفاقيات لهم امتيازات لحمايتهم وحماية ممتلكاتهم ومستقبلهم في الجزائر،فقد منحت اتفاقيات ايفيان لفرنسيي الجزائر إمكانية اختيار اكتساب الجنسية الجزائرية أو الإقامة فيها كأجانب.في الحالة الأولى يخضعون للقانون الجزائري وفي الثانية يخضعون لاتفاقية الإقامة.وقد حُدِّد لهم أجل ثلاث سنوات للاختيار ينتهي في1965/7/1 ،وخلال هذه الفترة الانتقالية، وفي انتظار ممارسة حقِّهم في الاختيار استمر هؤلاء في التمتع بمركزهم الأصلي كفرنسيين،وفي نفس الوقت استفادوا من حقوق في الجزائر،وتبعا لذلك فقد اعتبِروا بمثابة مواطنين فرنسيين يمارسون حقوقا مدنية جزائرية[4]

بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات من أجل ضمان حمايتهم بعد نهاية ثلاث سنوات أنَّ لهؤلاء الاشتراك الرسمي في الشؤون العامة،وفي شؤون البلديات في الجزائر ووهران تبعا لنظم خاصة،وستحترم حقوقهم في الملكية ولن يتخذ أي إجراء ضدهم لمصادرة أملاكهم.وسيسلمون الضمانات المناسبة للمثقفين واللُّغويين ورجال الدِّين[5]. ويحتفظون بقانونهم الشخصي الذي ستحترمه وتُطبقه محاكم جزائرية مكوَّنة من قضاة يخضعون لنفس القانون. كما أنَّهم

1 أحمد نازلي معوض: العلاقات بين الجزائر وفرنسا ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر ،1978 ،ص23.

2 صالح بلحاج: المرجع السابق ،ص424.

3 خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة ،ج3 ،موفم للنشر ،الجزائر ،2008 ،ص193.

4 بوبكر مولود : الإشكالات القانونية الناجمة عن ازدواج الجنسية في ضوء أحكام القانون الدولي من خلال دراسة حالة ازدواج الجنسية بين الجزائر وفرنسا ،رسالة ماجستير ،إشراف أحمد لعرابة ،فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق ،جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009 ،ص10.

ـــينظر اتفاقيات ايفيان إعلان الضمانات الباب 11 الفصل الثاني.

5 حسينة حماميد : المرجع السابق ،ص217.

يستخدمون اللُّغة الفرنسية في الحياة السياسية والإدارية والقضائية .أي له الحق في الوظيف كما له الحق في الامتيازات الدِّينية والثقافية.كما نصت الاتفاقيات على حق الدخول والخروج من الجزائر والإقامة بها بمجرد حمل البطاقة الشخصية،ولهم حق نقل الأموال خارج الجزائر بشرط أن لا يضر النقل بالاقتصاد الجزائري ولا يجوز التمييز بينهم وبين الجزائريين في الضرائب أو قوانين الإصلاح الزراعي.وبهذا أُعطي لهم أكثر مما يمكن أن يعُطَى لمواطن جزائري.ونلاحظ أنَّ الاتفاقيات لم تتحدث عن حقوق الجالية الجزائرية بفرنسا كما فعلت مع الجالية الفرنسية بالجزائر [1].

*أما بخصوص **إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية** يتضح أنَّ فرنسا حصلت على امتيازات في هذا المجال بالسماح لها باستعمال قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 عام قابلة للتجديد واستعمال المطارات والمنشآت العسكرية[2].و احتفاظ فرنسا بمواقع في الصحراء لمدة خمس سنوات وأهمها"كولومب"ببشار ورقان ولفرنسا أن تستخدم هذه المحطات الفنية وتشير هذه العبارة إلى محطات التجارب النووية غير أنَّ الاتفاقية تُشير صراحة إلى حق فرنسا في إجراء هذه التجارب[3].مع وجود التسهيلات الجوِّية والبحرية والبرية لمرور القوات الفرنسية المسلحة وتنقلها بين وهران وبشار ورقان فالمسافة بينهم طويلة جدًّا وبهذا نلاحظ خطورة الموقف في أنَّ مظاهر الاستعمار تكاد تكون لم تختف مع وجود الجيش المسلح وسط الجزائر المستقلة هذا فيه مساس بالسيادة الوطنية،بالإضافة إلى منع الدولة الجزائرية في استعمال هذه القواعد التي هي جزء من ترابها،كما حصلت على تسهيلات فنية للهبوط والتموين بالتغذية والمؤونة.مع امتلاك فرنسا لمحطات رادار التي تُستَخدم لتأمين الملاحة الجوية المدنية والعسكرية (المادة14 من الملحق الخاص بالمرسى الكبير).وكذلك استخدام فرنسا للمواصلات السلكية واللاسلكية الخاصة بها الموجودة والمطلة على المرسى الكبير (المادة 21) وحق استخدام المياه الإقليمية التابعة له.كما كان للجنود الفرنسيين قضاء مستقل في حالة ما إذا قاموا بأعمال تستوجب قضاء ،لكن إذا ارتكبوا مخالفات تضر بأمن الجزائر فأنهم يقدمون إلى محاكم جزائرية لكن حتى في هذه الحالة يجب أن تكون إقامتهم في سجون فرنسية (المادة 26).

وما يؤُخذ على التعاون العسكري في الجزائر أنَّ هذا الاتفاق لم ينظم بيع الأسلحة أو التكوين العسكري الجزائري الذي عادة ما تنظمه مثل هذه الاتفاقيات[4].ونستطيع تقيِّم هذه الامتيازات التي شددت فرنسا الحصول

1 خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة ،ج 3 ،المرجع السابق ،ص ص 201_209.

2 فتح الدين بن أزواو: إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954_1962 ،رسالة ماجستير في التاريخ ،إشراف محمد العربي الزبيري ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،2000/2001 ،ص136.

3 جوان غليسبي: المصدر السابق ،ص233.

4 خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة ،ج 3 ،المرجع السابق ،ص216 وما بعدها.

عليها لحاجتها إلى القواعد الصحراوية لمواصلة برامجها النووية [1] والفضائية بانتظار إنجاز منشآت في بولينيزيا،وأيضا بحاجة لوجود عسكري معتبر في الجزائر لمدة معينة من أجل حماية الأقلية الأوربية في الفترة الانتقالية[2].ونَعرف أنَّ فرنسا لم تُعطِ الاستقلال للجزائر إلاَّ وعندها أمل في البقاء بأيِّ طريقة.كان أملها أن تنتهي كدولةُ مستعمِرة للشعب الجزائري ولكن من ناحية أخرى هي قادرة على فرض استعمار جديد.

ورغم أنَّ اتفاقيات ايفيان تقُيِّد تواجد القواعد العسكرية الفرنسية في الصحراء وحدَّدت فترة تواجدها إلا أنَّ فرنسا ضربت عرض الحائط كل الشروط العسكرية وبدأت تجاربها النووية بتفجير قنبلة ذرية في 18مارس 1963 في الصحراء الجزائرية واستعمال الجزائريين دروعا بشرية لهذه التجارب دون احترام أدنى شروط الإنسانية[3].لذلك لم تمنع سياسة التعاون الجزائر الجديدة من اعتبار هذا العمل مهدد لاستقلالها وسيادتها الوطنية وسياسة عدم الانحياز السلمية التي تنتهجها في المجال الدولي وطالبت من خلال حملة سياسية عربية ودولية تعديل الشروط العسكرية بالاتفاقيات المقيِّدة لاستقلال الجزائر،فاضطرت فرنسا للدخول مع الجزائر في مفاوضات جديدة أسفرت في ماي1963 عن موافقة فرنسا على تعجيل موعد الجلاء التام للجيش الفرنسي عن أرض الجزائر من جويلية 1965 كما جاء في الاتفاقيات إلى عام 1964 على أن يتم الجلاء عن مقاطعة قسنطينة قبل نهاية 1963[4].

*__التعاون الاقتصادي والمالي__:بالنسبة لهذا الجانب جاء في مقدمة الاتفاقية أنَّ فرنسا تقُدم إعانة مالية بقدر ما لها من مصالح في الجزائر وتشمل هذه الإعانة التعويضات التي تدُفع للأوربيين نتيجة لتطبيق قانون الاصطلاح الزراعي أو التأميم،كما يجب أن تكون الإعانة مساوية لمعدل المشروعات التي يجري تنفيذها في السنوات السابقة لتقرير المصير_يقصد مشروع قسنطينة_حيث وضعت قروض للتعاون بحوالي مليار فرنك سنويا عن طريق جهازين أُسِسَا خصيصًا لهذا الغرض صندوق الجهاز التقني الفرنسي الجزائري الذي حصل على دعم مالي قدره 30 مليون فرنك عام 1963 وفي عام 1964 ارتفع إلى47 مليون فرنك.أما صندوق تجهيز التنمية الجزائري حصل على قرض قدره 100مليون عام 1963 و800 مليون عام 1964.وتمَّ إنشاء صندوق للفلاحة بهدف درء المخاطر المترتبة عن الظروف الطبيعية .لكن الإجراءات التعسفية للتأميمات المتعلقة بالممتلكات الفرنسية على حدِّ تعبير فرنسا حالت دون أن يلعب هذا الصندوق دوره.ونلاحظ أن بنود هذه الاتفاقية لها أهمية كبيرة لأنها تحتوي على جوانب تزيد فرنسا من خلالها السيطرة على الاقتصاد الجزائري بكيفية أو بأخرى[5] خاصة القضية المتعلقة

---

1 هذه التجارب كان لها تأثير سلبي حيث أدت إلى تضرر مناطق الصحراء من الإشعاعات النووية التي تتقاذفها الرياح التي أثرت على البشر والحيوان والنبات وأصبحت هناك تشوهات وعاهات وأمراض غريبة تفشت وسط المجتمع بالإضافة إلى مظاهر الاحتراق والقحط في الصحراء _جريدة الخبر: مقال بعنوان باحث فرنسي يكشف إخضاع الجزائريين لتجارب رقان النووية، 16 /10/ 2006.

2 صالح بلحاج: المرجع السابق ،ص425.

3 بوعزة بوضرساية: التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية ،مقال في كتاب فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، المرجع السابق ،ص281.

4 لطفي الخولي: عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين سنوات1965 ،1966، 1974 ،دار الهدى ،الجزائر ،2011 ،ص28.

5 Salah Mouhoubi: La Politique de coopération Algéro_ Française, Publiu, O.P.u,1991,P53.

باستغلال النفط والمواد المنجمية حيث نصت الاتفاقية على كيفية استغلال النفط الجزائري وباقي المعادن في الصحراء وبموجبها خلال مدة ستة سنوات تكون الأولوية للشركات الفرنسية في الحصول علىخُرص التنقيب إذا تساوت عُروضها مع الشركات الأخرى [1] وأيضا ما يتعلق بالعملة يعني هيمنة الفرنك أو بقاء الجزائر في منطقة الفرنك الفرنسي.وفي هذا الإطار تتأسس هيئة مشتركة متساوية في أفرادها لكي تُشرف على تنفيذ هذه الأعمال،هنا تتساوى فرنسا مع الجزائر لكي تسير جانبا من الاقتصاد الجزائري وخاصة بالنسبة للطاقة والمواد الأولية بالإضافة إلى مشكلة الفرنك.هنا ننظر إلى مساعدة فرنسا إلى الجزائر على أنَّهذه المساعدة تُقَدَم في إطار معيَّن متعلق بمساعدة الأوربيين فقط كما نلاحظ أنَّ هذه الاتفاقيات الاقتصادية فيها تعسف كبير يعود بالمصلحة على فرنسا أكثر من الجزائر التي تصبح تتمتع باستقلالها[2].

رغم خطورة هذا التعاون بين الطرفين إلاَّ أنَّ فرنسا قد أُلَزِمت طبقًا للاتفاقيات بتقديم إعانات سنوية مالية للجزائر وذلك لتغطية نفقات الخبُراء والتعويضات وبعض الأعمال الإنشائية الجديدة،وقد أُتيح للجزائر الاستفادة من الخبرة الفرنسية التي كانت تحتل المقام الأول في قائمة احتياجات الجزائر الجديدة بسبب المؤسسات القائمة بها وغلبة اللُّغة الفرنسية على مستوى الإدارة،وتعويضها على النطاق الواسع.[3]

*__وفي الميدان السياسي والنفطي__:لقد كان لملفات المسائل التقنية والقانونية التي أُعدَّت من طرف الخبراء والإطارات العليا للجبهة ونقص التحضير وعدم الإلمام بها ساهم في ترجيح كفة التصورات الفرنسية فقد اعترف المفاوضون الجزائريون أنَّ الوفد الفرنسي كانُ متفوقا عليهم خاصة في المجال التقني والقانوني لكهَّم نَفَوا أن يكون ذلك قد أَثَّر في نتائج المفاوضات.كان الفرنسيون متفوقين من حيث التحضير وامتلاك الوسائل اللازمة للتفاوض،وهمَ من زَوَّد الوفد الجزائري بالنصوص الأولى حيث كانت إجابتهم على أساس هذه النصوص[4].مثلا في المجال النفطي اعترف سعد دحلب أنَّ وفده ارتكب حماقات أثناء المناقشات بسبب المعلومات الخاطئة التي زَوَّدهم بها خبيرهم في المجال النفطي:"كان خبيرنا في النفط قد جعلنا نقول أشياء تافهة عن البترول،مما دفع السيد رولان بيوكار إلى أن يسخر منَّا قائلاً:"إننا نتصور أيُّها السادة أن تطلبوا منا100% من الأرباح النفطية..لكن أنتم تطلبون منَّا 110% ،ألاَّ ترون أنَّ الأمر شيئا من المبالغة؟".وأضاف دحلب أنَّه لتغطية زلته هو ورفاقه تظاهر بأنَّه تلاعب بالألفاظ،وصرح بالخطأ لمعرفة الصواب،ولكن الفرنسيين لم يكونوا مغفلين بطبيعة الحال[5].

ونشير إلى أنَّالاتفاقية تُوَّضِح إقصاء السيادة الجزائرية في بعض المجالات كالمادة الأولى من إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء على أن تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة باستثمارات التعدين،النقل،نقل المحروقات والمواد المعدنية التيُ منِحت بواسطة فرنسا للبحث والاستغلال وذلك في

1 الحاج موسى بن عمر: بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر ،وزارة الثقافة ،الجزائر ،2008 ،ص243.

2 خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة ،ج3 ،المرجع السابق ،ص230.

3 لطفي الخولي: المصدر السابق.،ص27.

4 صالح بلحاج: المرجع السابق ،ص429.

5 Saad Dahlab: OP.CIT, P164.

المناطق الشمالية للجزائر،مع بقاء نظام الامتيازات على ما كان عليه عند وقف إطلاق النار.كما تنطبق هذه المادة على مجموع الامتيازات الصادرة عن فرنسا قبل تقرير المصير.وتُ صدر فرنسا رُخص التنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أُعلن عنها في الجريدة الرسمية الفرنسية لإجراء التنقيب.كما يتضح من المادة 7 من الإعلان الخاص بثروات باطن الأرض أنَّ الجزائر تجد نفسها مقيدة بعدم اتخاذ أية إجراءات في مجال استثمار ثروات باطن الأرض،إلا من حيث الإجراءات التنظيمية فقط،أما ما خصَّ التنظيم الجذري لهذا القطاع فلا يجوز للجزائر أن تتدخل فيه[1].وهناك إحصائية تُبيِّن أهمية الجانب المتعلق بالبترول،رخص التنقيب الموزعة في عام 1963 للمصالح الفرنسية 67.4% بينما الشركات المتعددة الجنسية لها 17.3 % والشركات الأجنبية القائمة بذاتها لها 10.5%.نجد فرنسا تحتل المكانة الأولى بينما الجزائر عندها 4.6% من مجموع التنقيب.في حين إجمالي الاحتياط البترولي المكتشف في سنة 1963 نجد 93% لفرنسا و7% للشركات الأجنبية والجزائر.ونلاحظ هنا أنَّ فرنسا حاولت أن تبُقي هذا الامتياز وتشكل هيئة تتولى الحفاظ عليها لمدة 6 سنوات[2].وبقدر ما كان لهذا سلبيات إلا أن هناك شيء إيجابي هو أنَّ في البداية التنقيب على ثروات الصحراء يحتاج إلى جهود مادية وبشرية لا تستطيع الجزائر أن تقوم به لوحدها لهذا فرنسا قامت بهذا المجهود لاستخراج هذه الثروات التي أصبحت مورد هام بالنسبة للاستقلال الاقتصادي فيما بعد حيث لجأت الجزائر إلى تأميم والبنوك،المناجم، المحروقات [3]وكان لتسويق إنتاج الغاز تتحكم فيه فرنسا لأنها تملك أكثر من 51% فحينما يَسُوق الغاز إلى أيِّ بلد فالجزائر ليس لها أيِّ امتياز في ذلك،وإنما فرنسا هي التي تملك الأغلبية وهي التي تقرر،وهذا ما أدى أيضا إلى قرار التأميم في فيفري 1971 ،أي أنها تتحكم في اقتصاد الجزائر وهذا يتضح عندما تريد الجزائر البيع بسعر مرتفع لا تستطيع لأنَّ فرنسا لها الأغلبية[4].

***ميدان التعاون الثقافي والفني**:إنَّ البنود المتعلقة بهذا التعاون تشمل قطاعات التعليم،التكوين،والبحث العلمي. ويمكن الملاحظة أنَّ الطرف الفرنسي سيحاول جعل الجزائر تقع في التبعية الثقافية،والغريب أنَّه لم ينص على أنَّ العربية ستكون لُغة الجزائريين في التعليم والإدارة والمعاملات بحيث لم تُذكر العربية سوى مرة واحدة.فقد جاء في إعلان المبادئ أنَّ المناهج التي تسير عليها المنشآت التعليمية التي تؤسسها كل بلاد تعلم لغة الآخر في بلاده،على أن يشُجع كل من البلدين دراسة اللُّغة والتاريخ والحضارة الخاصة بالبلد الآخر مع احتفاظ فرنسا في الجزائر بعدد من المؤسسات التعليمية التابعة لها (المادة 2 من الإعلان).كما حرص الوفد الفرنسي على أنَّ النصوص الرسمية التي تُصدرها الحكومة الجزائرية المقبلة تنُشر أو تبُلغ باللُّغة الفرنسية وتُستخدم في المعاملات بين المرافق العامة

1 Salah Mouhoubi: OP.Cit,P55.

2 خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة ،ج3 ،المرجع السابق ،ص243.

3 رضا مالك: ثورتنا ناقصة والجزائر المستقلة لم تبن مجتمعا صحيحا ،مجلة جون أفريك ،20 مارس 2012.

4 عصام الشيخ: قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات ،دفاتر السياسة والقانون ،ع 6 جانفي 2012، ص193.

الجزائرية وبين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام كما لهم الحق في استخدام اللُّغة الفرنسية في الحياة السياسية والإدارية والقضائية والتعليم هذا إلى جانب الفرنسيين للذين سيقيمون بالجزائر،إضافة إلى ذلك فإنَّ على الإذاعة والتلفزيون تخصيص جزء من إذاعتها باللُّغة الفرنسية في الجزائر. يلاُحظ أنَّ هناك إلحاح على بقاء الثقافة الفرنسية ممثلة في التعاون العلمي والتعليمي والتقني والفني ستكون هي السيِّدة في الجزائر.وبمعنى آخر أنهم غير ملزمين بتعلم اللُّغة العربية ولا باستعمالها في مختلف أنماط حياتهم [1] وتمَّ الاتفاق على أن تقُدِم فرنسا مساعدة في ميدان التفتيش المدرسي،وتنظيم الامتحانات والمسابقات وتسيير الأجهزة الإدارية والبحث العلمي والمساعدة في إطار التوظيف بصفة عامة،وتقديم الفنيين والتقنيين السامين والباحثين في الميدان العلمي. وهنا يظهر تشبث الطرف الفرنسي بالإبقاء على لغته وحضارته.كما تريد تكوين إطارات جزائرية حسب القواعد الفرنسية وفي ذلك انعكاس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وابتعاد الجامعة ولو نسبيا للمتطلبات الوطنية[2].

كما يلاُحظ أنَّ التعاون في المجال الثقافي(الامتيازات الثقافية) نُفِذت إلى حدٍّ بعيد طِبقًا لاتفاقيات ايفيان، وخاصة في ميدان الإدارة والتعليم والإعلام وهذا ما كانت تريده فرنسا لأنها كانت تعرف أنَّ الجزائر قد تراجع نفسها في المسائل الاقتصادية والعسكرية مع فرنسا لكنَّها لا تقوى على تغيير الإدارة والتعليم،خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال وهذا ضمان لبقاء الفرنسية في الجزائر[3].وقد انعكست هذه السياسة على الدستور الجزائري لسنة 1963 في مادته 76 التي جاء فيها:"يجب تحقيق التعريب في أقرب وقت ممكن في كل تراب الجمهورية...يجوز استعمال اللُّغة الفرنسية مؤقتا إلى جانب اللُّغة العربية"[4].

وفيما يتعلق بالمعتقدات نصت الاتفاقيات على ضرورة التقَيُّد بحُرِّيَّة المعتقدات للجزائريين الذين سيخضعون للقانون المدني العام (أي الفرنسيين الذين سيصبحون جزائريين) وكذلك ضمان حرية إقامتهم للشعائر الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية،وحُرية تنظيم هذه المعتقدات وممارستها وتعلمها وحرمة أماكن العبادة. لقد وردت هذه العبارات رغم أنَّ فرنسا طَبقت فصل الدِّين عن الدولة منذ 1905 على النصرانية واليهودية ولم تُطبقه على الإسلام،ومما يلاحظ أنَّ الوفد الجزائري لم يَحرص على جعل نصوصٍ مثلها بالنسبة للجزائريين الذين يعيشون في فرنسا[5].

*أما **ميدان التعاون الفني**:تعهدت فرنسا أنها ستمُّد الجزائر بالمدرسين والفنيين والوسائل اللازمة لتطوير التعليم والبحث (معونة إدارية وفنية جاءت في المادة1).وهنا يرى الكُتاَب الشرقيين أنَّ هذه الاتفاقية تساعد الجزائر لأنهم ربطوا بين الثقافة والتعاون الفني ،ويرون أنَّ الجزائر بعد 132 سنة من الاستعمار تنقصها الإمكانيات بالنسبة

---

1 أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1954_1962 ،ج10 ،طبعة خاصة ،دار البصائر ،الجزائر ،2007 ،ص ص103،102.

2 خليفة الجنيدي : حوار حول الثورة ،ج3 ،المرجع السابق ،ص250.

3 عبد المجيد شيخي: اتفاقيات ايفيان أو ميثاق الاستعمار الجديد ،محاضرة ألقيت في قسنطينة 19 مارس 1993 منشور في كتاب المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962 ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ،1995 ،ص109.

4 ينظر المادة 76 من الدستور الجزائري لسنة 1963.

5 أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق ،ص103.

للإطارات والفنيين بدعوى أنَّ فرنسا تُساعد الجزائر مساعدة كاملة،لكنهم لم يفكروا في الخطورة التي تنجر من وراء هذه العملية فهي تضر الجزائر على المدى القريب والبعيد.أيضا هناك مادة في هذا المجال تُلزِم فرنسا بتقديم الوثائق التقنية وهذه الوثائق في إطار البحث والتجارب التي تجرى في فرنسا وغيرها بحيث هذه الأخيرة كان من الواجب أن تُقدِّم إلى الدولة الجزائرية لكي تستفيد منها لكن هذه البنود لا يدري أحد إن استفادت منها الجزائر،لأنَّ هذه المواد تُعتبر هامة جدًّا حيث أنها تساعد الجزائر على أن تستلم التكنولوجيا الحديثة في إطار البحث العلمي.

أما عن تعهد الجزائر فقد تضمنته المادة 2 والتي جاء في مضمونها بأنَّ السلطات الجزائرية سوف تتعهد بأن تُطلِع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسماء الموظفين الفرنسيين الذين تنوي الاستغناء عنهم وتُطلعهُا أيضا على قائمة بالوظائف التي تريد أن تعهد بها إلى موظفين فرنسيين،ولا يتم الاستغناء عن الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يمارسون أعمالهم حتى يوم تقرير المصير إلا بعد أن تُطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسمائهم وبعد إحضار المعنيين بالأمر وذلك بشروط يحددها اتفاق خاص سابق[1].

*وما يؤخذ على اتفاقيات ايفيان هي عدم صياغتها باللُّغة العربية والاكتفاء فقط بالنص الفرنسي[2]. *كما يمكن أن نطرح تساؤل الذي يعُيب على اتفاقيات ايفيان هو "هل اتفاقيات ايفيان اتفاقيات دولية؟" نشير هنا أنَّ أيِّ اتفاقيةُ مبرمة بين دولتين سواء في شكل رسمي أو بسيط يجب أن تُنشَر في الجريدة الرسمية لكل منهما حتى تكون نافذة في إقليمها.ومن جهة أخرى فإنَّ نص الاتفاقية يجب أن يسُجَل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة عملا بنص المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة وهذا الإجراء يجب أن يتم في أقرب أجل عَقِب التوقيع ليمكن تقديم الحجة بالاتفاقية في حالة نشوب نزاع بين الطرفين المتعاقدين.

فيما يخص اتفاقيات ايفيان فقد نشُرت في الجريدة الرسمية الفرنسية بشكل غير عادي إذ لم يرِدَ في النص المنشور لا المقدمة ولا الطرفان المتعاقدان.في حين لم تنُشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.كما تمَّ إيداعها من الجانب الفرنسي بشكل متأخر لدى الأمانة العامة[3].ومن الواضح أنَّ الحكومة الفرنسية كانت ترفض اعتبار الطرف الجزائري الموقع على اتفاقيات ايفيان طرفاً مساويا وتبِعا لذلك فقد اعتبِرت تلك الاتفاقيات بمثابة تصريحات صادرة عن إرادتها منفردة[4].

وهكذا واجهت الجزائر المستقلة سياسة التعاون طِبقًاللاتفاقيات بعُ نصُ يهَا المتناقضين في وقت واحد "عنصر الضرورة وعنصر الخطورة".واعتمدت القيادة الجزائرية أسلوب القبول بالواقع والعمل على استغلال التناقضات الكامنة فيه من أجل تغييره ومع كل مخطط تخطو من خلاله القيادة خطوة آمنة ومحسوبة للِحد من

1 خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة ،ج 3 ،المرجع السابق ،ص252وما بعدها.

2 يحي بوعزيز: محتويات اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962 ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ،1995 ،ص55.

3 تم إيداعها بالأمانة العانة للأمم المتحدة في 24 أوت 1964.

4 عقب ذلك أصدر مجلس الدولة الفرنسي قرار في 31 جانفي 1969 اعتبر فيه اتفاقيات ايفيان اتفاقية دولية.ــبوبكر مولود:المرجع السابق،ص12.

أخطار سياسة التعاون والاستعمار الجديد.فعندما شرع المستوطنون في تنفيذ مخططهم لتخريب الاقتصاد الجزائري بعد أسابيع من الاستقلال وذلك عن طريق الهجرة إلى فرنسا وغلق مؤسساتهم الصناعية والتجارية وترك أراضيهم دون زراعة، أنذرتهم حكومة الاستقلال بضرورة العودة إلى الجزائر وتشغيل ممتلكاتهم قبل7 أكتوبر 1962 وإلا اعتبرتها أملاك شاغرة تقوم الجزائر بتشغيلها وهذا ما فعلته الجزائر بهذه الأملاك فقد قام بهذا الدور الأساسي في هذا الشأن كادر جيش التحرير بالتعاون مع العمال في وقت قياسي[1]

هذا مجمل ما تناولته اتفاقيات ايفيان هنا نطرح تساؤل أنَّه كيف كانت ردود الأفعال المختلفة تجاه اتفاقيات ايفيان سواء من الأطراف الجزائرية أو من الدول الأخرى؟ وكيف جرى استفتاء تقرير المصير ؟وكيف استقبلت الجزائر السلطة بعد استفتاء تقرير المصير ؟ذلك ما سنتناوله عرضا وتحليلا من خلال طرح الفصل الثاني.

1 لطفي الخولي: المصدر السابق ،ص ص28،27 .

الفصل الثانـــي:

المواقف المختلفة من اتفاقيات ايفيان والصراع على السلطة (فيفري _سبتمبر 1962)

المبحث الأول: ردود الفعل على اتفاقيات ايفيان.

المبحث الثاني:استفتاء تقرير المصير 1جويلية1962.

المبحث الثالث:الصراع على السلطة بعد اتفاقيات ايفيان-أزمة صائفة1962-.

المبحث الأول:ردود الفعل على اتفاقيات ايفيان.

اختلفت ردود الفعل على اتفاقيات ايفيان سواء بالنسبة لأطراف الاتفاقية،أو بالنسبة للأطراف الدولية.وفي ما يلي نستعرض بعض من ردود الأفعال.

1_ردود فعل أطراف الاتفاقية:

1_1_ردود فعل الأطراف الجزائرية:

تنوعت وجهات النظر بخصوص الطرف الجزائري فقد أبدى البعض الترحيب و الرِّضا على محتوى الاتفاقيات، وأعرب البعض الآخر على أنَّه"ليس بالإمكان لأبدع أفضل مما كان"من نتائج المفاوضات.في حين عَبَّر الطرف الممثل للتيار المتحمس عن كون هذه الاتفاقيات مجرد تسليم وخضوع للرجعية الفرنسية.وسنذكر فيما يلي مختلف المواقف :

***الموقف الأول:المرحب والمهلل(صانعها).**

صرح **رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة** عند إعلان وقف إطلاق النار:"...إنَّ قرار وقف العمليات العسكرية في كافة التراب الوطني هو نتيجة لاتفاقيات أُبرِمت على أساس ضمانات تتعلق بتقرير المصير وبمستقبل البلاد.إنَّ مُحتوى هذه الاتفاقيات يتماشى مع مبادئنا الثورية التي أعلناها أكثر من مرة وهي:الوحدة الترابية للجزائر في حدودها الحالية...،استقلال الجزائر،ويؤكد أنَّ الدولة الجزائرية ستتمتع بجميع مُقوِّمات السيادة...،وحدة الشعب الجزائري التي اعترفت بها فرنسا...،والاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها المفاوض الوحيد والممثل الحقيقي للشعب الجزائري.وأضاف أنَّ الدولة الجزائرية ستختار بكل حرية مؤسساتها الخاصة وتسطر نظامها السياسي والاجتماعي الذي يتلاءم مع مصالحها...".

وقال بالنسبة للفترة الانتقالية بأنها:"...هي الاستعداد للاستقلال...يجب أن لا نتخلى عن قضيتنا طيلة هذه الفترة الانتقالية ويجب أن نُقوي طاقتنا ونهيئ بعث الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة..."[1].

كما ذكر أنَّ"الملفات الخاصة باتفاقيات ايفيان لا تلقى رِضًا كاملا من جانب الحكومة،لكنَّها الأفضل في الظروف الحالية"و[2].قد بـَرَّر بن خده موقفه بقوله:"أنَّ المفاوضات تعني المساومة وتحتمل بعض التنازلات،وفعلا قدمت الحكومة المؤقتة بعض التنازلات...لكن تمَّ استرجاعها بعد الاستقلال،ولم يكن هناك أيُّ تنازل فيما يتعلق بالنقاط الأساسية للثورة...وقد استرجعنا باليمنى ما أعطيناه باليسرى"في ذات السياق عـَبَّر على أنَّ اتفاقيات ايفيان أنهت حربا ضروسا دامت أكثر من سبع سنوات،وأنهتها بشرف وكرامة وعزة.فلقد قامت الحكومة المؤقتة بدور لا يُستهان به،فالجانب المسلح لا يمثل إلا جانبا من المعركة،وهو استمرارية السياسة بوسائل أخرى،وسائل

---

1 أنظر نص التصريح كاملا في: بن يوسف بن خدة : شهادات ومواقف ،المصدر السابق،ص ص31_38.

2 رضا مالك: اتفاقيات ايفيان ،المصدر السابق ،ص296.

عسكرية وميزتها أن تطرح الإشكالية بطريقة عنيفة ولكن الكلمة الأخيرة لا بد وأن ترجع إلى السياسة وعليها أن تتقوى على الجانب العسكري[1].

وكان ل"بن خدة"موقف رافض لاعتبار أنَّ اتفاقيات ايفيان مدخلا لفرنسة الجزائر إذ يقول في هذا الصدد: "إذا كانت اللُّغة العربية اليوم غريبة في الأجهزة الحيوية للدولة،وإذا كانت بعد أكثر من جيل لم تُعَوِّض الفرنسية حيث يجب أن يكون التعويض فليس الذنب في ذلك اتفاقيات ايفيان بل ذنب أولئك الذين حكموا الجزائر أكثر من 30 سنة بواسطة إدارة من خصائصها الإهمال والعجز وانعدام الروح الوطنية.فهؤلاء هم الذين أتاحوا لقسم هام من الفرانكفونيين من أعداء الثقافة العربية الإسلامية،أن يحتلوا مواقع الهيمنة في التربية وفرض آرائهم المتحيزة حول المدرسة الجزائرية"[2].

وقد عَبَّر **سعد دحلب** عن فرحه للتوقيع على الاتفاقيات بقوله:"لقد ولى عالم في الجزائر وعالم جديد بدأ يظهر،ويستطيع شهداؤنا الأبرار الآن أن يَنَامُوا مُرعيناً ويرتاحوا في الملكوت الأعلى مطمئنين. فتضحياتهم لن تذهب دهرا،فتحية خالصة لمجاهدينا البواسل،والمجد والشموخ لشعبنا،والعرفان والشكر للحكومة المؤقتة التي قادت سفينتنا إلى شط الأمان رغم العواصف الهوجاء،وتحية لمفاوضينا تحت كنف الحكومة المؤقتة الذين أنجزوا ببراعة مهمتهم،فقد كانوا بفضل تضامنهم خير ممثل للجزائر المكافحة في أكبر حدث من تاريخنا المجيد.وقد كان لي الشرف أن أكون منهم ومعهم،وهذا ما أعتز به وأفتخر"[3].

كما صرح **بن طوبال** بعد معاينته للاتفاقيات التي أصبح الجميع مقتنعا بها:"إنَّ النصر لن يتحقق بالسلاح،ومن المستحيل بلوغ استقلال مثالي".

ومن جهته فقد صرح **كريم بلقاسم** الموقع على اتفاقيات ايفيان:"إنَّ انتصارنا هو أنَّ الفرنسيين اضطروا للجلوس وجها لوجه لكي يتفاوضوا معنا،انتصارنا أيضا هو الاعتراف بدولة جزائرية موَّحدة على أرضها كما في شعبها"[4]كما عَلَّق على الخطوط العريضة للاتفاق الذي كان يرى أنَّه متوازن رغم أنَّ الحكومة المؤقتة قد قدمت تنازلات أكثر حسب رأيه،وكان عازما على تطبيق الاتفاق.ولكنَّه كان واعيا بالمشاكل العويصة التي ستُطرح، وخاصة المتعلقة بالمجتمعين(الجزائريين والأوربيين).وهذا ما اتضح أثناء تصريحه في 18 أفريل 1962 بأنَّ:"مهمتنا الأساسية هي مواصلة تطبيق اتفاقيات ايفيان..."[5].

كما دافع **رضا مالك** عن اتفاقيات ايفيان على النحو التالي:"إنَّ انتقاد المفاوضين بدعوى أنهم عادوا وفي حقيبتهم استقلال شكلي فقط،معناه إصدار حكم مجحف في حقهم،لا سيما وأنَّ التسوية التي كان لا بد من

1 بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف ،المصدر السابق ،ص ص 156_158.

2 محمد عباس: في كواليس التاريخ (1) بن بله_عبان ،مواجهة من أجل الحقيقة ،مؤسسة الشروق للإعلام والنشر ،الجزائر ،د ت ،ص129.

3 سعد دحلب: المصدر السابق ،ص160.

4 رضا مالك: الجزائر في ايفيان ،المصدر السابق ،ص291.

5 أوليفي لونغ: المصدر السابق ،ص160.

الاتفاق عليها وكل تفاوض تسوية تتمثل تحديدا في الحصول على السيادة،ولو اقتضى ذلك التساهل بشأن المصالح الاقتصادية التي هي بالضرورة انتقالية،وها هو المسعى السليم"[1].وفي ذات السياق عَبَّر عن الاتفاقيات على أنها:"نجاح أكيد بالنسبة لنا"[2].

لقد عبر **فرحات عباس** يوم 1962/3/19 عن انتهاء الحرب رسميا في الجزائر بقوله:"ليل الاستعمار انتهى،وغدا الفجر والحرية"[3].لكن كيف كان موقفه من اتفاقيات ايفيان؟.

وقع فرحات عباس لصالح اتفاقيات ايفيان مع إبداء ملاحظة له هي:"...مولان،ايفيان ولوغران(جرت في عهد رئاسته للحكومة المؤقتة) لم تكن مفاوضات،لكن لقاءات لتمكين ثورتنا من فرض شروطها،وتحضير الشعب الفرنسي للمفاوضات...الحكومة كان أمامها كل الوقت من أجل ربح معركة البساط الأخضر...دَ سَوتُ الملف جيِّدا،ولم أجد فيه سوى إصلاحات ووعود...وعود تعطينا الاستقلال بصفة قطعية،ووعود معلقة حسب إرادة الجنرال ديغول الطيبة!".

يظهر من تصريحه أنَّه يوجد انتقاد لاذع لابن خدة الذي لم يستطع إضافة شيء للمفاوضات التي بدأها فرحات عباس،وكانت كل الظروف الداخلية والخارجية مناسبة للضغط على فرنسا من أجل تقديم تعويضات مادية للجزائر ،ومد يد العون للجزائريين لتجاوز الصعوبات والمشاكل الناتجة عن استعمار استيطاني دام 132 سنة.

لقد عدَّد فرحات الأسباب التي دفعته إلى التصويت على الاتفاقيات:تحرير الخمسة ،وإمكانية تحسين الاتفاقيات ووجود جيش.ت.و كضمانة ،يسار فرنسي قد يستطيع بعد أن يتحرر من حرب الجزائر،أن يتسلم السلطة ويمد يده لنا.وقد ألحَ فرحات عباس في ملاحظاته على الاستقلال الاقتصادي قائلا:"ليس لنا الحق أن نقول أنَّ لنا راية، وحكومة،وبرلمان.بالنسبة للفلاح يجب أن يكون الاستقلال الاقتصادي،لقد سمعت فقراء تونس يقولون بأن زمن فرنسا أحسن مما نحن فيه الآن ،لا نستطيع أن نحكم شعبا بواسطة الشعارات،يجب ألا يحدث ذلك،غدا حكومتنا تجلس على الأرائك ،وشعبنا يموت بالجوع ،أتمنى وأرجو أن يكون هذا النص (نص اتفاقيات ايفيان) بذرة الثورة الاجتماعية"[4].

وفي الأخير فقد تأكد هذا الموقف خلال عقد م.و.ث.ج بطرابلس جوان 1962 حيث وقف أعضاء المجلس عند نص اتفاقيات ايفيان بالقراءة والتقييم ،لكن حسب المؤتمرون واعتمادا على ما جاء في بيان أول نوفمبر ووثيقة الصومام أوت 1956 فقد حدث إجماع بينهم_ماعدا قيادة الأركان_بشأن القضايا المتضمنة في اتفاقيات ايفيان.

---

1 صالح بلحاج: المرجع السابق ،ص430.

2 رضا مالك: الجزائر في ايفيان ، المصدر السابق ،ص291.

3 Farhat Abbas: OP_CIT,P228.

4 رضا مالك: الجزائر في ايفيان ،المصدر السابق ، ص295.

***الموقف الثاني:الرافض والمندد.**

قبل أن نتطرق إلى ممثلي هذا الموقف نطرح التساؤل التالي:هل كان هذا الرفض مبني على أسس موضوعية أم لاعتبارات ذاتية في إطار الصراع على السلطة (موقف قيادة الأركان)؟.

مَثَّلَ هذا الموقف التيار المتحمس المتمثل في شخصية **العقيد هواري بومدين** قائد الأركان العامة لجيش.ت.و الذي اعتبَر اتفاقيات ايفيان هزيمة للثورة الجزائرية [1]حين عَبَّر عن رفضه للموافقة على اتفاقيات ايفيان بقوله:"...اقترعت ضد،لأنَّ نتائج سبع سنوات من الحرب لا توجد في النص الذي قُدم لنا،هدف الاستقلال لم نصل إليه.يعدوننا فقط باستقلال شكلي.وأرى أيضا أنَّه لا يوجد شيء يستطيع أن يُمَكِّننا بمتابعة الثورة"[2].ويضيف"..فيما عدا حق تقرير المصير،باعتبار أنها حل وسط لا يمثل ما كافحنا من أجله وما استشهد في سبيله أكثر من مليون ونصف مليون مواطن"[3].وفي ذات السياق عبَّر بومدين على أنَّ هناك ثلاثة أسباب تدعو للتصويت ضد الاتفاقيات:أولا يجب تنقية الجو الداخلي قبل الدخول بمحادثات مع فرنسا،ثم إن هيئة الأركان قد أُبقيتَ خلال الأشهر الست الأخيرة،بعيدة عَمَّا يجري في المحادثات وهي لا تريد أن يكون تقرير مصير شعبها من صنع الفرنسيين ،وآخر سبب أن النص"غير كامل وغير كاف"وهيئة الأركان لا يمكنها أن تسير على غير هدى[4].كما صرح بأن هذه الاتفاقيات تُعتبر وجه جديد للاستعمار،وتأكد هذا التصريح سنة 1966 بمناسبة مرور سنة على التصحيح الثوري لسنة 1965.ومن الأسباب التي جعلت قيادة الأركان ترفض هذه الاتفاقيات هو أنها كانت تؤمن بأنَّ العمل العسكري هو السبيل الوحيد لنيل الاستقلال بدون قيود،ثم إن فرنسا لم تعترف لا بالحكومة المؤقتة ولا بالمفاوضين بأنهم يمثلون دولة،بل هم في وجهة نظر فرنسا مجرد محاولة لتسوية سياسية بين فرنسا وبعض المحاربين الجزائريين[5].وقد صرح **بن عودة** بقوله:"أنها معارضة لم تكن قائمة على أسس مقنعة فقد كان يراودهم تحقيق انتصار عسكري"[6].كما رفضت هيئة الأركان وضع"الثقة في ما لا يمكن توقعه"وفي الواقع فإنَّ تصويتها السلبي لم يكن يتناول ضرورة تسوية بقدر ما كان يتناول مضمونها والنوايا المنسوبة إلى الحكومة المؤقتة بإرادة تسريح جيش التحرير.وقد انتقل النزاع بين الحكومة وهيئة الأركان في مدة ستة أشهر من التباين حول تنظيم السلطات إلى الخلاف الكلي ،وسوف تستمر المجابهات دون توقف حتى استلام السلطة [7].

---

1 لطفي الخولي: المصدر السابق ،ص91.

2 رضا مالك: الجزائر في ايفيان... ،المصدر السابق ، ص297.

3 لطفي الخولي: المصدر السابق ،ص92.

4 رضا مالك: الجزائر في ايفيان... ،المصدر السابق ،ص296.

5 محمد ناصر بوغزالة: خرق المعاهدات الدولية (القانون الداخلي) ،ط1 ،دار الفجر ،القاهرة ،1999 ،ص257.

6 محمد عباس: ثوار عظماء ،المصدر السابق ،ص232.

7 محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ،تر.كميل قيصر داغر ،ط1 ،مؤسسة الأبحاث العربية_دار الكلمة للنشر ،بيروت ، 1983 ،ص241.

يمكننا أن نُقيِّم هذا الموقف الرافض للاتفاقيات بالرجوع إلى حقائق تاريخية سابقة منذ تشكيل هيئة الأركان العامة التي من المفروض أن تكون مرآة لمطامح الشعب ومبادئ وأهداف أول نوفمبر،لكن الواقع لم يكن كذلك لأن تشكيل الهيئة كان غطاء لخلافات وتيارات ومطامح شخصية.فالتاريخ والأحداث تؤكدان أنَّ أهداف الهيئة لم تكن كما ذكرنا وإنما بدأ يراودها وسواس السلطة والاستيلاء على الثورة وإبعاد السياسيين من الساحة[1].كما أنّ تفاقم المسعى المتعرج للحكومة المؤقتة أدى إلى انفصالها عن هيئة الأركان التي كانت على علم بكل أعمالها،وقد امتدت التباينات والخلافات إلى المفاوضات مع فرنسا فكانت هيئة الأركان تعرف أنه لا بد من تسوية،لكنَّها كانت تريد الاستفادة من تنازلات الحكومة المؤقتة لوضعها على كرسي الاتهام والظهور كالمدافع الوحيد عن التطلعات الوطنية.وحين جرى الإلحاح عليها للانضمام إلى المفاوضين تملصت من ذلك، فأجبرت الحكومة على استدعاء العقيد بن عودة الذي لم يكن له سوى وظيفة ممثل صامت.وعند عقد م.و.ث.ج في 1962/2/22 تم إعلام الحضور على أنه لن يكون هنالك نقل السلطات من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة كما كانت تتمنى هيئة الأركان[2]فقد أبدى كل من قايد أحمد وعلي منجلي تشاؤمهما لأنهما كانا يأملان بدون شك أن تتناول المباحثات تحويل السلطة إلى الحكومة المؤقتة[3].

كان رفض هيئة الأركان لاتفاقيات ايفيان يستند إلى النيَّة المنسوبة للحكومة المؤقتة بأن"تتفكك مهما يكن الثمن"،وقد كانت هيئة الأركان تعتبر جيش ت و في الخارج هو الجيش الوحيد القابل للحياة.وكانت الوقائع تثبت تحليل الهيئة فقد تغلب الوزراء على تردد المجلس و ث الذي كان يتمنى نقاشا مسبقا حول مستقبل الثورة قبل المصادقة على اتفاقيات ايفيان.لكن الحكومة المؤقتة لم توافق على ذلك،ولم تضع نتائج معارضة هيئة الأركان في الحسبان وأكدت أنها ستجعلها غير فاعلة عن طريق خلق وضع جديد لها حيث صرح بن خده بقوله:"سوف تزول هيئة الأركان تلقائيا في كل حال،ستكون الغلبة لنا"[4].

وحسب بعض الدراسات فإنَّ هناك **الموقف الوسط** الذي تبناه **بن بلة** فقد ركز على الثمن الاقتصادي والتنازلات الإستراتيجية التي قدمتها الحكومة المؤقتة من أجل إبرام هذه الاتفاقيات.وأكد في خطابه بمؤتمر جبهة التحرير في أفريل 1962"أن السلام الذي تم التوصل إليه في ايفيان والقائم على توفيقات سيقود إلى جمود الثورة إذا لم يعُد النظر في هذا الاتفاق بما يتفق مع المصلحة الوطنية"[5].

1 علي كافي: المصدر السابق ، ص282.

2 محمد حربي: ج ت و الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ،ص240.

3 محمد حربي: حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1962/1945 ،تر.عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية ،دار القصبة ،الجزائر،2004 ،ص370.

4 محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص ص243،242.

5 نازلي معوض أحمد: المرجع السابق ، ص 31.

1_2_ ردود الفعل الفرنسية:

لقد تباينت ردود فعل **الرأي العام الفرنسي** بشقيه الرسمي والشعبي تجاه الاتفاقيات، فكان متراوحا بين أربع اتجاهات:

*ارتياح لتثبيت المصالح الفرنسية، مع أخذ الواقع بعين الاعتبار.فالمصالح الفرنسية تتمثل في حرية استثمار البترول،وحرية التصرف في بعض المواقع الإستراتيجية في البر والبحر والجو،والتمتع بحق التنقل بينها.أما الواقع المأخوذ بعين الاعتبار فهو ما عَبَّر عنه **ديغول** بقوله:"أن كل جزائري كان يؤمن بأنَّ الصحراء يجب أن تُعد قسما من الجزائر"[1]. كما قَيَّم ديغول اتفاقيات ايفيان بقوله:"يوجد في هذه الاتفاقيات كل ما أردناه أن يوجد فيها"[2].

*تعاطف أقلية من الفرنسيين مع الجزائر،وعرض خدماتهم لبناء الدولة الفتية[3].

*التشكيك في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة،والقلق على مصير أوربي الجزائر وضمان حقوقهم.

*اعتبار الاتفاقيات استسلاما دون هزيمة.نشير هنا أنَّه عشية التوقيع على اتفاقيات ايفيان أحَّس الكثير من الساسة الفرنسيين بمرارة شديدة ومنهم رئيس الوزراء"ميشال دوبري"و"الماريشال جوان"،فطلب هذا الأخير من مقابلة الجنرال ديغول ،وعند مقابلته سأله الماريشال بقوله:ماذا فعلت يا جنرال؟فأجابه ديغول بكل هدوء:"آه يا صديقي ما أربح هذه الصفقة التي أبرمناها!فاندهش الماريشال ومن معه،فأوضح ديغول بأنَّ ما أعطاه باليد اليمنى نأخذه باليد اليسرى،وأخذ يشرح ما جاء في اتفاقيات ايفيان،فخرج الماريشال وَمن معه من مكتب ديغول مقتنعين[4].

وقد أجرى ديغول استفتاء للشعب الفرنسي لدعم برنامجه حول استقلال الجزائر بناءا على البند 11من الدستور الفرنسي وهذا ما جاء في الجريدة الرسمية بسؤال "هل توافقون على مشروع القانون المطروح على الشعب الفرنسي من قبل رئيس الجمهورية الخاص بالاتفاقيات الواجب تحقيقها فيما يخص الجزائر على قاعدة التصريحات الحكومية ليوم 19مارس 1962؟.وبعد انتهاء الانتخابات في كامل التراب الفرنسي و فرز الأصوات جاءت النتائج لصالح الاتفاقيات ب90.7% مقابل 9.3%بـ لا[5].

أما بالنسبة لـ**منظمة الجيش السري والأقليات الأوربية**،فقد كان ذلك التاريخ بمثابة نهاية مأساوية لأسطورة"الجزائر فرنسية"[6] ،لهذا السبب طُبعت هذه المرحلة بالتصعيد في عمليات التدمير والاغتيال.ففي يوم 15مارس 1962 تمَّ اغتيال الكاتب الجزائري مولود فرعون بالجزائر[7]،كما قامت بوضع سيارة ملغمة في ميناء

---

1 شارل ديغول: المصدر السابق ،ص138.

2 يحي بوعزيز: محتويات اتفاقيات ايفيان ،المرجع السابق ،ص85.

3 الحاج موسى بن عمر: المرجع السابق ، ص246.

4 يحي بوعزيز : محتويات اتفاقيات ايفيان ،المرجع السابق ،ص86.

5 أحمد شلبي: الثورة الجزائرية والجامعة العربية ،منشورات ثالة ،الجزائر ،2007 ،ص166.

6 دحمان تواتي: المرجع السابق ،ص338.

7 سعدي بزيان: منظمة الجيش السري في الجزائر خلال ثورة التحرير من النشأة إلى السقوط ،مجلة الراصد ، ع2 ،أفريل2002 ،ص17.

الجزائر في2 ماي 1962 راح ضحيتها 63 قتيل ،وكذلك أحرقت مكتبة جامعة الجزائر وتفجير المخابر والقاعات في 7جوان 1962[1].ومع أنها قد بلغت ُمنتهى الجرائم البشرية والاقتصادية مع ذلك بدأت دلائل الموت النهائي لهذه المنظمة[2].فقد اقترح سوزيني وغارد (من أعضاء المنظمة) فتح مفاوضات مع جبهة التحرير فكان الاتفاق في17 جوان 1962 في الجزائر العاصمة بتوقيف القتال بصفة نهائية.ويعُتبر هذا الاتفاق بمثابة انتصار ثاني للثورة الجزائرية[3].وبهذا الاتفاق تدفق حوالي 800 ألف مستوطن فرنسي عائدين إلى بلادهم الأصلية من الجزائر حديثة الاستقلال،وانطلقوا إلى فرنسا مع أنَّ الكثير لم يكونوا قد رأوها[4].

2_ردود فعل بعض رؤساء الدول:

على إثر إعلان وقف إطلاق النار بين الجزائر وفرنسا توالت بيانات التأييد والمساندة والتهنئة الموجهة إلى رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة ووزير الخارجية سعد دحلب،حيث حيا الرأي العالمي اتفاقيات ايفيان.ونذكر بالخصوص الزعماء المعروفون بخبرتهم في الحرب الثورية منهم **الرئيس"جوزيف تيتو**"الذي وجه برقية إلى بن خدة يوم 1962/3/19 عبَّر فيها عن تلقيه نبأ الاتفاق على وقف إطلاق النار والاستقلال للشعب الجزائري بسرور كبير،وأن هذا الاتفاق سيكون عاملا قويا لتحقيق السلام والتطور السلمي الهادف إلى تحقيق تطلعات شعوب إفريقيا.ويعتبره مساهمة عظيمة في إقرار السلام والتسوية السلمية للمشاكل المتنازع عليها في العالم بصفة عامة.

ومن جهته اعتبر رئيس جمهورية كوبا"**فيدال كاسترو**"أنَّ اتفاقيات ايفيان انتصارا عظيما للجزائر،وأنَّ انتصارها هو انتصار لكوبا التي تحتل الصدارة في جبهة الكفاح المناهضة للاستعمار الجديد والامبريالية،ومما جاء في رسالته إلى بن يوسف بن خدة"إنَّ اتفاقيات ايفيان تكرس حق الشعب الجزائري في السيادة الكاملة ووحدته الترابية"[5].

كما اعترف الوزير الأول الصيني"**شوان لاي**"بايجابية الاتفاقيات حيث قال"أنَّ التكتيك الذي اتبعه الجزائريون خلال المفاوضات صائب".كما صرح لرئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة.م.ج.ج عبد الرحمان كيوان أثناء مقابلة بينهما يوم 1962/2/20 "بأنَّ المحادثات بين الجزائر وفرنسا هي نتيجة الكفاح المسلح الذي يخوضه

---

1 محمد قنطاري: عيد النصر 19 مارس 1962 ،مجلة الذاكرة ، ع4 ،المتحف الوطني للمجاهد ،1996 ،ص111.

2 مؤشرات ذلك سقوط عناصرها الفاعلة مثل الجنرال جوهود في 23 مارس ،ثم دغلدر في 7 أفريل وإيقاف رئيسها راؤول سالان في 20 أفريل ثم انتهى وجودها رسميا خلال سنة 1963.

3 الطيب بولحروف: 19مارس 1962 انتصار للثورة وآخر لانتصار الدبلوماسية الجزائرية (فيلم وثائقي) ،تق.ليلى بوزيدي ،قناة الجزائرية الثالثة، تاريخ البث 19 مارس 2014 ،ساعة البث 10:30 صباحا.

4 أحمد محمد عاشوراكس: صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني 1962/1500 ، ط1 ،منشورات المؤسسة العامة للثقافة ،ليبيا ،2009 ،ص174.

5 بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان...،المصدر السابق ،ص ص65،64.

الشعب الجزائري منذ سبع سنوات ونصف،ولولا هذا الكفاح لما قبلت الحكومة الفرنسية الشروع في المحادثات ندا لند مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"[1].

عبرت البلدان العربية عن فرحتها عند إعلان وقف إطلاق النار.ومن بين هذه البلدان تونس الشقيقة فكانت زيارة **الرئيس التونسي"بورقيبة"** للرئيس بن خدة في مقر إقامته،عبَّر له عن تهانيه كما أدلى بتصريح جاء فيه:"إنَّه ليوم عظيم في تاريخ المغرب العربي هذا الذي أعلن فيه وقف القتال بعد كفاح بطولي مرير دام أكثر من سبع سنوات...أنَّه سيكُلل بالنصر،واليوم يقدم الشعب الجزائري على فترة في كفاحه تحف بالمصاعب،وهي فترة بناء الدولة الجزائرية،فلا بد من أن يخرج من هذا الامتحان منتصرا...إنَّ الجمهورية التونسية مستعدة اليوم وغدا لمؤازرته في هذه المرحلة العصيبة كما آزرته بالأمس في كفاحه...ونحن نبتهج ببِشُرى استقلال الجزائر ،واستقلالها سيكون فاتحة لعهد تعاون بيننا جميعا في نطاق المغرب العربي الكبير من أجل بناء مستقبل زاهر".

ووجه الرئيس بورقيبة برقية إلى كريم بلقاسم جاء فيها"إننا لمعجبون بثباتكم وشجاعتكم السياسية فهنيئا لكم بنجاحكم في هذه المرحلة الحاسمة وتقبلوا مني أنتم ومساعدوكم أحرَّ التهاني وليكن الله في عونكم"[2].

كما صرح **ملك الأردن"الملك الحسين"**بعد اطلاعه على نتائج المفاوضات لاستشارته وإعطاء ملاحظاته على الاتفاق قال:"نحن ننتظر استقلالكم القريب إن شاء الله ليتدعم الصف العربي بقيادتكم وحكمتكم وتجاربكم"[3].

المبحث الثاني:استفتاء تقرير المصير 1 جويلية 1962 .

1-التحضير لاستفتاء تقرير المصير:

لقد اتفق الطرفان في ايفيان على أنَّ"الاقتراع على تقرير المصير يجري في أجل أدناه ثلاثة أشهر وأقصاه ستة أشهر،وسيضبط التاريخ باقتراح من السلطة التنفيذية".وحول السؤال المطروح للتصويت اتفقا على أنَّ الصيغة التي تُقَدَّم للناخبين هي"هل تريدون أن تكون الجزائر مستقلة وفي إطار التعاون مع فرنسا؟"(نعم أو لا)[4].

بعد توقيع اتفاقيات ايفيان من كلا الطرفين التي دخلت حيز التنفيذ يوم 19مارس 1962 ،دخلت الجزائر بذلك المرحلة الانتقالية التي انحصرت مهامها خاصة في إعداد الشعب الجزائري لعملية الاستفتاء العام حول تقرير المصير.وفي هذه الأثناء تم عقد مؤتمر طرابلس للمجلس.و.ث.ج في27جوان 1962 ورغم الخلافات التي حدثت فقد تمت المصادقة على مشروع ميثاق يحدد فيه اتجاه الجزائر بعد الاستقلال[5].وبعد هذا المؤتمر بدأت

---

1 سعد دحلب: المصدر السابق ،ص277.

2 حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية ،ج2 ،ط1 ،دار السبيل ،الجزائر ،2009 ،ص ص299_301.

3 عبد الرحمان بن العقون: المصدر السابق ،ص324.

4 المجاهد: ج4 ،ع.خ ،20 مارس 1962 ،ص7.

5 محمد الأمين بلغيث: المرجع السابق ،ص235.

الجبهة تهيئ للاستفتاء حول الاستقلال حيث قامت الولاية الرابعة بإصدار نداء إلى المواطنين الجزائريين تحثهم على الاستعداد للانتخاب ومراجعة أسمائهم في قوائم التسجيل[1].وفي هذا السياق كان من مصلحة الجبهة أن تدفع السكان إلى التصويت بـ"نعم" ،ولقد مكنَّها إطلاق سراح المساجين من إعادة تشكيل شبكاتها في المدن والأرياف والتواصل مع المصوتين ومراقبة صناديق الاقتراع في غياب الملاحظين الفرنسيين والأجانب.أما التصويت بـ"لا" فكان عملية انتحارية في مثل تلك الظروف، وبالتالي لم يكن ثمة أدنى شك بخصوص النتائج التي ستسفر عنها الصناديق.[2]

2_تنظيم استفتاء 1 جويلية 1962 :

جرت عملية الاستفتاء حول تقرير مصير الشعب الجزائري في الفاتح من جويلية 1962 في جو من الفرح العارم.وبعد معاينة العمليات من طرف اللجنة المركزية للمراقبة المنشأة بمقتضى اتفاقيات ايفيان[3].وكانت النتائج كالآتي[4]:

- عدد المسجلين: 6549736.
- عدد الناخبين:6012680. بلغت نسبة المشاركة 91.80%.
- عدد الأصوات المعبر عنها: 5992115.
- عدد المصوتين بـ"نعم":5975581 . أي بنسبة 99.72%.
- عدد المصوتين بـ"لا":16534 .أي بنسبة 0.28%.
- عدد الأصوات الملغاة: 20565.

وفي يوم 1962/7/3 أعلن الجنرال ديغول عن استقلال الجزائر استقلالا تاما عن فرنسا.وهذا بناءا لما جاء في تصريحه بباريس حول الإعلان عن استقلال الجزائر في مجلس الوزراء ومما جاء فيه:"بمقتضى استفتاء 8أفريل 1962 صادق الشعب الفرنسي على تصريحات الحكومة بتاريخ 1962/3/19 في حالة ما إذا اختار سكان الجزائر،طبقا لقانون 1961/1/14 ،تأسيس دولة مستقلة في إطار التعاون مع فرنسا.وبناءا على أنَّ العلاقات بين فرنسا والجزائر أصبحت من الآن فصاعدا مبنية على أساس الشروط المحددة في التصريحات الحكومية بتاريخ19 مارس 1962 فإنَّ رئيس الجمهورية الفرنسية يعلُن أنَّ فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر"[5].

---

1 مجلة أول نوفمبر: ع.خ ، نوفمبر 1979 ،ص1.

2 دومينيك فارال: معركة جبال النمامشة (1962/1954) مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة ،تر.مسعود حاج مسعود ،دار القصبة ،الجزائر ،2008 ، ص244.

3 عبد الرحمان فارس: المصدر السابق ،ص188.

4 إدريس خضير: المرجع السابق ،ص406.

5 عبد الرحمان فارس: المصدر السابق ،ص189.

وفي يوم 1962/7/5 أعلنت الحكومة.م.ج.ج عن استقلال الجزائر واسترجاع سيادتها الكاملة على كل القطر الجزائري.كانت فرحة الشعب الجزائري عظيمة وعميقة لا يضاهيها إلا انتصاره.وفي هذه الأثناء شرع اللاجئون في العودة إلى أرض الوطن من المغرب وتونس، في الوقت الذي كان المستعمرون يخرجون من الجزائر فارين بناءا على الأعمال الإجرامية التي ارتكبوها في حق الجزائريين.

وفي النهاية أخذ كل واحد مكانه في وطنه الحقيقي، وهنا انتهت الحرب المدمرة التي دامت سبع سنوات ونصف،وحل محلها السلام رغم ما خلفته من دمار[1].

المبحث الثالث:الصراع على السلطة بعد اتفاقيات ايفيان-أزمة صائفة 1962-.

عاشت الجزائر غداة الاستقلال ظروف جِدُّ صعبة في جميع الميادين،ففي الميدان السياسي عرفت حدوث أزمة داخلية في ج.ت.و،وجيش.ت.و[2].خلال هذا المبحث سنتتبع مختلف المشاكل السياسية التي واجهتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

1_بوادر الصراع على السلطة:

تعود خلفيات الصراع على السلطة بين قادة الثورة إلى مرحلة الكفاح المسلح،بدأت بوادره بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ،حيث ظهرت الرغبة الجامحة التي سكنت الباءات التاريخيين للانفراد بالسلطة الثورية،والدخول في صراع عنيف مع عبان رمضان بهدف إقصاءه ثم تدبير عملية تصفيته في ديسمبر 1957. وأثناء عقد الدورة الثالثة للمجلس.و.ث.ج حدث خطأ حينما أقبل على إلغاء وزارة القوات المسلحة ليعوِّضَها بلجنة وزارية للحرب متكونة من الباءات،ثم أنشأ هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين وهو الأمر الذي خلق ازدواجية في السلطة[3].وفي نفس الدورة السابقة للمجلس.و.ث تمَّ الإقرار بأمر يقضي بضرورة دخول هيئة الأركان أرض المعركة داخل الوطن،وإصدار حكومة بن خدة الثالثة أمرا تنفيذيا مماثلا حدد آخر أجل لتطبيقه بتاريخ 1961/3/31 لكن هيئة الأركان لم تمتثل للقرارين ولم تنفذهما؟.وفي هذا السياق كان رفض قيادة الأركان الدخول إلى أرض الوطن خوفا من خطي شال وموريس المحكمين،والتذرع بحجة عدم استعداد الولايات في الداخل للانضواء تحت سلطتها وقيادتها الموحدة.بالتالي تحولت بالتدرج من عدم الامتثال للأوامر إلى معارض شرس ومنافس للحكومة.وفي جويلية 1961 أقبلت قيادة الأركان العامة على تقديم استقالتها[4] وخروجها من تونس إلى ألمانيا ، ثم العودة في ظل تردد حكومة

---

1 إدريس خضير : المرجع السابق ،ص407.

2 عبد الحميد براهيمي: في أصل الأزمة الجزائرية 1999/1958 ،ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2001 ،ص94.

3 إدريس خضير: المرجع السابق ،ص410.

4 تعود أسباب الاستقالة كما ذكرها بومدين: "أنَّه منذ عام 1961 هالت الخلافات والانقسامات الحادة بين أعضاء الحكومة والمؤامرات التي يحيكونها ضد بعضهم البعض بهدف أن ينفرد كل منهم بالسلطة ،كما لوحظ عدم اهتمام الحكومة ،بمد السلاح والأدوية للجيش والمناضلين الثوريين في حقل الثورة والموت واستمرؤوا الحياة الرغيدة في سويسرا وغيرها من العواصم،وانفصلوا تماما عن الثورة وواقعها ومناضليها. وأصبحت لهم مصالح متناقضة مع مصالح الشعب والثورة وأصبحوا قيادة معزولة على نفسها.وعندما واجهناهم بهذه الحقائق كلها وقلنا لهم أنَّكم تخونون الثورة وتفجرت الأزمة بيننا

بن خدة في قبولها الاستقالة!بل سعيها إلى إقناعها بالتراجع[1]. وفي هذا السياق يرد بن خده على الذين يتهمون حكومته بعدم الحزم والفصل في هذه المسألة،قبل أن يعظم شأن هيئة الأركان بقوله:"إنَّ الحكومة قبلت في بادئ الأمر استقالة هيئة الأركان التي كانت قدمتها في جويلية 1961 ،وأعلنت بناء على ذلك عن حل هذه الهيئة.لكن تضامن إطارات جيش التحرير على الحدود الشرقية والغربية مع بومدين ورفيقيه،جعلها تتراجع عن قرارها تجنبا لأزمة خطيرة"[2]وقد عزز هذا الموقف موقع قيادة الأركان في صداها ضد الحكومة بعد عودتها من ألمانيا بصفة أقوى وبشرعية عسكرية جديدة مكنتها من إحكام سيطرتها على جيش الحدود[3].وكما يذكر بومدين أنَّه عَمَزعلى تولي مسؤولية الهيئة على أساس القيادة الجماعية وعزل الانتهازيين والساسة المحترفين عن التحكم في مصير الجزائر وضبط برنامج محدد للعمل على بناء الجزائر الجديدة على أسس اشتراكية وديمقراطية[4].

اكتفت الحكومة بمراسلة قادة ولايات الداخل تطلب دعمهم وعدم التعامل مع قيادة الأركان؟مع إرجاء بحث المشكلة في دورة م.و.ث.ج القادمة، ومن ثم تأجيل الخلاف لتكون محطة طرحه في طرابلس[5].فكيف حدث ذلك؟وما هو تأثير اتفاقيات ايفيان على الصراع؟.

2_الصراع على السلطة غداة الاستقلال:

لقد ازدادت شدة الصراع بتدخل قيادة الأركان في الأمور السياسية ومحاولة فرض قراراتها على الحكومة المؤقتة.صحيح أنَّ السلطة كانت العامل المحرك للصراع ،لكن كان لكل طرف مواقفه الإيديولوجية التي ارتكز عليها ويمكن حصرها في موقفين وهما:

*موقف رافض للتفاوض مع فرنسا،والذي اعتبرها تنازلا خطيرا ونوعا من الخيانة للثورة ارتكبته الحكومة المؤقتة ففي نظرهم لا يجوز مطلقًا إجراء أي تفاوض سياسي مع فرنسا إلا بعد إلحاق هزيمة كبرى بالجيش الفرنسي، وأصحاب هذا الموقف تمثله قيادة الأركان،لذلك رفضوا التوقيع على اتفاقيات ايفيان.

وبينهم.فطبيعة الأزمة هي بين اتجاهات ومصالح ساسة تقليديين محترفين وبين اتجاهات ومصالح مناضلين ثوريين.وصارحنا جيش التحرير وكل المناضلين المسئولين برأينا أننا لا نستطيع أن نخدم مع هؤلاء الساسة المحترفين الذين خانوا الثورة،لكن في نفس الوقت لا نريد أن تحدث إشكالات خلال المفاوضات التي كانت جارية بيننا وبين فرنسا حول تقرير المصير.يستفيد منها الاستعمار لذلك آثرنا الاستقالة".ينظر لطفي الخولي: المصدر السابق ،ص92.

1 محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج2 ،المرجع السابق ،ص356. .للمزيد ينظر محمد حربي: حياة تحد وصمود ،المصدر السابق ،ص ص374_379.

2 محمد عباس: في كواليس التاريخ1 بن بله_عبان ،المصدر السابق ،ص127.

3 محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج2 ،المرجع السابق ،ص357.

4 لطفي الخولي: المصدر السابق ،ص92.

5 محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج 2 ،المرجع السابق ، ص358.

*أما الحكومة المؤقتة فقد تبنت موقف آخر يرى أن الانتصار العسكري على الجيش الفرنسي مستحيل، وأنَّ التفاوض هو الطريق الأسلم للوصول إلى الاستقلال.كما اعترفت بأن اتفاقيات ايفيان برغم ما فيها من سلبيات للجزائر فهي صالحة لأن تكون قاعدة متينة للدولة الجزائرية كما هي محددة في مواثيق الثورة[1].

وكانت قيادة جيش التحرير بزعامة بومدين قد استقرت إرادتها،بعد مناقشات متصلة مع هؤلاء الزعماء الخمسة المحررين ،على التعاون والتحالف مع بن بله[2](نشأ هذا التحالف بين بن بلة وما يمثله من زعامة تاريخية،وبين بومدين وما يمثله من زعامة فعلية) وذلك وفقا لبرنامج محدد يحفظ أقصى حد من الوحدة الوطنية ويحول استقلال الحل الوسط إلى استقلال حقيقي يمهد للسير على طريقة التنمية الوطنية لبناء ما سمي"الجزائر الديمقراطية والشعبية"ذات الآفاق الاشتراكية [3].

تعود جذور الصراع الذي ظهر بعد الاستقلال إلى مؤتمر المجلس.و.ث.ج المنعقد بطرابلس ما بين27 ماي و7 جوان 1962[4].وأثناءه اشتدت الخلافات بين المساجين الخمسة بعد الزيارة التي قام بها أحمد بن بله إلى القاهرة ولقائه بجمال عبد الناصر في أفريل 1962 طالبا المساندة للسيطرة على الموقف الداخلي لمواجهة كافة التحديات[5].فالصراع كان من أجل السلطة والزعامة وفتح بذلك المجال للمطامح الشخصية[6].

تُ ِّج هذا الاجتماع التاريخي ببيانه المعروف"بميثاق طرابلس"وهو البرنامج الذي حدَّد طبيعة الكسب الذي حصلت عليه الجزائر من الاتفاقيات بقوله:"إنَّ اتفاقيات ايفيان،هي بالنسبة للشعب الجزائري انتصار سياسي لأمراء له،يضع حدا للنظام الاستعماري والهيمنة الأجنبية التي دامت أكثر من قرن"[7].كما حدد فيه م.و.ث طُ قُر العمل الثوري وكيفية التعامل مع تطبيق اتفاقيات ايفيان،كما حدَّد ملامح وسياسة بناء الدولة الجزائرية المستقلة[8].كما حرص برنامج طرابلس على تحديد القيود الاقتصادية والثقافية التي نصت عنها اتفاقيات ايفيان

---

1 محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج2 ،المرجع السابق ،ص ص200_201.ـ وينظر
Mahfoud Bennoun et Ali El_ Kenz: Le Hasard et L'histoire entretiens avec Belaid Abdesselam ,tome1, Alger,1990,P284.

2 اعتمد هذا التحالف على أساس الوعي بأنَّ اتفاقيات ايفيان "مجرد حل وسط للصراع الجزائري الفرنسي"يصلح موضوعيا لأن يكون قاعدة انطلاق لحل سياسي جذري يحقق مهام مرحلة الكفاح المسلح من أجل الاستقلال

3 لطفي الخولي: المصدر السابق ،ص30.

4 علي هارون: خيبة الانطلاق أو فتنة صيف الجزائر 1962 ،تر.الصادق عماري وآمال فلاح ،دار القصبة ،الجزائر ،2003 ،ص ص12،11. ـللمزيد ينظر محمد بوضياف: الجزائر..إلى أين؟ ،تر.محمد بن زغيبة ويحي الزغودي ،مجموعة حواركم ،الجزائر ،1992 ،ص161.

5 فتحي الديب: المصدر السابق ،ص581.ـللمزيد حول الخطوات التي اتخذتها حكومة جمال عبد الناصر بشأن الأوضاع الداخلية ينظر شريف حنانة: رحلة الربيع إلى الجزائر ،الدار القومية ،مصر ،2001 ،ص6.

6 علي كافي: المصدر السابق ،ص289.ـ يصف كافي المؤتمر بأنه "مؤتمر الانفجار ونهاية الشرعية،وانتصار المغامرة..والغائب الأكبر في هذا الاجتماع الأخير هي روح أول نوفمبر".ويرى فرحات عباس أن المؤتمرين لو رجعوا إلى بيان أول نوفمبر الذي حدد أهداف الثورة لجنبوا أنفسهم والجزائر من ذلك الصراع لأنَّ البيان نَصَّ على تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.لكن الرغبة الشديدة في السلطة إضافة إلى الاختلاف بينهم كان حول كيفية بناء الدولة الجزائرية والأسس الإيديولوجية التي تنتهجها.

7 لطفي الخولي: المصدر السابق ،ص16.

8 عمار بومايدة: المرجع السابق ،ص28.

التي لم تكن هي القيود الوحيدة على الاستقلال الجزائري بل رافقها قيود عسكرية حددها البرنامج دون خفاء وذلك توضيحا لحقيقة"صورة الجزائر المستقلة"أمام كل من الشعب والسلطة الوطنية.وفي هذا الصدد يقول بومدين:"إنَّ هذا الحرِص أردنا به أن نُعمق في الوجدان الجزائري أنَّ الاستقلال الذي تحصلنا عليه مازال منقوصا.يثقُله احتلال عسكري وقيود اقتصادية وثقافية.وبالتالي فإنَّ معركة التحرير لم تنته بعد،وإنما انتقلت إلى وضعية جديدة تستلزم وحدة وطنية تستند إلى قوة منظمة شعبية ونضالية تواصل مهمة التحرير الكامل ومن هنا تبرز أهمية دعم وتطوير جيش التحرير.وهو أمر كان معظم"القيادات"في ذلك الوقت يقلل من أهميته بل ويعمل على تصفيته.وكان هذا هو جوهر الصراع وقتذاك"[1].وقد اشتد الخلاف في هذا المؤتمر وكانت هناك عدة اقتراحات حيث تم إنهاء مؤتمر طرابلس بإعلان تركيب المكتب السياسي الذي سيشُرف على تسيير وإدارة البلاد[2].وتكوَّنت لجنتين لتقديم اقتراحين لتشكيل هذا المكتب هما اقتراح بن بلة يتكون من سبعة أعضاء هم محمدي السعيد،الحاج بن علا،أحمد بن بله،آيت أحمد،محمد بوضياف،محمد خيضر،رابح بيطاط.وقُدِّم للتصويت فحصل على 33 صوت من 66. كما قدَّم كريم بلقاسم اقتراحه ويضم تسعة أعضاء وهم بن طوبال،بوصوف،بيطاط،آيت أحمد،محمد خيضر، بوضياف،بن بله وسعد دحلب.وقد حصلت هذه الكتلة على 31 صوت من 66 [3].وفي هذا السياق كان الفارق صوتين مما يستوجب التوافق وإمكانية رفع العدد إلى 11 عضوا أو الأخذ برأي بن خده الذي طرح صيغتين للحل هما :

*توسيع الحكومة إلى ثلاثة أعضاء آخرين هم فرحات عباس،بومدين والحاج بن علا.وبذلك تتحول من 12 إلى 15 عضوا كما يقع ضمان التمثيل السياسي لكل التيارات والفئات.

*تكوين المكتب السياسي برئيسين هما بن خدة والحاج بن علا.

لكن الاقتراحانفُضا بالأغلبية من قبلَ أعضاء الحكومة الأمر الذي دفع بن خده إلى إصدار قرار بعزل قيادة الأركان في 30 جوان 1962 ،لكن تم رفض القرار واستأنفت المواجهة من جديد[4]لتنقسم ج.ت.و إلى فئتين متصارعتين ولكل فئة مناصروها.فالفئة الأولى تضم الحكومة المؤقتة برئاسة بن خده ومعها الولاية الثانية،الثالثة،الرابعة وفدرالية فرنسا لج.ت.و.أما الفئة الثانية فتضم قيادة الأركان العامة بقيادة بومدين،بن بله ومعها الولاية الأولى،الخامسة،السادسة وجيش الحدود الذي يثق فيه بومدين حيث بدأ في تحضيره لهذا الغرض قبل انفجار الأزمة في مؤتمر طرابلس،كما فرض هذا الجيش قوته فيما بعد على حل الصراع القائم بين القادة

1 لطفي الخولي : المصدر السابق ،ص19.

2 روبير ميرل: مذكرات أحمد بن بلة ،تر.العفيف الأخضر ،ط3 ،منشورات دار الآداب ،بيروت ،1981 ،ص136.

3 مصطفى الهشماوي: المصدر السابق ،ص ص156،155.

4 علي كافي: المصدر السابق ،ص283.

بسبب بقائه محافظا على وحدته وتماسكه[1].غير أنَّ الطرف الأقوى المنتصر كان فريق بن بلة بسبب اصطفاف قيادة الأركان إلى جانبه ودعمه.

انتهى الصراع بقرار يتمثل في انسحاب بن خده وحلفائه يوم 6 جوان 1962 وبالتالي تمَّ تعليق دورة المجلس دون إيقافها ليفتح بذلك فصلا جديدا في الصراع على السلطة بين الطرفين على أرض الوطن.

وقد برر بن خدة سبب انسحابه مع حلفائه بوضياف،كريم وآخرون بالقول:"أنَّه خشي على الحكومة المؤقتة المسؤولة مباشرة عن توقيع اتفاقيات ايفيان،وخشي أيضا أن يقود استمرار الخلاف إلى تفجير الأوضاع فتحمل المسؤولية كاملة"[2].

وفي يوم7 جويلية دخل بن خده مع وزرائه إلى الجزائر واستقبل بحفاوة كبيرة من قبل سكان العاصمة[3]. كما دخل بن بلة الجزائر يوم 1962/7/11 ونزل بمدينة تلمسان،عندها اتصل به مصطفى الأشرف،رضا مالك، خيضر وبومنجل حيث أعلن هذا الأخير عن تأسيس المكتب السياسي الذي اقترحه بن بله في 6 جوان بطرابلس،لكن آيت أحمد رفض ذلك وأعلن بوضياف وكريم في تيزي وزو عن تأسيس لجنة الدفاع والتنسيق الثوري[4].وحينها طلب بومدين (بعد عزله) من فرحات أن يتصل مباشرة بتلمسان للتعاون مع جماعة بن بلة (جماعة تلمسان) بسبب تطور الأحداث وتعرض الرائد سليمان (نائب بومدين في قيادة الأركان) في قسنطينة إلى التوقيف والسجن بأمر من بوبنيدر قائد الولاية الثانية[5].وفي هذا الوقت تمكنت قوات جيش الحدود من تحرير الرائد سليمان ودخولها في معركة قسنطينة كما اكتسح الجيش الولاية الرابعة بما فيها العاصمة ووضع حدا لأطماع كريم وبوضياف اللذين اكتشفا بأنَّ لعبتهما قد وصلت إلى باب مسدود[6].حينها تعقدت الأمور وأصبحت الجزائر مقبلة على حرب أهلية،وعند وصول فرقة خالد نزار الموالي لبومدين إلى قسنطينة هتف شعبها أما قواته رافضين انقسام القيادية بشعارهم"سبع سنين براكات"[7].وفي هذه الحالة عمل بن بلة على إقناع الولايات التي لا تزال متحفظة بوضع حد للأزمة عن طريق الاعتراف بالمكتب السياسي ،وأُجريت من تلمسان اتصالات ومناقشات ومساومات بين الإخوة أعداء الأمس،وفي 1962/7/22 تم الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي وتأسيسه أدى هذا إلى تفجير الحكومة المؤقتة وإزالتها[8].

---

1 غازي حيدوسي: الجزائر التحرير الناقص ،ط1 ،تر.خليل أحمد خليل ،دار الطليعة ،بيروت ،1997 ،ص9.

2 محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج2 ،المرجع السابق ،ص280._كما أنَّه علق على هذا أنَّه فَضَّل مصلحة الدولة الجزائرية على صراعات عظيمة وبالتالي الإبقاء على الحكومة المؤقتة كحارسة لاتفاقيات ايفيان أمام المتطرفين الأوربيين.

3 حميد عبد القادر: المرجع السابق ،ص217.

4 Réda Malek: op_cit,P266.

5 روبير ميرل: المصدر السابق ،ص138.

6 إدريس خضير: المرجع السابق ،ص417.

7 خالد نزار: يوميات الحرب 1954 _1962 ،طبع م.و.إ.ن ،الجزائر ،2008 ،ص53.

8 عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق ،ص84.

وفي يوم 25 جويلية دخل بن بلة إلى العاصمة وأجرت مفاوضات مع كريم وبوضياف وآخرين أسفرت عن إبرام اتفاق بين الطرفين في 2 أوت 1962 ،وبموجبه تمكن المكتب السياسي برئاسة بن بلة من دخول العاصمة كسلطة وطنية قيادية حاكمة بموافقة جميع الأطراف[1].كما تم تحديد تاريخ 1962/9/2 لإجراء انتخاب المجلس الوطني التأسيسي مع الدستور،وقوائم المرشحين تحددها المجالس الولائية لجيش.ت.و، ويراقبها المكتب السياسي[2].وبعد أن ظهرت بوادر صفاء الجو وهدوء الصراعات واستقرار السلطة الوطنية للجزائر المستقلة حتى انفجرت أزمة أخرى يوم 3 أوت وكان السبب هو قرار أصدره المكتب السياسي بإدماج قوات الولايات الستة العسكرية في جيش التحرير،لتكوين الجيش الوطني الشعبي المُوَحد للجمهورية الجديدة حيث تحدت القرار الولايتين الثالثة والرابعة [3]لذلك جرت أحداث دامية بينهما وبين جيش الحدود بقيادة بومدين على مداخل مدن البويرة،المدية والبليدة فخرج الشعب إلى الساحة ُمناديا بإيقاف القتال وقد رموا بأنفسهم أمام الشاحنات العسكرية من أجل تعطيلها وحتى لا تتقدم للاقتتال بين الإخوة.وفي 13 أوت توصلت الجهتين المتقاتلتين إلى اتفاق لوقف إطلاق النار[4].وعليه انتصر المكتب السياسي من جديد وعاد لتولي سلطاته كاملة وتنفيذ قراره بإنشاء"الجيش الوطني الشعبي"للجزائر المستقلة حيث أعلن بن بلة أنَّ:"الجيش الوطني الشعبي هو اليوم في الجزائر ويمكن أن أقول لكم أنَّ المكتب السياسي قد انتصر بفضل الشعب"[5].

دخلت البلاد عصرا جديدا من الاستقرار النسبي،ففي يوم 1962/9/20 جرت أولى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي زكى بموجبها الشعب القوائم المقدمة من المكتب السياسي لعضوية المجلس التأسيسي،كما تم انتخاب فرحات عباس رئيسا لهذا المجلس.وفي 1962/9/25 تمَّ تعيين أول حكومة وطنية جزائرية بعد الاستقلال برئاسة"أحمد بن بلة" ،وتولى فيها بومدين منصب وزير الدفاع ،وكلف كل من خيضر وبيطاط من الجانب السياسي بالعمل على تحويل ج.ت.و إلى حزب طليعي ثوري[6].بالإضافة إلى قيادة جيش التحرير الذي أصبح نواة للجيش الوطني الشعبي للجمهورية.

وأصبحت المهمة الرئيسية للحكومة الوطنية الملتزمة ببرنامج طرابلس هو العمل على تطهير الاستقلال من جميع القيود الموجودة في اتفاقيات ايفيان لأنَّه بدون إنجاز هذه المهمة يظل الاستقلال مجردا من كل معنى أو مضمون،وتنقلب اتفاقيات ايفيان من مجرد حل وسط إلى حل دائم.لكن كيف يمكن التغلب على هذه القيود التي تشل الاستقلال الوطني وهي مسجلة قانونا في اتفاقيات ايفيان؟ إنَّ السبيل الوحيد الذي اتفق عليه هو استمرار الثورة كطاقة بناءة وكمنهج عام وشامل من خلال القيادة الجماعية،ولكن بتغيير في الأساليب بحيث

---

1 عدا آيت أحمد الذي قرر الانسحاب من كل شيء والإقامة بباريس،متهما الجميع بالتكالب على السلطة.

2 Réda Malek:op_cit,p269.

3 عمار بومايدة: المرجع السابق ،ص35.

4 رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ،دار المعرفة ،الجزائر ،1999 ،ص66.

5 محمد حربي: جبهة التحرير... ،المصدر السابق ،ص304.

6 عمار بومايدة: المرجع السابق ،ص ص 35، 36.

أصبح العمل السياسي الثوري المسلح بطاقة عسكرية منظمة ومتنامية القدرة هو الأسلوب الرئيسي في مرحلة استكمال وتدعيم الاستقلال الوطني وتجسد ذلك في الحزب الثوري لج.ت.و، والجيش الوطني الشعبي ووحدة القوى الوطنية التقدمية للشعب الجزائري[1].

وقد كان بفضل الأسلوب الواقعي والثوري في آن واحد أن أمكن للقيادة الجماعية الملتزمة بـ"برنامج طرابلس"أن تشق طريقها وسط حقل ألغام ما بعد الاستقلال ،وأن تتغلب على أحرج لحظة في تاريخ عبور البلاد من استقلال"الحل الوسط"إلى مشارف"الاستقلال الحقيقي"واستغلت القيادة الجماعية إلى أقصى حد احتياج فرنسا إلى البترول والغاز الجزائريين ،فعمدت بين آن وآخر إلى الهجوم السياسي المحسوب بدقة ،بحيث لا تملك فرنسا إلا التراجع أمامه وإلا خلقت وضعا مستفزا فيتكرر بالنسبة إليها نفس ما حدث للولايات المتحدة إزاء الثورة الكوبية ،وفي هذا السياق قال بومدين:"خلال ذلك الوقت، كانت الثورة الكوبية تتردد على ألسنتنا عشرات المرات، في كل لقاء مع الفرنسيين"[2].

وبذلك تنتهي وتحسم أزمة الصراع على السلطة مؤقتا ،لتدخل البلاد مرحلة جديدة وعهدا جديدا من الخصومات السياسية[3] ،ونمو المعارضة السياسية المسلحة لحكومة بن بلة وصلت إلى حد المواجهة المباشرة سنة 1963 مع معارضة آيت أحمد_ رفيق بن بله في الكفاح والسجن _[4].

1 لطفي الخولي: المصدر السابق ،ص21.

2 المصدر نفسه ، ص29.

3 إدريس خضير: المرجع السابق ،ص418.

4الطاهر زبيري: نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري ،تق.مصطفى دالع ،ط1 ،الشروق للإعلام والنشر ،الجزائر ،2011، ص75.

خاتـمة:

عملت الثورة الجزائرية منذ انطلاقها جاهدة على تحقيق أهدافها بشتى الوسائل من خلال التنسيق في العمل الثوري بين نضالها السياسي والدبلوماسي وكذا كفاحها المسلح ،وبتشكيل العمل المشترك والمُوحد بين قادة الثورة و مساندة الشعب الجزائري له،هذا ما أدى إلى نيل الحرية والاستقلال في ثورة دامت أكثر من سبع سنوات.هذا ما ميَّز الثورة الجزائرية التي أصبحت مثالاً يقتدي به زعماء الكفاح التحرري في العالم ،وكذا عند قيام أي شعب في العالم بثورة ضد أي محتل .

أكدَّت الثورة الجزائرية مصداقية قول الثُوار الجزائريين منذ القرن التاسع عشر ميلادي لجحافل جيش الاحتلال الفرنسي كلمتهم الخالدة"**ما أنتم إلا عابرو سبيل**".

وعلى ضوء دراستي لموضوع "**اتفاقيات ايفيان – دراسة تحليلية –**" توصلت إلى استخلاص جملة من النتائج نوجز أهمها في:

– تعتبر اتفاقيات ايفيان التي تمَّ توقيعها في ايفيان الثانية في 18 مارس 1962 نتيجة لتلك الاتصالات التي بدأت بين قادة جبهة التحرير الوطني والحكومات الفرنسية منذ عام 1955 والتي كان غرض السلطات الفرنسية منها جس نبض مطالب (ج.ت.و) ومعرفة أهدافها دون إبداء نية حسنة للحل السلمي.انتهت بوصف جيش وجبهة التحرير بالمتمردين والخارجون عن القانونوما زاد الطين بِلَّة اختطاف الطائرة التي كانت تقل قادة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في22 أكتوبر 1956.

– جيء بديغول إلى حكم فرنسا من أجل إنقاذ مصالح فرنسا في الجزائر (خاصة المستوطنين) والإبقاء على الجزائر فرنسية.وقد ساهمت عودته إلى السلطة في بعث مسار الاتصالات.

– استمرت المفاوضات الرسمية الجدِّية لمدة طويلة وهذا راجع لعدة أسباب هي:

* عدم اعتراف فرنسا بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد وشرعي للجزائريين،من خلال محاولتها إشراك عدة أطراف في طاولة التفاوض وإيجاد القوة الثالثة من أجل الحصول على أكبر قدر من التنازلات لصالحها من جانب المفاوضين الجزائريين.

*عدم وجود نيَّة فرنسية جدِّية لحل القضية سلميا فكانت تُفاوض من أجل ربح الوقت ،في حين كانت تراهن على الحل العسكري وإحداث بعض الإصلاحات .

* تمسك الطرفين بمطالبهما خاصة تمسك فرنسا بفصل الصحراء عن الشمال ،وتمسك الجزائر بوحدة ترابها .

– دخول فرنسا في المفاوضات كانت تحت ضغط عدة ظروف منها:

* تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة كان سببه إيجاد ممثل شرعي ورسمي للجزائر بعد ادعاء فرنسا بعدم وجود هذا الطرف.فقد جاءت كوسيلة للاعتراف بالثورة، وتحقيق الدعم والمساندة لها، وهي تعبر عن النضج السياسي ،كما أنَّها هيئة رسمية قانونية لتمثيل الثورة والرد على فكرة "الجزائر فرنسية".

* قوة وتنظيم وشمولية الثورة الجزائرية أَجبَرت فرنسا على اللجوء إلى الأسلوب السلمي بعد فشل أسلوبها العسكري.كما أطلق ديغول عدة مشاريع لكنَّها فشلت واقتنع أنَّه لا مفر من إقرار حق تقرير مصير الجزائريين بأنفسهم الذي تأكد من خلال استفتاء أفريل 1962.

* على غِرار الظروف الداخلية للجزائر كانت ظروف فرنسا التي تؤول إلى التدهور في مختلف المجالات،وكذا ضغط الرأي العام العالمي عليها بعد أن تمَّ تدويل القضية الجزائرية التي أدَّت إلى كسب ثقة الدول ومنها سويسرا التي لعبت دورا بارزا في نجاح هذه المفاوضات.

_ تم التوقيع على اتفاقيات ايفيان بين الطرفين باللجوء إلى الحل الوسط،حيث نصت الاتفاقيات على استقلال الجزائر طِبقًا للأهداف الثلاث المنصوص عليها في بيان أول نوفمبر لكن في المقابل حصلت فرنسا على عدة امتيازات في شتى المجالات بعد الاستقلال خاصة في المجال الاقتصادي أي ربط اقتصاد الجزائر بفرنسا في إطار تعاون البلدين مثل استغلال المرسى الكبير والمحروقات والاحتفاظ بقواعد ومطارات عسكرية، ولم يُستثَن المستوطنون من هذه الاتفاقيات. وأقل ما يُقال على هذا الاستقلال هو استقلال ناقص – استعمار جديد – .

_النقاط المتفق عليها في اتفاقيات ايفيان لم تُطبَّق حرفيا،خاصة منها ما تعلق بالمستوطنين الذين تنازلوا عن الحقوق التي تحصلوا عليها بعد هجرة نسبة كبيرة منهم إلى بلدانهم ،إضافة إلى عدة نقاط تخص العلاقات الجزائرية الفرنسية حيث عملت الجزائر على استرجاع جزء من استقلالها الاقتصادي منها تأميم أراضي المعمرين 1963 ،كما واصلت العمل على استرجاع ثرواتها خاصة في عهد هواري بومدين الذي أَمَّم عدة مؤسسات وثروات بعد التصحيح الثوري أو كما يطلق عليه البعض الانقلاب العسكري، حيث تمَّ استرجاع المناجم عام 1966 ،الوحدات الصناعية 1968 ،المنشآت البترولية1971 ،إخلاء القواعد الصحراوية 1967 والمرسى الكبير 1968 بدلا من 1977 ،كما غادرت القوات الفرنسية الجزائر 1964 بدلا من 1965.

_ اتفاقيات ايفيان كان لها صدى كبير على الطرفين يمكن أن نصنفه إلى موقفين:

* موقف مساند مبارك ومؤيد لهذه الاتفاقيات ،ووضع حد للحرب غير المتكافئة التي طال أَمَدُها والتي خلفت خسائر مادية وبشرية،ويمثله الحكومة المؤقتة ومعظم القادة،والأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري.

*موقف معارض رافض لهذه الاتفاقيات ممثلا خصوصًا في هيئة الأركان وعلى رأسها العقيد هواري بومدين.

أما الرفض الشديد كان ممثل في الحركى والمستوطنين الذين فقدوا امتيازاتهم فشكلوا منظمة الجيش السري التي استهدفت بنشاطها الجزائريين والأوربيين على حد سواء.

_ رغم إعلان استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962 ،إلاَّ أنَّها بقيت بشكل أو بآخر تابعة لفرنسا في عدة مجالات وخصوصا الثقافية والاقتصادية، بالإضافة إلى القيود العسكرية (التواجد العسكري الفرنسي).

وفي الأخير لا يفوتنا القول أنَّ الموضوع مازال خصبا ويحتاج للمزيد من الدراسة والبحث ،لأنَّ الكثير من الشعب الجزائري يتساءل "هل حققت الجزائر استقلالها التام أم أنَّ استقلالها كان ناقصا؟.

كما أشير بأنَّ هذا البحث هو محاولة بسيطة ومتواضعة لتحليل اتفاقيات ايفيان بالاستعانة بما توفر لنا من مادة تاريخية ،ويبقى هذا الموضوع يتجاوز كثيرا قدراتنا في التوثيق والتحليل والنقد .

أتمنى أن يكون هذا البحث قد أزال اللُبس عن بعض الأمور وفتح المجال أمام الطلبة الباحثين للخوض في مثل هذه المواضيع.لأنَّه رغم ما قدمه صانعوا هذه الأحداث من شهادات وكتابات فإنَّ الموضوع مازال يحتاج إلى دراسات أخرى لنشر المزيد من الحقائق التاريخية التي تسمح بالغوص في بعض القضايا لأنَّ الموضوع لم يُدرس من كل جوانبه وهو يتطلب العديد من الدراسات والكثير من الجهود لإثراء هذا الجانب من تاريخنا المعاصر.

الملاحـق

الملحق1:قائمة أسماء المفاوضين.

الملحق2:بيان وفد التفاوض.

الملحق3:رسالة موافقة الوزراء الخمسة المسجونين على اتفاقيات ايفيان.

الملحق4: النص الكامل لاتفاقيات ايفيان.

الملحق5:مقتطفات من نص تصريح وقف القتال للسيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1962/3/18.

الملحق رقم1 :قائمة أسماء المفاوضين.

وفد جبهة التحرير الوطني:

- كريم بلقاسم..... نائب رئيس الحكومة المؤقتة .ج.ج ،رئيس الوفد الجزائري بإيفيان.
- سعد دحلب..... وزير الشؤون الخارجية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- العقيد مصطفى بن عودة.....ممثل جيش التحرير الوطني .
- لخضر بن طوبال..... وزير بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- الطيب بولحروف..... مندوب جبهة التحرير الوطني
- محمد الصديق بن يحي..... مدير المكتب الرئاسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- رضا مالك..... الناطق الرسمي للوفد الجزائري ،خبير ومكلف بالصحافة.
- الصغير مصطفاي..... خبير مالي.

وفد الحكومة الفرنسية:

- لويس جوكس(Louis joxe).....وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية ،رئيس الوفد الفرنسي.
- روبير برون(Robert Bruno).....من حركة الجمهورية الشعبية ووزير الأشغال العمومية.
- جان دي بروغلي(Jean De Broglie).....كاتب دولة مكلف بالصحراء.
- برونو دولوس(Bruno De Leusse)..... تابع للسلك الدبلوماسي.
- كلود شايي(Gloude Chayet).....مستشار قانوني بوزارة الشؤون الخارجية.
- رولان كادي(Roland Gadet).....عضو في مجلس الدولة ومتخصص في الشؤون الاقتصادية.
- الجنرال دي كامس(Le General De Camisse)
- برنار تريكو(Bernard Tricot) ..... ملحق بديوان جوكس ومستشار برئاسة الجمهورية.
- فانسان لبوري(Vancent Labouret).....مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية.
- سونغان بايزيس(SeNguin De Pazzis)..مستشار عسكري.
- فيليب تيبو(Philippe Thibault).....الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي.
- بليزان.(Plaisant).....مستشار في الدولة مكلف بمحاضر الجلسات.

الملحق رقم2 :بيان وفد التفاوض:[1]

62.03.20

بيان وفد التفاوض

- الفترة الانتقالية تتراوح بين ٣ و ٦ اشهر
- الانتخابات لتعيين المجلس الوطني الجزا ئري تبدأ في ظرف ثلاثة اسابيع بعد الاستفتاء
- فرنسا تعترف باستقلال الجزائر فور المصادقة الشعبية على حل الاستقلال والتعاون

الفترة الانتقالية التي تبتدئ، من اليوم اي من وقت ايقاف القتال ستمتد على مدة تتراوح بين ثلاثة اشهر على اقل تقدير، وستة اشهر على اكثر تقدير ، وبعد هذه المدة يقع استفتاء تقرير المصير للمصادقة على حل الاستقلال والتعاون ، والى القارئ، فيما يلي محتوى الاتفاقات التي وقع ضبطها بين الجانب الجزائري والجانب الفرنسي ، والتي ستصبح نافذة المفعول بعد الاستقلال

نشرت الليلة البارحة الحكومة الجزائرية نص الاتفاقات التي ابرمت بينها وبين الحكومة الفرنسية وهذا هو النص كما اوردته الوكالة الجزائرية للانباء :

« ان المحادثات التي جرت بايفيان من 7 الى 18 مارس 1962 بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ـ انتهت الى النتيجة التالية :

ابرام اتفاق لوقف القتال وسيوضع حد للعمليات العسكرية وللكفاح المسلح في مجموع التراب الجزائري يوم 19 مارس 1962 في منتصف النهار

ان الضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير وتنظيم السلط العمومية بالجزائر اثناء الفترة الانتقالية قد حددت باتفاق مشترك ونظرا الى ان تكوين دولة مستقلة وذات سيادة على اثر تقرير المصير يتلاءم مع الواضع الجزائري ونظرا الى ان التعاون بين فرنسا والجزائر يتجاوب في هذه الحال مع مصالح القطرين فان الحكومة الفرنسية تعتبر بالاشتراك مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ان حل استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي ينسجم مع هذا الوضع

ان الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتفقتا تبعا لذلك على تحديد هذا الحل في التصريحات التي ستعرض على مواقفة الناخبين اثناء اقتراع تقرير المصير

تنظيم السلطات العمومية اثناء الفترة وضمانات تقرير المصير

١ ـ ستستمع الاستشارة حول تقرير المصير للناخبين بان يعلنوا هل انهم يريدون ان تكون الجزائر مستقلة وفي هذه الحال هل يريدون ان تتعاون فرنسا والجزائر في ظروف تضبطها التصريحات الحالية

٢ ـ تجرى هذه الاستشارة بعموم التراب الجزائري اي في القاطعات الخمس عشرة التالية ـ العاصمة الجزائرية ـ باتنة ـ عنابة ـ قسنطينة المدية ـ مستغانم ـ الواحات ـ وهران الاصنام ـ معسكر ـ تاوريت ـ مطيف تيارت ـ تيزي وزو ـ تلمسان ـ

٣ ـ تكون حرية الاستشارة وصدقها مضمونين وفقا للقانون السعى يضبط ظروف استشارة تقرير المصير

٤ ـ يكون تنظيم السلطات العمومية حتى انجاز تقرير المصير مقاما ووفقا للقانون العرفي للتصريح الحالي تحدث سيطة تنفيذية مؤقتة ومحكمة للنظام العمومي ويمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر مندوب سام وتنتصب هذه المؤسسات وجاهة السلطة التنفيذية المؤقتة فور دخول وقف اطلاق النار حيز التنفيذ

٥ ـ يكون المندوب السامي الممثل لسلطة الجمهورية الفرنسية سيما في ميدان الدفاع والامن وحفظ النظام بوصفه صاحب الكلمة عند الضرورة القصوى ـ اي عندما تطلب منه ذلك الهيئة التنفيذية ـ

٦ ـ تكلف السلطة التنفيذية المؤقتة خاصة :

ـ بالتصرف في الشؤون العامة التي تهم الجزائر وتسهر على تسيير ادارة الجزائر وترجع لها مهمة ادخال الجزائريين الى الوظيفة في مختلف فروع هذه الادارة

ـ وبحفظ الامن العام وتكون لها لهذه الغاية مصالح شرطة وقوة امن توضع تحت تصرفها .

ـ وباعداد تقرير المصير وتنفيذه

٧ ـ تتالف محكمة النظام العام من عدد متساو من حكام اوروبيين وحكام مسلمين

٨ ـ تعاد في اقرب الآجال ممارسة الحريات الفردية والحريات العامة بصفة مطلقة .

٩ ـ تعتبر جبهة التحرير الوطني تشكيلة سياسية ذات طابع شرعي

10 ـ يفرج عن المعتقلين سواء بفرنسا او بالجزائر في اجل اقصاه عشرون يوما ابتداء من وقف اطلاق النار

11 ـ يعلن فورا عن العفو ويفرج عن الاشخاص المعتقلين

12 ـ الاشخاص اللاجئون بالخارج يمكنهم ان يعودوا الى الجزائر وستتولى لجان تنتصب في المغرب وتونس تسهيل هذه العودة

الاشخاص الذين وقع جمعهم يمكنهم ان يعودوا الى مكان سكناهم الاعتيادي

السلطة التنفيذية المؤقتة تتخذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية وغيرها الرامية الى ضمان عودة هؤلاء السكان الى الحياة العادية

13 ـ الاقتراع على تقرير المصير يجرى في اجل ادناه ثلاثة اشهر واقصاه ستة اشهر وسيضبط التاريخ باقتراح من السلطة التنفيذية المؤقتة في بحر الشهرين الموالين لانتصابها

1 المجاهد : ع 20 مارس 1962 ،ص ص 7 ،8 .

الاستقلال والتعاون

اذا وقع اختيار حل الاستقلال والتعاون فان فحوى التصريحات التالية يكون ملزما للدولة الجزائرية

استقلال الجزائر

ـ الدولة الجزائرية تمارس سيادتها المطلقة والتامة في الداخل والخارج

وتمارس هذه السيادة في كل الميادين سيما في الدفاع الوطني والشؤون الخارجية

تتخذ الدولة الجزائرية لغتها بكامل الحرية مؤسساتها الخاصة بها وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه الاكثر ملاءمة لمصالحها وفي الميدان الدولي تختار وتنفذ بكامل السيادة السياسة التي تختارها

تصادق الدولة الجزائرية بدون تحفظ على التصريح العالمي لحقوق الانسان وتقيم مؤسساتها على مبادىء ديموقراطية وعلى التساوي في الحقوق السياسية بين كل المواطنين دون ميز في الجنس او الاصل او الدين وتطبق خاصة الضمانات المعترف بها للمواطنين من ذوي الحالة المدنية الفرنسية

٢ ـ حقوق الاشخاص وحرياتهم وضماناتها

١ ـ ترتيب مشتركة لا يمكن ان يستهدف اي شخص لتدابير الشرطة او العدالة او عقوبات زجرية او اي تمييز مهما كان بسبب افكار عبر عنها بمناسبة الحوادث التي جدت بالجزائر او اعمال ارتكبها بمناسبة هذه الحوادث بقيها قبل يوم الاعلان عن وقف القتال .

لا يمكن لاي جزائري ان يجبر على مبارحة التراب الجزائري او ان يمنع من الخروج منه .

احكام تخص المواطنين الفرنسيين ذوي النظام المدني من الحق العام

١ ـ تظل الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين ذوي النظام المدني للحق العام في نطاق التشريع الجزائري الخاص بالجنسية الجزائرية حسب

ـ طوال مدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تقرير المصير يستطيع المواطنون الفرنسيون ذوو النظام المدني للحق العام المبادىء التالية

ـ اذا كانوا مولودين بالجزائر ومقيمين بها منذ عشر سنوات اقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير

ـ واذا كانوا مقيمين بالجزائر منذ عشر سنوات اقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير وكان احد والديهم مولودا بالجزائر ومنحنا او في استطاعته التمتع بالشروط المطلوبة لممارسة حقوق المواطنة .

ـ او كانوا مقيمين بالجزائر منذ عشرين سنة اقامة عادية ومنتظمة حتى يوم تقرير المصير

يستطيع هؤلاء التمتع بالحق الكامل في حقوق المواطنة الجزائرية ويعترون بذلك رعايا فرنسيين ممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية .

وان التابعين الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية لا يمكنهم في الوقت نفسه ممارسة حقوق المواطنة الفرنسية

وبانتهاء اجل السنوات الثلاث المشار اليه يحصلون على الجنسية الجزائرية بواسطة مطلب تسجيل او مطلب تاكيد لتسجيلهم في القائمات الانتخابية ، وفي حالة عدم تقديمهم هذا المطلب يقبل تمتعهم باتفاقية الاستيطان

٢ ـ حفظا وضمانا لحماية الاشخاص والاملاك والمشاركة النظامية في حياة الجزائر خلال السنوات الثلاث بالنسبة للتابعين الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية وبالنسبة للجزائريين ذوي النظام المدني الفرنسي بعد انقضاء هذا الاجل تقررت التدابير التالية

ـ تتاح لهم مساهمة عادلة وحقيقية في الشؤون العامة فيكون تمثيلهم في المجالس مناسبا لقيمتهم العددية الفعلية وتضمن لهم مشاركة عادلة في مختلف فروع الوظيفة العمومية . وتضبط مساهمتهم في الحياة البلدية بمدينتي الجزائر ووهران في احكام خاصة . وتحترم حقوق ملكيتهم فلا تتخذ اي اجراءات انتزاع ملكية ضدهم بدون تقديم التعويض العادل الذي يتم تحديده مسبقا

ـ يتلقون الضمانات الملائمة لميزاتهم الثقافية واللغوية والدينية ويحافظون على نظام حالتهم الشخصية الذي يحترم وينفذ من قبل المجالس العدلية الجزائرية المشكلة على قضاة منتسبين لنفس النظام . ويستعملون اللغة الفرنسية داخل المجالس وفي علاقتهم مع السلطات العمومية وتساهم جمعية حياية حقوقهم في حماية هذه الحقوق المضمونة لهم وتقوم بمحكمة الضمانات وهي مؤسسة من مشمولات القانون الجزائري الداخلي بالسهر على احترام هذه الحقوق .

ب ـ العلاقات بين فرنسا والجزائر

العلاقات بين البلدين تقوم على الاحترام المتبادل لاستقلالها وعلى تبادل المصالح والمزايا بين الجانبين

فالجزائر تضمن مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة فيما يتعلق بالشخصيات المادية والمعنوية حسب الشروط المحددة في هذه البيانات ، وفي مقابل هذا تمنح فرنسا للجزائر اعانتها الفنية والمالية وتقدم اعانة مالية ممتازة لفائدة تطورها الاقتصادي والاجتماعي

١ ـ الاعانة الفرنسية محددة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وسيحدد مبلغها حسب ظروف وحسب مستوى يماثل مستوى المشاريع الجارية

وسيحدد البلدان في نطاق احترام الاستقلال التجاري والقمرقي للجزائر مختلف الميادين التي تتمتع فيها المبادلات التجارية بنظام امتيازي

وستكون الجزائر داخلة في منطقة الفرنك وستكون لها عملتها الخاصة وخزينة العملة الصعبة الخاصة بها وستكون بين الجزائر وفرنسا حرية تحويل الاموال حسب شروط تتلاءم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر

٢ ـ في مقاطعتي الواحات والصاورا يتم استثمار ثروات ما تحت الارض حسب المبادىء التالية

1 ـ التعاون الفرنسي الجزائري يضمن جهاز فني للتعاون الصحراوي هذا الجهاز يمثل فيه الجانبان بنسبة متساوية ، ودور هذا الجهاز على الاخص هو تطوير الشبكات اللازمة لاستثمار ما تحت الارض وابداء رايه في مشاريع القوانين والتنظيمات ذات الصبغة المنجمية ودراسة المطالب المتعلقة باعطاء رخصة تنقيب لكن الدولة الجزائرية هي التي تمنح رخص التنقيب وهي التي تملي وتحدد التشريع المنجمي في نطاق السيادة الكاملة

2 ـ المصالح الفرنسية ، تكون مضمونة على الاخص بواسطة :

1 ـ ممارسة الحقوق المتعلقة بالرخص المنجمية التي منحتها فرنسا حسب قوانين التشريع البترولي الصحراوي كما يوجد حاليا

ـ في حالة ما اذا كانت العروض متساوية ستعطى الاولوية للشركات الفرنسية فيما يتعلق باعطاء الرخص الجديدة حسب الاجراءات التي ينص عليها التشريع المنجمي الجزائري

ـ الدفع يقع بالفرنك الفرنسي فيما يخص الوقود الصحراوي المعين لسد حاجات الاستهلاك الداخلي الفرنسي والبلدان الاخرى التي تنتمي لمنطقة الفرنك .

٣ ـ فرنسا والجزائر ستطوران علاقاتها الثقافية . كل بلد يستطيع ان يضفي فوق تراب الاخر ديوانا جامعيا وثقافيا يكون مفتوحا للجميع .

وستقدم فرنسا اعانتها لتكوين الفنيين الجزائريين . وسيوضع الفرنسيون وخصوصا المعلمون والفنيون تحت تصرف الحكومة الجزائرية بواسطة اتفاق بين البلدين .

تسوية المسائل العسكرية

فيما اذا تمت المصادقة على حل استقلال الجزائر والتعاون بين الجزائر وفرنسا ستسوى المسائل العسكرية حسب المبادىء الاتية

ـ القوات الفرنسية التي سينخفض عددها تدريجيا ابتداء من ايقاف القتال ستنسحب من الحدود الجزائرية في وقت ممارسة تقرير المصير وسينخفض عددها الى ثمانين الف جندي في ظرف اثني عشر شهرا ابتداء من تقرير المصير ، وعودة هذه القوات الى وطنها يجب ان يتم في ظرف اجل ثمان يمتد على 24 شهرا وسيقع الجلاء عن التشكيلات العسكرية بنفس التدريج

ـ الجزائر تسوغ لفرنسا استعمال قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 عاما قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين

ـ كما ستسوغ الجزائر لفرنسا استعمال بعض المطارات والميادين والمنشئات العسكرية التي هي ضرورية لها

تسوية الخلافات

فرنسا والجزائر تسويان مختلف الخلافات التي تنجم بينهما بوسائل التسوية السلمية وسيلجئان الى وسائل التسوية السلمية سواء بواسطة التصالح او التحكيم وفيما اذا لم يتم الاتفاق على هذه الاجراءات يستطيع كل من الطرفين ان يتوجه مباشرة الى محكمة العدل الدولية

عواقب تقرير المصير

بمجرد الاعلان الرسمي المنصوص في المادة ٢٧ من قانون تقرير المصير يبدا تنفيذ الاعمال المنصوص عليها

ـ وفيما اذا تمت المصادقة على حل الاستقلال والتعاون :

ـ استقلال الجزائر يقع الاعتراف به حينا من طرف فرنسا

ـ تحويل الصلاحيات يتم في الحين ـ القوانين المنصوص عليها في التصريح العام والتصريحات التي ستلحق بها تصبح نافذة المفعول في نفس الوقت

ـ الهيئة التنفيذية المؤقتة تنظم في ظرف ثلاثة اسابيع بعد الاستفتاء انتخابات لتعيين المجلس الوطني الجزائري الذي ستحول له سلطاتها

تصريح للسيد كريم بلقاسم

ادلى امس السيد كريم بلقاسم رئيس الوفد الجزائري في مفاوضات ايفيان بتصريح الى مراسل وكالة الانباء الجزائرية في سيفيل دي بوجي فتال

« بمقتضى تفويض للمجلس القومي للثورة الجزائرية وباسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقعنا في الساعة الخامسة والنصف من عشية اليوم على اتفاق عام مع الممثلين المفوضين للحكومة الفرنسية .

وبمقتضى هذا الاتفاق العام اليوم اتفاق وقف القتال ويدخل وقف اطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب يوم الاثنين ١٩ مارس في منتصف النهار بالتدقيق .

وفي هذه الساعة التاريخية تتجه افكارنا الى كل الذين ضحوا منذ غرة نوفمبر ١٩٥٤ بحياتهم لتحيا الجزائر حرة مستقلة اولائك الذين هم اهل لاعتراف شعبنا البطل بالجميل كما تتجه اجارنا الى مجاهدينا الامجاد والى كل انصار القضية الوطنية »

الملحق رقم 3: رسالة موافقة الوزراء الخمسة المسجونين على "اتفاقيات ايفيان"[1]

فيما يلي النص الكامل للرسالة التي وجهها الوزراء الخمسة المعتقلون في فرنسا إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

إلى الإخوة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

لقد اتصلت بنا حكومتنا مرات عديدة ،خلال الأسابيع الأخيرة ،فقد انتدبت في البداية للاتصال بنا الأخ بن يحي وبعده الأخ بن طوبال،وأخيرا قدم إلينا وفد يضم الإخوة:كريم ،بن طوبال ،وبن يحي ،للاتصال بنا بدوره.

وقد سلمت إلينا وثائق تتعلق بالمفاوضات الجارية بين حكومتنا والحكومة الفرنسية ،وأن المعلومات الشفهية التي أعطيت لنا والخاصة بوضعيتنا في الداخل تشير بجلاء إلى أن هذه المفاوضات يجب أن تستمر إلى نهايتها المحتومة.

و أن الاتفاقيات التي تمخضت عن هذه المفاوضات لم تعد تنتظر لكي تحظى بالتزامنا العلني والرسمي سوى موافقة ومصادقة مجلسنا الوطني للثورة الجزائرية.

نحن الموقعون أدناه نعلن موافقتنا ومصادقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من قبل حكومتنا.

حرر بأولنوي في 15 فيفري 1962.

التوقيع: <<حسين آيت أحمد. أحمد بن بله. بيطاط .بوضياف.خيضر>>.

1 بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان ...،المصدر السابق ، ص 55.

الملحق رقم 4 :النص الكامل لاتفاقيات ايفيان.[1]

اتفاقية وقف إطلاق النار

المادة :1 ستنتهي العمليات العسكرية و كل عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19مارس 1962 ،على الساعة الثانية عشرة.

المادة : 2 يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية و الفردية ،يجب وضع نهاية لكل عمل سري مضاد للأمن العام.

المادة : 3 تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها . تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح.

المادة :4 لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير.

المادة :5 ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسي بحيث تمنع حدوث أي احتكاك.

المادة :6 تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار.

المادة :7 تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يلي إيجاد حل للحوادث التي تقع بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة .حل المشاكل التي لم يكن في الإمكان تسويتها محليا.

المادة :8 يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط و عشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية.

المادة :9 يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف النار في" الصخرة السوداء1)"

المادة : 10 وإذا دعت الحاجة، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم، و تتألف من عضوين من كلا الفريقين و تسير على نفس المبادئ.

المادة : 11 يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار، و على الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم و عن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم.

إعلان التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر

التصريح العام

اعترف الشعب الجزائري في استفتاء 08 يناير 1961 بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم السياسي تجاه الجمهورية و ذلك عن طريق استفتاء مباشر عام، و قد انتهت المباحثات التي جرت في إيفيان من 7 مارس إلى 18 مارس عام 1962بين حكومة الجمهورية و جبهة التحرير الوطني، إلى النتيجة التالية: تم الاتفاق على وقف إطلاق النار، و يوضع حد للعمليات العسكرية و القتال المسلح يوم 19 مارس في القطر الجزائري كله و قد حدد اتفاق مشترك الضمانات الخاصة بالعمل بحق تقرير المصير و بتنظيم السلطات العامة في الجزائر في خلال الفترة الانتقالية .و بما أن تكوين جزائرية مستقلة ذات سيادة، مطابق للواقع الجزائري، و بما أن تعاون فرنسا مع الجزائر فيه استجابة لمصالح البلدين ن فقد رأت الحكومة الفرنسية و جبهة لتحرير الوطني أن استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي يناسب هذا الوضع .و قد حددت الحكومة الفرنسية و جبهة التحرير الوطني في اتفاق مشترك، هذا الحل في اتفاقيات تطرح أمام الناخبين وفق استفتاء تقرير المصير.

الفصل الأول

تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال و الضمانات الخاصة بحق تقرير المصير

أ)إن هدف استفتاء تقرير المصير هو معرفة ما إذا كان الناخبون يرغبون في الاستقلال عن فرنسا، و في هذه الحالة، فيما إذا كانوا يرغبون في قيام تعاون بين فرنسا و الجزائر حسب الشروط التي حددتها هذه الاتفاقيات

ب) سيجرى هذا الاستفتاء في القطر الجزائري كله ، في الولايات الخمسة عشرة التالية :الجزائر ،باتنة ،عنابة،قسنطينة،مدية ،مستغانم ،الواحات، وهران ،الأصنام ،سعيدة ،ساورا،سطيف ،تيارت ،تيزي وزو و تلمسان.و ستجمع نتائج مكاتب الاستفتاء المختلفة و تعلن في كافة القطر.

ج) ستكفل حرية و سلامة الاستفتاء طبقا للقانون الذي يحدد شروط الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.

د) سيتم تنظيم السلطات العامة بالجزائر إلى أن ينتهي استفتاء تقرير المصير طبقا للقانون المرفق بهذا التصريح.و تشكل هيئة تنفيذية مؤقتة و محكمة للأمن العام.و يمثل المندوب السامي الجمهورية في الجزائر.

و ستقام هذه الهيئات و خاصة الهيئة التنفيذية المؤقتة عند البدء في تنفيذ وقف إطلاق النار.

ه)و سيصبح المندوب السامي أمينا على السلطات الجمهورية في الجزائر و خاصة فيما يخص الدفاع و الأمن و المحافظة على النظام لأخر مدى.

ز) سيعد للهيئة التنفيذية المؤقتة بما يلي:

إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر، فستوجه الهيئة التنفيذية المؤقتة إدارة الجزائرو عليها أن تجعل الجزائريين يحصلون على الوظائف في مختلف فروع هذه الإدارة.ـ حفظ النظام العام، و لهذا تعد الهيئة المرافق الخاصة بالشرطة، و قوة النظام تقع تحت سلطتها.ـ الإعداد لتنفيذ حق تقرير المصير.

ح)ستشكل محكمة الأمن العام من عدد متساو من القضاة الأوروبيين و من القضاةالمسلمين.

ط) ستمارس في أقرب وقت الحريات الشخصية و الحريات العامة. تحل فرنسا و الجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية، و في حالة الاتفاق تستطيع كل من الدولتين الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية.

ى) ستعتبر جبهة التحرير الوطني كهيئة سياسية ذات صفة قانونية.

ك) سيطبق سراح الأشخاص المعتقلين في فرنسا و الجزائر في مدة أقصاها عشرون يوما تحتسب من تاريخ وقف إطلاق النار.

ل) سيعلن العفو فورا و يطلق سراح المعتقلين.

م)سيستطيع الأشخاص اللاجئون في الخارج العودة إلى الجزائر، و ستنشأ لجان مقرها في المغرب و تونس لتسهيل عودتهم، و سيتمكن الأشخاص المجتمعون من الذهاب إلى أماكن إقامتهم، و ستتخذ الهيئة المؤقتة التدابير الأولى في الناحية الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها المعدة لضمان عودتهم للحياة الطبيعية.

ن) سيجري استفتاء تقرير المصير في خلال ثلاثة أشهر كحد أدنى، و ستة أشهر كحد أقصى.و سيحدد تاريخ الاستفتاء بناء على اقتراح الهيئة التنفيذية المؤقتة بعد شهرين من تشكيلها.

الفصل الثاني:الاستقلال و التعاون

سيعرض مضمون هذه الاتفاقيات على الدولة الجزائرية إذا اتفق على الاستقلال و التعاون.

أ)استقلال الجزائر

1)ستمارس الدولة الجزائرية سيادتها التامة و الكاملة في الداخل و الخارج، و ستمارس هذه السيادة في الدفاع القومي و الشؤون الخارجية، و للدولة الجزائرية أن تعد بحرية هيأتها الخاصة و تختار النظام السياسي و الاجتماعي الذي تراه أكثر ملائمة لمصالحها وللدولة السيادة في تحديد و تطبيق السياسة التي تختارها في المجال الدول. و توافق الدولة الجزائرية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و تقيم مؤسساتها على مبادئ ديمقراطية، بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس و العنصر و الدين .و ستقوم بتطبيق ضمانات خاصة بالمواطنين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي.

2)حقوق و حريات و ضمانات الأفراد

1)النظم المشتركة:لن يستطيع أحد القيام بأي إجراء قضائي أو تأديبي أو خاص بالأمن أو عمل أي تمييز بسبب ما يلي:

الآراء التي تعلن بمناسبة الأحداث المفاجئة في الجزائر قبل يوم استفتاء تقرير المصير

ـ الأعمال التي ارتكبت بمناسبة نفس هذه الأحداث قبل يوم إعلان وقف إطلاق النار. لن يكره أي جزائري على ترك القطر الجزائري أو يمنع من الخروج منه.

2)النظم الخاصة بالمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام:

أ)في إطار القانون الجزائري الخاص بالجنسية ، ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام طبقا للمبادئ التالية:

1بن يوسف بن خدة:اتفاقيات ايفيان...،المصدر السابق،ص ص85، 128.

يستفيد المواطنون الفرنسيون الخاضعون للقانون المدني العام لمدة ثلاث سنوات من يوم تقرير المصير، بالحقوق المدنية الجزائرية و يعتبرون من أجل هذا مواطنين فرنسيين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية، إذا انطبق عليهم ما يلي:
الذين ولدوا بالجزائر و أقاموا بها مدة عشر سنوات إقامة دائمة و منتظمة حتى يوم تقرير المصير
.- الذين أقاموا عشر سنوات في القطر الجزائري إقامة دائمة و منتظمة حتى يوم تقرير المصير، و كان الوالد أو الوالدة، المولودين في الجزائر، استوفوا أو يستطيعون أن يستوفوا الشروط الخاصة بممارسة الحقوق المدنية.
الذين أقاموا لمدة عشرين عاما في القطر الجزائري إقامة دائمة و منتظمة حتى يوم تقرير المصير.و لا يستطيع المواطنون الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية أن يمارسوا في نفس الوقت الحقوق المدنية الفرنسية.وهم يكتسبون في نهاية المدة المقررة بثلاث سنوات الجنسية الجزائرية و ذلك بتقديم طلب تسجيل أو طلب للتصديق على تسجيل في جداول الانتخاب و يكتفي بعقد العمل في حالة عدم تقديم هذا الطلب.

ب)اتخاذ الخطوات التالية من أجل ضمان الحماية، لمدة ثلاث سنوات للمواطنين الفرنسيين الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية و بعد نهاية هذه المدة بصفة دائمة للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام و ذلك بالنسبة لأموالهم و لاشتراكهم المنتظم في الحياة الجزائرية: لهؤلاء الحق في الاشتراك الرسمي في الشؤون العامة. يجب أن يتناسب تمثيلهم في المجالس مع أهمية مراكزهم الفعلية .يشتركون في مختلف فروع الوظائف العامة اشتراكا عادلا. سيكون اشتراكهم في شؤون البلديات ، في الجزائر و وهران تبعا لنظم خاصة. ستحترم حقوقهم في الملكية و لن تتخذ أي إجراء ضدهم بالنسبة لمصادرة أملاكهم ، بدون منح تعويض عادل يحدد من قبل. سيسلمون الضمانات المناسبة للمثقفين و اللغويين و رجال الدين.
سيحتفظون بقانونهم الشخصي الذي ستحترمه و تطبقه محاكم جزائرية مكونة من قضاة يخضعون لنفس القانون. سيستخدمون اللغة الفرنسية في المجالس و في علاقاتهم مع السلطات العامة ـ ستقوم محكمة للضمانات و هيئة للقانون الداخلي الجزائري بالعمل على احترام هذه القوانين.

ب) التعاون بين فرنسا و الجزائر:

ستقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهم وعلى التبادل المنفعة والمصلحة. ـ تضمن الجزائر مصالح فرنسا و الحقوق المكتسبة للأفراد الحقيقيين و المعنويين بالشروط التي تحددها هذه الاتفاقيات .و في مقابل ذلك ستمنح فرنسا للجزائر مساعداتها الفنية والثقافية و ستساهم في تطورها الاقتصادي و الاجتماعي بتقديم المساعدة المادية.

1)ستحدد مساعدة فرنسا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بشروط مطابقة لمستوى البرامج الجارية. وستحدد البلدان مع احترام الاستقلال التجاري والجمركي للجزائر المجالات التي يستفيد منها التبادل التجاري بنظام أفضل.و تكون الجزائر جزءا من منطقة الفرنك و سيكون لها نقدها الخاص و عملتها الخاصة. وستكون حرية تحويل النقد بين فرنسا و الجزائر بشروط تتناسب مع التطور الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر.

2)ستستغل ثروات باطن الأرض في ولايات الواحات و الساورا طبقا للنظم التالية: **أ)**ستتكفل هيئة بالتعاون الفرنسي الجزائري. وستنتهج هذه الهيئة المساواة في أعمالها و أهم دور لها العمل على استغلال باطن الأرضو إبداء الرأي في مشروعات القوانين و النظم الخاصة بالتعدين و فحص الطلبات الخاصة بمنح امتيازات التعدين. ستمنح الدولة الجزائرية امتيازات التعدين و تصدر القانون الخاص بالتعدين.

ب)ستضمن المصالح الفرنسية خاصة عن طريق:ـ ممارسة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحتها فرنسا طبقا لقواعد القانون الصحراوي كما يوجد حاليا. ـ تكون الأفضلية للشركات الفرنسية عند منح تراخيص التعدين و ذلك وفقا للشروط التي ذكرت في قانون التعدين الجزائري.الدفع بالفرنكات الفرنسية للهيدروكاربور الصحراوي اللازم للاحتياجات الخاصة بتموين فرنسا و البلدان الأخرى بمنطقة الفرنك.

3)تنمي كل من فرنسا و الجزائر علاقاتهما الثقافية: يستطيع كل من البلدين إنشاء مكتب ثقافي و جامعي في البلد الأخر، و ستفتح أبواب هذه المنشآت أمام الجميع. ستقدم فرنسا مساعدتها لإعداد الفنيين الجزائريين. سيوضع تحت تصرف الحكومة الجزائرية موظفون فرنسيون و خاصة المدرسين و الفنيين باتفاق بين البلدين.

الفصل الثالث : النظم الخاصة بالشؤون الحربية

ستنظم المسائل العسكرية إذا تم الاتفاق على استقلال الجزائر و على التعاون بين الجزائر وفرنسا طبقا للمبادئ التالية: ستنسحب القوات الفرنسية التي قل عدد جنودها تدريجيا ابتداء من وقف إطلاق النار،و من حدود الجزائر لحظة الانتهاء من استفتاء تقرير المصير. سيصبح عدد الجنود خلال إثنى عشر شهرا من تاريخ تقرير المصير 80.000 و يجب أن يعود هؤلاء لأوطانهم بانتهاء المدة الثانية المقررة بأربعة و عشرين شهرا .سينشأ بالتبادل هيئات عسكرية.
تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى الكبير ، لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين. ستسمح الجزائر لفرنسا باستخدام بعض المطارات و الأراضي و المناطق و المنشآت الحربية التي تراها لازمة.

الفصل الرابع: النظم الخاصة بالمنازعات

تحل فرنسا و الجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية سواء بالصلح أو التحكيم. تستطيع كل من الدولتين الالتجاء فورا إلى محكمة العدل الدولية إذا لم يتم الاتفاق على إجراءات هذه المحاكمات.

الفصل الخامس :نتائج استفتاء تقرير المصير

بعد التصريح الرسمي الذي ذكر في المادة 27 من قانون تقرير المصير يشرع في تنفيذ القرارات المرتبطة بهذه النتائج.إذا تم الاتفاق على الاستقلال و التعاون:
ـ ستعترف فرنسا فورا باستقلال الجزائر. ـ سيتم في الحال نقل الاختصاصات.
تنفذ النظم التي أعلنها هذا التصريح العام و التصريحات المرفقة به في نفس الوقت.ـ تنظم الهيئة التنفيذية خلال ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل المجلس القومي الجزائري الذي ستسلمه سلطاتها.

إعلان الضمانات

الجزء الأول :التنظيمات العامة

حماية الأفراد

لا يمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو الحكم عليه أو إنزال عقاب به أو اتخاذ إجراء تأديبي ضده أو أي إجراء معين للأحداث التي وقعت في الجزائر من أول نوفمبر1954 حتى إعلان وقف إطلاق النار، لا يمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو الحكم أو إنزال عقاب به أو اتخاذ إجراء تأديبي ضده أو إجراء معين ، بسبب أراء الشخص أو العبارات التي تفوه بها بخصوص الأحداث التي وقعت منذ أول نوفمبر 1954 حتى يوم استفتاء تقرير المصير.

حرية التنقل بين الجزائر و فرنسا

لكل جزائري يحمل بطاقة إثبات الشخصية حرية التنقل بين الجزائر و فرنسا إلا إذا قرر القضاء خلاف ذلك.ـ يستطيع الجزائريون الذين يتركون للإقامة في بلد أخر ، حمل منقولاتهم معهم و يستطيعون. أيضا تصفية ممتلكاتهم العقارية بلا قيد أو شرط، و تحويل رؤوس الأموال التي نتجت عن هذه العملية طبقا للشروط التي ورد ذكرها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي و المالي.
تحترم حقوق الجزائريين في المعاش، المكتسبة من الهيئات الجزائرية طبقا للشروط الواردة في نفس الإعلان.

الجزء الثاني

الفصل الأول :ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية

ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام، في إطارالتشريع الجزائري الخاص بالجنسية ،حسب القواعد الآتية:
يتمتع الفرنسيون التابعون للقانون المدني العام بجميع الحقوق المدنية الجزائرية الكاملة،و يعتبرون بذلك كمواطنين فرنسيين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية، لمدة ثلاث سنوات ابتداء من يوم تقرير المصير إذا كانوا من الفئات التالية:
الذين ولدوا بالجزائر و أقاموا بها عشر سنوات إقامة ثابتة منظمة حتى تقرير المصير،الذين أثبتوا إقامتهم لمدة عشر سنوات بالجزائر حتى يوم تقرير المصير و كان أحد الأبوين قد ولد بالجزائر و مستوفيا لشروط التمتع بالحقوق المدنية ،أو في إمكانه استيفاؤها
.ـ الذين أقاموا عشرين عاما دائمة و منتظمة بالجزائر حتى يوم تقرير المصير.لا يستطيع المواطنون الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية أن يمارسوا في نفس الوقت الحقوق المدنية الفرنسية.
و سيكتسب هؤلاء في نهاية المدة المحددة بثلاث سنوات الجنسية الجزائرية عن طريق طلب تسجيل أو تأكيد التسجيل في جداول الاستفتاء. و في حالة عدم إمكان تقديم هذا الطلب سيكونون ضمن المستفيدين في الاتفاقية الخاصة بإقامة الأوروبيين بالجزائر.

الفصل الثاني:حماية حقوق و حريات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام

تتخذ الإجراءات التالية لحماية الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام و لحماية أشخاصهم و أموالهم و مشاركتهم في الحياة العامة بالجزائر:
يتقيد في هذه الإجراءات الرعايا الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية ،طبقا للشروط الواردة في الفصل الأول الذي سبق ذكره.
1)يتمتع الجزائريون الذين يخضعون للقانون المدني العام بنفس المعاملة و نفس الضمانات،قانونا و فعلا، التي يتمتع بها باقي الجزائريين و عليهم أيضا نفس الواجبات و نفس الالتزامات.
2)يتمتع الجزائريون الذين يخضعون للقانون المدني العام بالحقوق و الحريات التي نص عليها إعلان حقوق الإنسان.و لا يجوز التفرقة بينهم في المعاملة بسبب اللغة أو الثقافة أو الدين أو الحالة المدنية التي يتبعونها.و يجب الاعتراف بشخصيتهم المميزة و احترامها.
3)يعفى الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام في خلال خمس سنوات من الخدمة العسكرية.
4)للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، نصيب عادل في إدارة الشؤون العامة سواء أكان ذلك في شؤون الجزائر العامة أم في شؤون الإدارات المحلية، و في المؤسسات و المشروعات العامة.
5)يتمتع الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام بحق الانتخاب و الترشيح في إطار دائرة انتخابية موحدة بالنسبة لجميع الجزائريين، و لهم نصيب حقيقي وعادل في التمثيل بجميع المجالس السياسية أو الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.
أ)لا يمكن أن يكون تمثيلهم أقل من صفتهم بين مجموع السكان، و ذلك في المجالس السياسية و الإدارية(مجالس الأقاليم و المجالس العامة و البلدية)ولهذا يخصص في كل دائرة انتخابية عدد من المقاعد للجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام، حسب نسبتهم في الدائرة، مهما كانت طريقة الاستفتاء.
ب)و يجب أن يكون تمثيل هؤلاء الجزائريين في المجالس الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، قائما على أساس مراعاة مصالحهم المعنوية و المادية.
أ)سيكون تمثيلهم في المجالس البلدية ،بالنسبة لعددهم في الدائرة الانتخابية.
ب)يعين معاون خاص يدعى للمشاركة في الجلسات على أن يكون رأيه استشاريا في كل قسم ،يوجد أكثر من خمسين جزائريا يخضعون للقانون المدني العام غير ممثلين في المجلس البلدي بالرغم من تطبيق نظم المادة الخامسة التي ذكرها . يصبح المرشح الجزائري الخاضع للقانون المدني العام ،و الذي يحصل على أكثر عدد من الأصوات في الانتخابات البلدية ،معاونا خاصا.
ج)بدون الإضرار بالمبادئ المذكورة في الفقرة السادسة(أ)،و في خلال الأربع سنوات التالية لاستفتاء تقرير المصير ، ستتولى المجالس البلدية إدارة مدينتي الجزائر ووهران و سيختار رئيس هذه المجالس أو نائبه الجزائيين الذين يخضعون للقانون المدني العام. و في خلال هذه المدة تقسم مدينتنا الجزائر ووهران إلى أقسام من المجالس البلدية لا يقل عددها عن عشرة أقسام بالنسبة للجزائر و ستة أقسام بالنسبة لوهران.و في الأقسام التي تزيد فيها نسبة الجزائريين 50 %الذين يخضعون للقانون المدني العام تؤول السلطة إلى هذه الفئة.
7)ستوجد في مختلف فروع الوظائف العامة نسبة عادلة من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام.
8)للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام الحق في التمسك بقانون الأحوال الشخصية غير الإسلامي، حتى يصدر قانون مدني في الجزائر سيشتركون في وضعه.
9)توضع الضمانات المحددة التالية في القانون ،دون المساس بالضمانات الموجودة و ذلك فيما يختص بتكوين الهيئة القضائية الجزائرية لتنظيم مشاركة الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام في الوظائف العامة:
أ)يشترك القضاء مستقبلا في الجزائر، في جميع الأحوال بالنسبة للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، على ما يلي: درجتي القضاء و يتضمنان:
المحلفين في القانون الجنائي.- طرق الترافع القانونية سواء للنقض أو لتخفيف الحكم، كل ذلك في الأمور المتعلقة بقضاء التحقيق.
ب) بالإضافة إلى ذلك تسري على جميع أراضي الجزائر القوانين التالية:
أ) في الحالات التي سيطبق فيها قانون العقوبات على جزائري خاضع للقانون المدني العام، يجب أن يوجد قاض جزائري في نفس الفئة.إذا حكم في القضية محلفون يكون ثلثاهم على الأقل من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام.
ب)إذا حكم قاض في قضية جنائية و كان أمامه من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، يعين مساعد له من نفس الفئة و يكون رأيه استشاريا.
ج)تعرض جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، على هيئة قضائية أغلبها من نفس الفئة.
د)في جميع القضايا التي تتطلب وجود قاض أو أكثر من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، يجوز أن ينوب عنهم القضاة الفرنسيون المنتدبون بالجزائر طبقا لاتفاقية التعاون الفني.
10)تضمن الجزائر حرية المعتقدات و حرية إقامة الشعائر الكاثوليكية و البروتستنتية و اليهودية و تكفل لهذه الطوائف حرية تنظيمها و ممارستها لعقائدها و حرية تعلمها هذه العقائد، كما تكفل حرمة أماكن العبادة.
أ)تنشر النصوص الرسمية أو تبلغ باللغة الرسمية و باللغة الوطنية أيضا.و تستخدم اللغة الفرنسية في المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية و بين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام. و لهؤلاء الجزائريين الحق في استخدام اللغة الفرنسية، خاصة في الحياة السياسية، و الإدارية و القضائية.
ب)للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام حرية الاختيار بين مختلف منشآت التعليم و أنظمته.
ج)للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، مثل غيرهم من الجزائريين، الحرية في إنشاء و إدارة المؤسسات التعليمية.
د)يستطيع الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام أن يلتحقوا بالأقسام الفرنسية التي ستنظمها الجزائر في منشأتها التعليمية، طبقا للنظم المنصوص عليها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي.
ه)تخصص الإذاعة و التلفزيون جزءا من إذاعتها باللغة الفرنسية يتناسب مع أهمية هذه اللغة في الجزائر.
12)لا يجوز التمييز في المعاملة إزاء الأموال التي تخص الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، و خاصة في أحوال الاستيلاء و التأميم و الإصلاح الزراعي و فرض الضرائب يتبع أي انتزاع للملكية بتعويض عادل محدد من قبل.
13)لن يكون في الجزائر أي تمييز بشأن التعيين في الوظائف أو أي مهنة، فيما عدا المهن التي تتطلب كفاءة خاصة.و تكفل الجزائر حرية إنشاء الجمعيات و الحرية النقابية.
14)للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام الحق في إنشاء الجمعيات و النقابات و الانضمام إليها باختيارهم.

الفصل الثالث:المشاركة في تطبيق الضمانات

ينتسب الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام،إلى أن ينفذ القانون ،إلى منظمة للضمانات تعرف بها هيئة عامة ينظمها القانون الجزائري و هدفها:
المرافعة أمام المحاكم بما في ذلك" محكمة الضمانات "للدفاع عن الحقوق الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام و خاصة الحقوق المذكورة في هذا التصريح. - الاشتراك في السلطات العامة. - إدارة المنشآت الثقافية و الهيئات الخيرية. و يدير هذه الهيئة ،حتى تنفذ السلطات الجزائرية المسؤولة عن القوانين لجنة مكونة من تسعة أعضاء. تعين كل فئة من الفئات التالية ثلاثة منهم:
ممثلو الحياة الثقافية، و ممثلو القضاء، و المحامون. يساعد اللجنة الإدارية سكرتارية، مسؤولة أمامها ،تستطيع إنشاء فروع محلية في مختلف الأماكن.
هذه الهيئة، ليست حزبا أو هيئة سياسية، و لا تشترك في الاستفتاء و يتم تشكيلها بعد تطبيق هذا الإعلان.

الفصل الرابع:محكمة الضمانات

تحال جميع المنازعات إلى محكمة الضمانات، عند طلب أحد الطرفين المتنازعين تتكون هذه المحكمة من: أربعة قضاة جزائريين، اثنان منهم خاضعون للقانون المدني العام و تعينهما الحكومة الجزائرية. رئيس، تعينه الحكومة الجزائرية باقتراح من القضاة الأربعة، و يجوز للمحكمة أن تقوم بمداولاتها إذا اجتمع على الأقل ثلاثة من خمسة أعضاء. تستطيع أن تأمر بإجراء تحقيق. تستطيع أن تلغي أي لائحة أو قرار شخصي مخالف لإعلان الضمانات. تستطيع الإدلاء برأيها في أحوال التعويض. تكون أحكامها نهائية.

الجزء الثالث:الفرنسيون المقيمون في الجزائر بصفة أجانب

يستفيد هؤلاء الفرنسيون، باستثناء الدين يتمتعون بالحقوق المدنية الجزائرية، باتفاقية خاصة بالإقامة طبقا للمبادئ التالية:
1)يستطيع الرعايا الفرنسيون الدخول إلى الجزائر و الخروج منها، بإبراز بطاقتهم الشخصية الفرنسية أو جواز سفر ساري المفعول.يمكنهم التجول بحرية في الجزائرو تحديد إقامتهم في المكان الذي يختارونه.
يستطيع الرعايا الفرنسيون المقيمون في الجزائر و يرغبون في مغادرتها للإقامة في بلد أخر ،حمل أموالهم المنقولة و تصفية غير المنقولة منها ،و تحويل رؤوس أموالهم طبقا للشروط التي نص عليها الباب الثالث من إعلان المبادئ الخاصة

بالتعاون الاقتصادي و المالي.و في إمكانهم الاحتفاظ بحق الاستفادة بحقوقهم في المعاش المكتسب من الجزائر،طبقا للشروط التي ينص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي و المالي.

2)يستفيد الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري من المساواة في المعاملة مع الوطنين و ذلك فيما يختص بالأمور التالية: التمتع بالحقوق المدنية العامة. حرية ممارسة جميع المهن في إطار القوانين الخاصة بممارستها بصفة فعلية، و خاصة بالنسبة لإدارة و إقامة المشروعات. الاستفادة من التشريع الخاص بالمعنوية و الضمان الاجتماعي. حق الحصول أو التنازل عن الممتلكات المنقولة و غير المنقولة، و حق التصرف فيها.التمتع بها مع مراعاة النظم الخاصة بالإصلاح الزراعي.

3).أ)أن يتمتع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري بجميع الحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب)للفرنسيين الحق في استعمال اللغة الفرنسية في جميع علاقاتهم مع القضاء و الإدارات.

ج)يستطيع الفرنسيون فتح و إدارة منشآت خاصة للتعليم و الأبحاث في الجزائر، طبقا للنظم التي نص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي.

د)تفتح الجزائر أبواب مؤسساتها التعليمية للفرنسيين.للفرنسيين الحق في المطالبة بالالتحاق بالتعليم المجاني بالأقسام المذكورة في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي.

4)يوضع الرعايا الفرنسيون و أموالهم و مصالحهم نحن حماية القوانين التي يكفلها مبدأ حرية القضاء، مع الإعفاء من الضمان.

5)لا يمكن اتخاذ أي إجراء تعسفي منطوي على التمييز ،خاص بأموال و مصالح و حقوق الرعايا الفرنسيين ، و لن يحرم أحد من حقوقه بدون تعويض عادل يحدد من قبل. يخضع قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للفرنسيين، بما في ذلك نظام الميراث، للقانون الفرنسي. يحدد القانون الجزائري الحقوق المدنية و السياسية التي اعترف بها للرعايا الفرنسيين في القطر الجزائري، كما يحدد شروط قبولهم في الوظائف العامة. يستطيع الرعايا الفرنسيون المساهمة في إطار القانون الجزائري في نشاط النقابات المهنية و المنظمات التي تمثل المصالح الاقتصادية. تتمتع الجمعيات المدنية و التجارية في القطر الجزائري، الخاضعة للقانون الفرنسي التي يكون مقرها في فرنسا و لها أو سيكون لها نشاط اقتصادي في الجزائر بجميع الحقوق المذكورة في هذا النص و يمكن أن يكون لها شخصيتها المعنوية. يستطيع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري ،الحصول على امتيازات و تراخيص و اذرنات إدارية ،و إقامة أسواق عامة بنفس الشروط التي يعمل بها الرعايا الجزائريون. لا يجوز إخضاع الفرنسيين في القطر الجزائري لالتزامات أو ضرائب أو رسوم مهما كانت تسميتها، تختلف عما يخضع له الرعايا الجزائريين. تتخذ فيما بعد إجراءات أخرى لمنع التهرب من دفع الضريبة و لتجنب الضرائب المزوجة. يستفيد الرعايا الفرنسيين في القطر الجزائري بنفس الشروط التي يخضع لها الرعايا الجزائريون، الخاصة بجميع الإجراءات التي تلزم الدولة أو الهيئات العامة بتعويض الأفراد عن الخسائر التي تصيبهم سواء في أشخاصهم أو ممتلكاتهم. لا يجوز طرد أحد الرعايا الفرنسيين لخطورته على الأمن، دون إخطار الحكومة الفرنسية مقدما، إلا عند الضرورة القصوى، و ذلك بقرار مسبق، و يترك لمن ينطبق عليه قرار الطرد وقت كاف لتسوية شؤونه الهامة و تصان أموالهم و مصالحه تحت مسؤولية الجزائر.

و سيتفق على نظم مكملة ، تكون موضوع اتفاقية تالية.

إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي و المالي

مقدمة

يقوم التعاون بين فرنسا و الجزائر في المجال الاقتصادي و المالي على أساس التعاقد مطابقا للمبادئ التالية:

1)تضمن الجزائر مصالح فرنسا و حقوق الأشخاص الطبيعية و المعنوية.

2)تتعهد فرنسا في المقابل ذلك بتقديم معونتها الفنية و الثقافية و المساعدات المالية للتنمية

الاقتصادية و الاجتماعية ، بمقدار يتناسب مع أهمية المصالح الفرنسية في الجزائر.

3)في إطار هذه التعهدات المتبادلة ستقوم بين فرنسا و الجزائر علاقات لها مركزها الممتاز و بخاصة في مجال المبادلات و النقد.

الباب الأول :مساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر

المادة1: ستواصل فرنسا تقديم مساعدتها الفنية، و عونها المالي، للمساهمة بصفة مستديمة في استمرار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر. ستقدر هذه المعونة خلال فترة من ثلاث سنوات قابلة للتجديد، على أساس البرامج التي يجرى تنفيذها حاليا و بنفس الشروط.

المادة2: ستخصص المساعدة المالية و الفنية، خاصة لدراسة أو تنفيذ أو تحويل مشروعات الاستثمارات العامة أو الخاصة التي تقدمها السلطات الجزائرية المختصة،لإعداد الموظفين و الفنيين الجزائريين، و لإرسال الفنيين الفرنسيين.

تنطبق هذه المساعدة أيضا على الإجراءات الانتقالية التي تتخذ لتسهيل عودة السكان الذين وضعوا في معسكرات التجميع ، إلى أعمالهم: من الممكن أن تتخذ هذه المساعدة تبعا للحالة ، شكل مساعدات عينية أو قروض أو مساعدات أو مساهمة مالية.

المادة3 : تتعاون السلطات الجزائرية و الفرنسية المختصة في العمل على تحقيق فعالية المساعدات ، و انجاز الأغراض التي خصصت من أجلها.

المادة4: لكيفية التعاون في المجال الإداري و الفني تنظيم خاص.

الباب الثاني:المبادلات

المادة5:تقع المبادلات مع فرنسا في إطار استقلال الجزائر التجاري و الجمركي، و على أساس تبادل المنافع و المصالح، و يستفاد بنظام خاص، يتفق مع علاقات التعاون بين البلدين.

المادة6: و سيحدد هذا القانون:- نظام الأفضلية الجمركية أو الإعفاء من ضريبة الجمارك.- سهولة تصريف فائض المنتجات الجزائرية في فرنسا، عن طريق تنظيم أسواق لبعض المنتجات و تحديد الأسعار.- القيود التي تفرض على حرية تداول البضائع، و ذلك لمبررات خاصة مثل:نمو الاقتصاد القومي ،حماية الصحة العامة،القضاء على الغش.

شروط الملاحة الجوية و البحرية بين البلدين من أجل تشجيع تطوير و استخدام أسطولي البلدين.

المادة7: يتمتع الرعايا الجزائريون المقيمون في فرنسا و خاصة العمال بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون فيما عدا الحقوق السياسية.

الباب الثالث:العلاقات النقدية

المادة8:تدخل الجزائر في منطقة الفرنك و تحدد علاقاتها مع هذه المنطقة بالتعاقد على أساس المبادئ المذكورة في المواد9،10 ،11 التالية.

المادة9 :تتم عمليات تحويل النقد الجزائري إلى نقد فرنسي و بالعكس، و عمليات التحويل بين البلدين طبقا لأسعار التعادل الرسمية التي يعترف بها صندوق النقد الدولي.

المادة10:تستفيد التحويلات الموجهة إلى فرنسا بنظام حرية التحويل ، و يجب أن تكون المبالغ الإجمالية، و تتابع عمليات التحويل متماشية مع متطلبات النمو الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر، و كذلك مع مقدار دخل الجزائر في الفرنك، المستخلص في العون المالي الفرنسي. و من أجل تطبيق هذه المبادئ و لحماية الجزائر من نتائج المضاربة، تتباحث فرنسا مع الجزائر بواسطة لجنة مشتركة تجمع السلطات النقدية في البلدين.

المادة 11:تجدد الاتفاقيات الخاصة بالتعاون النقدي بين فرنسا و الجزائر بصفة خاصة مايلي:- إجراءات تحويل امتيازات إصدار النقد، و شروط ممارسة هذه الامتيازات خلال المدة التي ستسبق وضع نظام الإصدار الجزائري، و التسهيلات اللازمة لإقامة مؤسسة لإصدار النقد.

- العلاقات بين المؤسسة و بنك فرنسا فيما يخص شروط اشتراك الجزائر في الخزينة العامة، و حق الأفراد في سحب المبالغ الخاصة بهم بالعملات، و منح المبالغ الإضافية بالعملات، و نظام الأموال الجزائرية بالفرنكات الفرنسية المطابق لحقوق السحب بالعملات،و إمكانية عدم غطاء بالفرنكات الفرنسية.

الباب الرابع : ضمانات الحقوق المكتسبة و التعهدات السابقة

المادة12 :تكفل الجزائر داخل أراضيها بدون أي تمييز التمتع بالحقوق الموروثة كما كانت قبل تقرير المصير و لن يحرم أحد من هذه الحقوق إلا إذا حصل على التعويض الكافي المحدد من قبل.

المادة13:و في إطار الإصلاح الزراعي ستقدم فرنسا مساعدة خاصة للجزائر من أجل تعويض ممتلكات الرعايا الفرنسيين كليا أو جزئيا. و على أساس خطة تعويض ترسمها السلطات الجزائرية المختصة ستحدد كيفية هذه المساعدة بالاتفاق بين البلدين، بطريقة توفق بين تنفيذ السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر و بين التدرج الطبيعي للمساعدة المالية التي ستقدمها فرنسا.

المادة 14: تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين أو النقل التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية للبحث و للاستغلال أو النقل للهيدروكاربور سائلا أو غازيا و المواد المعدنية الأخرى و ذلك في الولايات الجزائرية الثالث عشرة الواقعة في الشمال. يبقى نظام هذه الامتيازات على ما كان عليه عند وقف إطلاق النار. و تنطبق هذه المادة على مجموع امتيازات التعدين أو النقل الصادرة عن فرنسا قبل تقرير المصير و بعد وقف إطلاق النار تصدر فرنسا

تراخيص للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها.

المادة15 :تضمن الحقوق المكتسبة من تاريخ تقرير المصير الخاصة بمعاشات التعاقد أو العجز لدى المؤسسات الجزائرية. تستمر هذه الهيئات في ضمان استمرار دفع معاشات التعاقد أو العجز و تحملها بصفة نهائية، و طرق استبدالها، يتفق على ذلك بين السلطات الفرنسية و الجزائرية، و تضمن حقوق معاشات التقاعد أو العجز المكتسبة لدى هيئات فرنسية.

المادة 16: تسهل الجزائر عملية دفع المعاشات المستحقة على فرنسا للمحاربين القدماء و المتعاقدين .و ستصرح للمرافق الفرنسية المختصة بمتابعة نشاطها في أرض الجزائر بشأن دفع المعاش و العناية بالعجزة و علاجهم.

المادة 17: تضمن الجزائر للشركات الفرنسية القائمة في أراضيها و للشركات التي يكون معظم رأس مالها في أيدي أشخاص فرنسيين معنويين و حقيقيين الممارسة الطبيعية لنشاطها و ذلك بشروط من شأنها إبعاد أي تمييز يضرها.

المادة 18: تتحمل الجزائر الالتزامات و فوائدها التي ارتبطت بها السلطات الفرنسية المختصة سواء باسمها أو باسم المؤسسات العامة الجزائرية.

المادة 19:تنقل عقارات الدولة في الجزائر إلى الدولة الجزائرية، و يستثنى من ذلك العقارات التي يرى أنها ضرورية لعمل المرافق المؤقتة أو الدائمة، و ذلك بالاتفاق مع السلطات الجزائرية.

و تنقل إلى الحكومة الجزائرية ملكية المؤسسات العامة و الشركات التي تملكها الدولة كما تقوم الحكومة الجزائرية بإدارة المرافق العامة بالجزائر. و يطبق نقل الملكية على الأصول الموروثة الخاصة بإدارة المرافق العامة بالجزائر ويطبق أيضا على ما هو خاص بالمرافق و ليس بذات قيمة. ستحدد اتفاقية خاصة شروط إتمام هذه العمليات.

المادة 20: باستثناء ما هو متفق عليه بين فرنسا و الجزائر فإن الاعتمادات و الديون المقيمة بالفرنك بتاريخ تقرير المصير ، بين الأفراد الحقيقيين و المعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص ، تحتسب مقيمة بعملة مكان التعاقد.

إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

مقدمة

في إطار السيادة الجزائرية، تتعاهد كل من الجزائر و فرنسا بالتعاون من أجل ضمان مواصلة الجهود الخاصة باستغلال ثروات باطن الأرض بالصحراء.

تخلف الجزائر فرنسا في حقوقها و امتيازاتها و التزاماتها كسلطة عامة لها حق التصريح بتطبيق قانون التعدين و النفط بالصحراء مع وضعها في اعتبار الأوضاع المبنية في الباب الثالث من هذا التصريح.

تتعاهد كل من الجزائر و فرنسا كل فيما يخصها، بالمحافظة عل المبادئ الخاصة بالتعاون التي ورد ذكرها فيما سبق و العمل على احترام تطبيق النظم التالية:

الباب الأول : الهيدروكاربور السائل و الغازي

أ)ضمان الحقوق المكتسبة و امتدادها

البند1:تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بعقود التعدين و النقل، التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية ، طبقا لقانون نفط الصحراء,تتعلق هذه الفترة بمجموع عقود التعدين و النقل التي منحتها فرنسا قبل تقرير المصير، و مع ذلك فإنه بعد وقف إطلاق النار لم تصدر فرنسا تراخيص جديدة، للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك، إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها.

أ)يقصد بامتيازات التعدين و النقل ما يلي: 1)تراخيص التنقيب.

2)تراخيص التنقيب المسماة بتراخيص (د)

3)التراخيص المؤقتة للاستغلال.

4)امتيازات الاستغلال و الاتفاقيات الخاصة بذلك.

5)الموافقة على المشروعات الخاصة بأعمال نقل الهيدروكاربور و تراخيص النقل الخاص بذلك.

ب) يقصد بقانون نفط الصحراء مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب و الاستغلال و نقل الهيدروكاربور الناتج في ولايتي الواحات و ساورا ، حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل.

البند 2:يحدد قانون نفط الصحراء و النظم المذكورة في هذا النص ، حقوق و التزامات حاملي تراخيص التعدين و النقل المشار إليها في الفقرة الأولى السابقة و حقوق الأشخاص الحقيقيين و المعنويين التي منحت لهم بمقتضى الاتفاقيات و العقود الموافق عليها في الجمهورية الفرنسية.

البند3: يمارس حملة تراخيص التعدين حقهم بالشروط الاقتصادية العادية حسب توصيات مؤسسة التعدين الخاصة بتحديد رسم النقل ، و ذلك فيما يتعلق بالنقل العادي أو بواسطة الأنابيب و التوصيات الخاصة بإنتاج الهيدروكاربور السائل و الغازي و تأمين نقله و ضمان تصديره.

البند4 :يمارس صاحب الامتياز و شركائه في إطار مؤسساتهم الاقتصادية الخاصة بهم أو المنظمة التي اختاروها ، حقهم في التصرف بحرية في الإنتاج سواء بالبيع أو المقايضة أو الاستخدام في الجزائر أو تصديره ، مع مراعاة سد حاجات الاستهلاك المحلي للجزائر و معامل التكرير المحلية.

البند5 :يجب أن يكون سعر التبادل و تقييم النقد الخاص بالعمليات التجارية أو المالية مطابقا للتقييم المعترف به من صندوق النقد الدولي.

البند6 :تطبق هذه النظم بدون أي تمييز على جميع حملة تراخيص التعدين و النقل و شركائهم مهما كان وضعهم القانوني و بدون النظر إلى أصل و توزيع رؤوس أموالهم و جنسيتهم و مركزهم الاجتماعي.

البند 7: تمتنع الجزائر على القيام بأي خطوة من شأنها رفع التكاليف أو وضع عقبة أمام ممارسة الحقوق التي سبق ذكرها ، مع مراعاة الظروف الاقتصادية العادية و لم تمس الحقوق و مصالح المساهمين و حاملي الحصص أو الدائنين لأصحاب تراخيص التعدين و النقل أو شركائهم أو المشروعات التي تعمل لحسابهم.

ب) الضمانات المستقبلية(امتيازات التعدين و النقل الجديدة)

البند8 :تمنح الجزائر في خلال ستة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم، الأولوية للشركات

الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب و الاستغلال في حالة تساوي العروض المقدمة الخاصة بالمناطق التي لم تخصص بعد للاستغلال أو أصبحت معدة.

يحدد القانون الجزائري نظام العمل فيها مع احتفاظ الشركات الفرنسية بنظام قانون نفط الصحراء المشار إليه في الفقرة رقم 1 السابقة ، و ذلك فيما يتعلق بامتيازات التعدين التي تدخل تحت ضمان الحقوق المكتسبة.

يقصد بالشركات الفرنسية في هذه الفقرة الشركات التي تخضع لإشراف أفراد حقيقيين أو معنويين من الفرنسيين.

البند 9:لا تقدم الجزائر على أي إجراء تمييزي يمس بمصالح المؤسسات الفرنسية و شركائها المعنيين بالمد عن المحروقات السائلة أو الغازية و استغلالها

ج) نظم عامة:

البند 10:تتم بعملة الفرنك ، عمليات بيع و شراء الهيدروكاربور الناتج من الصحراء،و المعد مباشرة أو بع التعديلات الفنية ،لتموين فرنسا أو البلاد الأخرى الداخلة في منطقة الفرنك لتصدير هيدروكاربور الصحراء خارج منطقة الفرنك، يطرح للمناقشة الحرة، و تستفيد الجزائر من النقد الأجنبي الناتج عنه. تحدد كيفية تطبيق هذا المبدأ اتفاقيات التعاون النقدي التي أشرنا إليها في المادة 11 من الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الاقتصادي و المالي.

الباب الثاني :المواد المعدنية الأخرى

البند 11:تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحتها الجمهورية الفرنسية و المتعلقة بالمواد المعدنية الأخرى غير الهيدروكاربور.

يبقى نظام هذه الامتيازات مطابقا للنظم المطبق عند وقف إطلاق النار.

و تختص هذه الفقرة بمجموعة امتيازات التعدين التي أصدرتها فرنسا قبل تقرير المصير ولن تصدر فرنسا تراخيص جديدة للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها.

البند 12:تستطيع الشركات الفرنسة أن تطلب منحها تراخيص و امتيازات جديدة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى ، و ستتمتع الشركات الفرنسية بمعاملة مماثلة لتلك التي تتمتع بها الشركات الأخرى و ذلك فيما يختص بممارسة الحقوق المترتبة على امتيازات التعدين.

الباب الثالث :الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

البند13:يعهد باستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء إلى هيئة فرنسية جزائرية طبقا للشروط المبينة في الفقرة التالية:

البند 14: تؤسس الجزائر و فرنسا هذه الهيئة و ستشكل عند تنفيذ هذا الاتفاق يدير الهيئة مجلس مكون من عدد متساو من ممثلي الدولتين المؤسستين و لكل عضو في المجلس، بما في ذلك الرئيس ، صوت واحد. يناقش المجلس أوجه نشاط الهيئة المختلفة ، و تتخذ القرارات بأغلبية الثلثين و ذلك فيما يتعلق بالأمور التالية: _ تعيين الرئيس و المدير العام.

_ تقرير النفقات التي ستأتي في الفقرة_16_

و تتخذ القرارات الأخرى بالأغلبية المطلقة. يشترط عند اختيار الرئيس و المدير العام أن يكون أحدهما جزائري الجنسية و الأخر فرنسي الجنسية.

يحدد المجلس اختصاصات كل من الرئيس و المدير العام.

البند 15: للهيئة شخصيتها المدنية و استقلالها المالي، و تحت تصرفها جهاز فني و إداري، و للدولتين المؤسستين الأفضلية في تشكيل أفراده.
البند 16: على الهيئة مهمة استثمار ثروات باطن الأرض، و لهذا الغرض تهتم بصفة خاصة بالتنمية و بمجموع الأعمال اللازمة لأوجه نشاط التعدين، و تقرر الهيئة في كل عام مشروع برنامج خاص بالمصاريف و الدراسة و الصيانة و الحصر، يجوز قبول الدولتين المؤسستين.
البند17: يحدد دور الهيئة في مجال التعدين كالأتي:
1)تضع الجزائر بعد أخذ رأي الهيئة، النصوص ذات الصفة القانونية أو الرسمية الخاصة بنظام التعدين أو النفط.
2)تبحث الهيئة طلبات تراخيص التعدين و الحقوق المترتبة عليها و تقر الحكومة الجزائرية الاقتراحات التي تعرضها الهيئة و تمنح تراخيص التعدين.
3)تكفل الهيئة الرقابة الإدارية على الشركات سواء كانت ذات تراخيص أو عقد امتياز.
البند 18:نفقات الهيئة تشمل الأتي:نفقات التشغيل
_نفقات صيانة المنشآت القائمة
_نفقات التجهيز الجديد.
و تتكون موارد الهيئة من مساهمة الدولتين العضوتين ، كل بنسبة عدد أعضائه في مجلس الإدارة.تكمل هذه الموارد بمبلغ إضافي من الحكومة الجزائرية لا يقل عن 12 من إنتاج النفط الخاص بالحكومة الجزائرية، و ذلك في خلال ثلاث سنوات قابلة للتجديد من تاريخ تقرير المصير.

الباب الرابع :التحكيم

جميع التنظيمات المخالفة و الدعاوى و المنازعات بين السلطة العامة و أصحاب الحقوق المذكورة في الباب الأول(أ)السابق، يكون مرجعها النهائي هيئة تحكيم دولية يكون تنظيمها و عملها طبقا للمبادئ التالية:
يحدد كل فريق من المتخاصمين حكما، و يختار الحكمان ثالثا يكون هو رئيس المحكمة، و في حالة عدم الاتفاق على هذا التحد يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يقوم بهذا التحديد بناء على طلب الطرف الأسبق إليه.تبت المحكمة في الأمور بأغلبية الأصوات. يرفض رفع الدعوة ثانية. يعتبر الحكم نافذا بدون الحاجة إلى إصدار أوامر بالتنفيذ في أراضي الطرفين .يعتبر الحكم نافذا خارج أراضي الطرفين خلال الثلاثة أيام التي تلي النطق بالحكم.

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي

الباب الأول :التعاون

المادة1 :تتعهد فرنسا، في حدود إمكانياتها، بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم و في التدريب المهني و البحث العلمي في الجزائر .و في إطار المعونة الثقافية و العلمية و الفنية، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر هيئة التدريس و الفنيين و المتخصصين و الباحثين الذين تحتاج إليهم في التعليم و التفتيش و تنظيم الامتحانات و المسابقات و سير المرافق الإدارية و الأبحاث .تقدم لهذه الهيئة التسهيلات و الضمانات اللازمة لإتمام رسالتها، و تسير طبقا للنظام المنصوص عليه في الاتفاق الخاص بمبادئ التعاون الفن.
المادة 2: لكل من البلدين حق إقامة منشآت تعليمية و معاهد جامعية في البلد الأخر.سيكون التعليم مطابقا لمناهج و جداول و أساليب التربية الخاصة بكل بلد، و يمنح شهاداته الخاصة به ، و يكون لرعايا الدولتين حرية الالتحاق بهذه المدارس، و المعاهد. تحتفظ فرنسا في الجزائر بعدد من المنشآت التعليمية و سيتم باتفاق خاص بين الدولتين وضع قائمة بمباني التعليم و شروط توزيعها بينهما.ستتضمن المناهج التي تسير عليها هذه المنشآت التعليمية ،تعليم اللغة العربية في الجزائر و اللغة الفرنسية في فرنسا.
يحدد اتفاق خاص كيفية مراقبة هذه المنشآت في البلد الذي توجد فيها.
يعلن مقدما قبل إقامة منشأة تعليمية في إحدى البلدين حتى تعطى الفرصة لسلطات إحدى البلدين بإعداد ملاحظتها و اقتراحاتها للوصول بقدر الإمكان إلى اتفاق بشأن كيفية إقامة هذه المنشآت التعليمية. تلحق المنشآت المقامة بكل بلد بمكتب ثقافي وجامعي. يسهل كل بلد مهمة المرافق و الأشخاص المكلفين بإدارة و مراقبة منشآت بلادهم في البلد الأخر.
المادة3 :يفتح كل بلد أبواب منشآت التعليم العامة أمام تلاميذ و طلاب البلد الأخر.و إذا كان عدد التلاميذ كافيا في إحدى هذه المنشآت يستطيع كل بلد أن ينظم داخل منشأته التعليمية أقساما خاصة تتبع نفس البرامج و الجداول و النظم المتبعة في التعليم العام في البلد الأخر.
المادة4 :تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الوسائل اللازمة لمساعدتها في تطوير التعليم العالي و البحث العلمي، و ليجعل التعليم في هذه المجالات في مستوى التعليم بالجامعات الفرنسية.تنظم الجزائر في جامعتها، في حدود إمكانياتها دراسة ذات أسس مشتركة مع الجامعات الفرنسية من حيث البرامج و الدراسة و الامتحانات.
المادة5 :للدرجات و الشهادات العلمية الصادرة في الجزائر و فرنسا و التي تخضع لنفس البرامج و الدراسة والامتحانات، قيمتها في البلدين.
تجري معادلة للدرجات و الشهادات العلمية التي تخضع لبرامج دراسية و امتحانات مختلفة و ذلك باتفاقات خاصة.
المادة6 :في استطاعة رعايا كل من البلدين سواء كانوا أشخاصا معنويين أو حقيقيين فتح منشآت تعليمية خاصة في البلد الأخر مع مراعاة القوانين و النظم الخاصة بالنظام العام و آداب السلوك و الصحة، و الشروط الخاصة بالشهادات و أي شرط أخر يمكن الاتفاق عليه.
المادة7 :يسهل كل بلد لرعايا البلد الأخر الالتحاق بمنشآت التعليم و البحث التابعة لها، و ذلك بتنظيم التدريب و جمع الوسائل المناسبة كمنح للدراسات و الأبحاث كالإعارات التي تمنح لمستحقيها بواسطة سلطات بلدهم بعد أخذ رأي المسؤولين في كل من البلدين.
المادة8 :يكفل كل من البلدين في لأرضه، لأعضاء هيئة التعليم العام و الخاص للبلد الأخر الحريات التي تقتضيها التقاليد الجامعية.

الباب الثاني : التبادل الثقافي

المادة9 :يسهل كل من البلدين في أرضه، دخول و نشر جميع وسائل التعبير عن الرأي خاصة بالبلد الأخر.
المادة 10: يشجع كل من البلدين في أرضه دراسة اللغة و التاريخ و الحضارة الخاصة بالبلد الأخر .و يسهل الدراسات التي تجري في هذه الميادين و المهرجانات الثقافية التي ينظمها البلد الأخر.
المادة11: يحدد اتفاق مشترك فيما بعد ،كيفية المساعدة الفنية التي تقدمها فرنسا للجزائر في ميدان الإذاعة و التلفزيون و السينما.
المادة 12: تنطبق المساعدة المذكورة في باب التعاون الاقتصادي و المالي في المجالات المشار إليها في هذا التصريح.

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني

المادة1 :تتعهد فرنسا بما يلي:
أ)تقديم مساعدتها الفنية، و تكفل للجزائر حصولها على المعلومات الخاصة بالدراسات و الأبحاث و التجارب.
ب)وضع هيئات للدراسات و الأبحاث و التجارب تحت تصرف الجزائر في حدود إمكانياتها للقيام بأعمال محددة للحكومة الجزائرية تبعا لإرشاداتها، و للقيام بدراسات و المساهمة في تنفيذ أو إقامة أو إعادة تنظيم أحد المرافق.
ج)فتح أبواب منشآت التعليم و الدراسات.العملية أمام المرشحين الذين تقدمهم السلطات الجزائرية و توافق عليهم السلطات الفرنسية، كما تتعهد فرنسا بتنظيم أوقات التدريب و دورات الدراسة و الإعداد، تعقد في المدارس العلمية و في المراكز الخاصة و في الإدارات العامة.
د)وضع أعضاء فرنسيين تحت تصرف الجزائر، في حدود إمكانياتها لتقديم المعونة في المجالين الإداري و الفني.
المادة2 :من أجل استمرار الخدمات و تسهيل تنظيم التعاون الفني تتعهد السلطات الجزائرية بما يلي: تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسماء الموظفين الفرنسيين الذين تنوي الاستغناء عنهم و تطلعها أيضا على قائمة بالوظائف التي تريد أن تعهد بها إلى موظفين فرنسيين. ألا يستغنى عن الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يمارسون أعمالهم حتى يوم تقرير المصير إلا بعد أن تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسمائهم و بعد إخطار الذين يعنيهم الأمر و ذلك بشروط يحددها اتفاق خاص سابق.
المادة3 :يعتبر الموظفون الفرنسيون غير المتمتعين بالحقوق المدنية الجزائرية الذين كانوا يمارسون أعمالهم حتى يوم تقرير المصير و كانوا في مناصب لا تنوي السلطات الجزائرية إلغائها يعتبر هؤلاء الموظفون خاضعين للسلطات الجزائرية في إطار التعاون الفني، إلا إذا رغبوا عكس ذلك.
المادة4:سيعد باتفاق مشترك كشف إجمالي بعد الرجوع إلى الكشوف التي أشرنا إليها في المادة "2" عن الوظائف التي توافق الحكومة الفرنسية تزويد الجزائر بمن يشغلها. و يمكن إعادة النظر في هذا الكشف الإجمالي كل سنتين.
و سيخضع الموظفون المشار إليهم في المادة "3 " و الموظفون الذين ألحقتهما الجزائر بخدمتها طبقا للمادة "1 " للسلطات الجزائرية لمدة محددة مبدئيا بسنتين.
للسلطات الجزائرية الحق في إعادة الموظفين في أي وقت إلى حكومتهم بشروط خاصة و المدة تحددها اتفاقيات تكميلية خاصة.

تستطيع السلطات الفرنسية سحب موظفيها من الجزائر بصفة شخصية على ألا يضر ذلك بسير العمل في الجزائر.

المادة5 :يخضع الموظفون الفرنسيون الموضوعين تحت تصرف الجزائر للسلطات الجزائرية عند مباشرتهم أعمالهم .و لا يتلقون أوامر و لا يرجعون إلى سلطات غير السلطات الجزائرية التي يتبعونها نتيجة لإسناد الوظائف إليهم.

و لا يستطيعون القيام بأي نشاط سياسي في القطر الجزائري.و يمتنعون عن القيام بأي عمل يضر بالمصالح المادية أو المعنوية سواء للسلطات الجزائرية أو السلطات الفرنسية.

المادة6:تمنح السلطات الجزائرية لجميع الموظفين الفرنسيين المساعدة و الحماية التي تقدمها لموظفيها الجزائريين ،كما تكفل لهم حق تحويل مرتباتهم بالشروط المنصوص عليها في الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الاقتصادي و المالي ،و لا يمكن تعريضهم لأية عقوبة إدارية إلا بإعادتهم إلى حكومتهم و لا ينقلون إلا بعد أخذ موافقة كتابية منهم.

المادة7: ستحدد اتفاقيات تكميلية كيفية تطبيق هذه المبادئ التي أشرنا إليها.تنظم هذه الاتفاقيات، فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالموظفين، طريقة تحديد مرتباتهم و توزيع الأعمال المالية بين فرنسا و الجزائر المتعلقة بانتقال الموظف و أسرته، و التعويضات المحتملة و مساهمة الدولة في الضمان الاجتماعي و المعاش.

إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية

المادة1:تمنح الجزائر فرنسا حق استخدام قاعدة المرسى الكبير البحرية و الجوية مدة خمسة عشر عاما ابتدءا من تاريخ تقرير المصير . و في الإمكان تجديد المدة باتفاق بين البلدين

وتعترف فرنسا بالصفة الجزائرية للأرض المقام عليها قاعدة المرسى الكبير.

المادة2: تحدد قاعدة المرسى الكبير طبقا للخريطة المرفقة بهذا الإعلان.

تتعهد الجزائر بمنح فرنسا المعدات و التسهيلات اللازمة لتشغيل القاعدة في المنطقة المحيطة بها و في مراكز معينة على الخريطة المرفقة تقع في الإدارات الآتية :الأنقور، بوتليليس ،ميسرجان ،جزر حبيبة و بلان.

المادة3:يعتبر مطار "لارتيج "و منشأة أريال المبينين على الخريطة المذكورة، كجزء من قاعدة المرسى الكبير ، وذلك لمدة ثلاث سنوات ،و يتبعان نفس النظام.يمكن استخدام مطار لارتيج ، بعد تشغيل مطار بوصفر كمطار احتياطي للهبوط إذا حتمت الظروف الجوية ذلك.و سيتم بناء مطار بوصفر في ثلاث سنوات.

المادة4 :تستخدم فرنسا لمدة خمس سنوات المواقع التي توجد بها منشآت :عين أكر ،رقان و مجموعة المنشآت في كولومب ببشار و حماجير و التي تبين الخريطة المرافقة حدودها.وتستخدم كذلك المحطات الفنية التابعة لها.

تقوم الجهات الفرنسية المختصة باتخاذ الإجراءات المؤقتة بالاتفاق مع السلطات الجزائرية لتشغيل المنشآت الواقعة خارج هذه المحطات و بالأخص من حيث الحركة الأرضية و الجوية.

المادة :5 توضع تحت تصرف فرنسا تسهيلات الاتصالات الجوية على النحو التالي :خلال خمس سنوات في مطارات كولومب في بشار و ريجان ، و ستتحول بعد ذلك هذه الأراضي إلى أراضي مدنية تحتفظ فرنسا فيها بحق الاستفادة و التسهيلات الفنية و حق المرور. خلال خمس سنوات في مطارات عنابة و بوفاريك حيث ستحصل فرنسا على تسهيلات فنية و إمكانيات المرور و التموين و الإصلاح. و سيتفق كل من البديلين على التسهيلات الخاصة بهاتين المنطقتين.

المادة6 :لا تستخدم المنشآت العسكرية التي ذكرناها لأغراض هجومية.

المادة7 :سيخفض عدد جنود القوات الفرنسية العاملة تدريجيا ابتداء من يوم وقف إطلاق النار.و نتيجة لذلك سيكون عدد الجنود في مدة اثني عشر شهرا تحسب من يوم تقرير المصير ثمانية ألاف جندي. و يتم ترحيل هؤلاء الجنود إلى أوطانهم بعد انتهاء المدة الثانية و هي أربعة و عشرون شهرا. و إلى أن تنتهي هذه المدة ستوضع تسهيلات لفرنسا بالنسبة للأراضي اللازمة لتجميع و نقل القوات الفرنسية.

المادة8: تعتبر الملحقات المرفقة جزءا مكملا لهذا الإعلان.

ملحق :فيما يختص بالمرسى الكبير:

المادة1: تشمل الحقوق التي حصلت عليها فرنسا بالنسبة لقاعدة المرسى الكبير، استخدام سطح الأراضي و باطن الأرض و المياه الإقليمية و الفضاء الجوي للقاعدة.

المادة2 :للطيران الحربي الفرنسي وحده حرية الطيران في المجال الجوي لقاعدة المرسى الكبير، الذي تشرف فرنسا على حركة الطيران فيه.

المادة3 :يخضع السكان المدنيون في قاعدة المرسى الكبير لإشراف السلطات الجزائرية و ذلك فيما لا يتعلق باستخدام أو تشغيل القاعدة.

تمارس فرنسا جميع السلطات اللازمة لاستخدام و تشغيل القاعدة خاصة بشأن الدفاع و الأمن و حفظ النظام حينما يكون ذلك النظام متعلقا مباشرة بشؤون الدفاع و الأمن الخاصين بالقاعدة. كما تكفل الحكومة الفرنسية حفظ النظام و تحركات جميع المعدات الأرضية و الجوية و البحرية و تساعد السلطات العسكرية الشرطة في مهمتها.

المادة4 :ستخضع إقامة السكان الجدد في أرض القاعدة لشروط ضرورية يبينها اتفاق بين السلطات الجزائرية و السلطات الفرنسية. و إذا اقتضى الأمر، تقوم السلطات الجزائرية بإجلاء بعض أو جميع السكان المدنيين بناءا على طلب السلطات الفرنسية.

المادة5 :تسلم السلطات الفرنسية غلى السلطات الجزائرية كل شخص يخالف النظام بحيث يضر بدفاع و أمن القاعدة.

المادة6 :تكفل ، في جميع الأحوال ،حرية المرور في الطرق التي تربط بين المنشآت التي تقع حول القاعدة ،التي تربط هذه المنشآت بقاعدة المرسى الكبير.

المادة7 :تستطيع السلطات الفرنسية تأجير و شراء جميع الأملاك المنقولة و العقارية و التي تراها ضرورية.

المادة8 :تتخذ السلطات الجزائرية بناء على طلب السلطات الفرنسية ، إجراءات مصادرة أو نزع الملكية التي تراها ضرورية لوجود عمل القاعدة. و تتم هذه الإجراءات بعد دفع تعويض عادل تتحملة السلطات الفرنسية ، متفق عليه من قبل.

المادة9:تتخذ السلطات الجزائرية إجراءات ضمان تموين القاعدة بالماء و الكهرباء في جميع الأحوال ، و استخدام المرافق العامة.

المادة 10:تمنع السلطات الجزائرية قيام أي نشاط خارج القاعدة من شأنه إلحاق ضرر باستخدام القاعدة ، كما تتخذ بالاتصال بالسلطات الفرنسية جميع الإجراءات الخاصة بضمان الأمن في القاعدة.

فيما يختص بالمواقع:

المادة 11: تتعهد فرنسا في المواقع التي أشرنا إليها في المادة(4) من هذا الإعلان بإعداد هيئة الموظفين، وإعداد المنشآت ، وتقوم بصيانة المعدات و الأجهزة الفنية اللازمة لها.

المادة 12:تتعهد السلطات الفرنسية بهيئة الموظفين في مطارات ريجان و كولوب بشار و عين أمجيل و أن تقوم بصيانة المخازن و المنشآت و المعدات و الأجهزة الفنية التي تراها ضرورية.

المادة 13: تسلم السلطات الفرنسية إلى السلطات الجزائرية، كل شخص يخالف النظام العام في الأماكن و المطارات التي أشرنا إليها سابقا، أو لوجوده فيها بدون سبب.

فيما يختص بالتسهيلات الجوية

المادة 14:تملك الحكومة الفرنسية محطات رادار ،ريجيه و بوزيري،و تستعمل هذه المحطات لتأمين الملاحة الجوية العامة،مدنية كانت أو عسكرية.

المادة 15: تقوم السلطات الجزائرية بحفظ الأمن خارج المطارات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا الإعلان ،كما تتخذ كلما استدعى الأمر الإجراءات اللازمة لتشغيل المنشآت.

المادة 16: يستخدم الطيران الحربي الفرنسي، مع مراعاة نظم الملاحة الجوية، الفضاء الجوي الذي يربط بين المطارات التي لفرنسا حق استخدامها.

المادة 17: تتعاون الأرصاد الجوية الفرنسية و الجزائرية و تتبادل المساعدة.

فيما يختص بتسهيلات التنقل البري

المادة 18:يتنقل أفراد القوات الفرنسية و جميع المعدات و الأفراد المعزولين عن هذه القوات،بحرية بالطرق البرية بين جميع المراكز التي ترابط فيها هذه القوات. و لها أن تستخدم جميع السكك الحديدية و الطرق البرية الموجودة في الجزائر. يتفق مع السلطات الجزائرية بشأن التنقلات الهامة.

فيما يختص بتسهيلات التنقل البحري

المادة 19: للسفن الفرنسية التي تنقل الأفراد و العدد الحربية حق الدخول في بعض الموانئ الجزائرية. و ستنظم الحكومتان كيفية التطبيق.

المادة20: و ستنظم الحكومتان كيفية دخول السفن الحربية في اتفاق خاص.

فيما يختص بالمواصلات السلكية و اللاسلكية

المادة 21: لفرنسا حق استخدام المواصلات السلكية و اللاسلكية الخاصة بقاعدة المرسى الكبير، و المنشآت الفرنسية الواقعة في المحطات الجوية و المواقع

المذكورة في المادة(4) من هذا الإعلان.و تتعامل مباشرة مع الإتحاد الدولي للمواصلات اللاسلكية فيما يتعلق بهذا الشأن.

المادة 22: تستطيع القوات الفرنسية أن تستخدم طرق الاتصال البرقي و التليفوني بالجزائر بنفسها و خاصة شبكات" هوتزن "للمواصلات بين المراكز التالية:وهران عنابة مع مراكز اتصال شرييه سطيف كاف العقال بوزيزي. وهران كولومب بشار مع مراكز اتصال سعيدة مشرية عين الصفراء.
و يتحدد اتفاقيات لاحقة شروط استخدام المنشآت الفنية الخاصة بذلك.

فيما يختص بوضع القوات في الجزائر

المادة 23: يقصد بأفراد القوات الفرنسية التي ينطبق عليها هذا النظام:

أ)قوات الأسلحة الثلاثة التي في الخدمة ،أو المسرحة أو التي هي في عطلة بالجزائر.

ب)الموظفون المدنيون الذين يعملون مع القوات الفرنسية سواء أكان عملا ثابتا أم بعقد فيما عدا المواطنين الجزائريين.

ج)الأشخاص الذين يعيشون في كنف الفئات السابقة.

المادة24:يدخل أفراد القوات الفرنسية الجزائر و يخرجون منها بعد تقديم الأوراق التالية فقط : بطاقة تحقيق الشخصية ،مدنية أو عسكرية ،أو جواز سفر.
و بالنسبة للأفراد المدنيين بطاقة تحقيق شخصية و شهادة الانتماء إلى القوات الفرنسية ،و لهؤلاء الأفراد حق التنقل بحرية في الجزائر.

المادة 25: تلزم الوحدات و الكتائب بارتداء الزي العسكري. و سيحدد اتفاق لاحق زي الأشخاص الذين يقيمون في أماكن منعزلة. يسمح لأعضاء القوات المسلحة في حالة بعدهم عن وحداتهم لحمل السلاح بصورة ظاهرة.

فيما يختص بالنظم القضائية

المادة26 :المخالفات التي يرتكبها أفراد من القوات المسلحة من العاملين أو الموجودين داخل المنشآت الفرنسية و حينما لا تكون هذه المخالفات ضارة بمصلحة الجزائر و خاصة الأمن العام ،تكون من اختصاص المحاكم العسكرية الفرنسية. تستطيع السلطات الفرنسية أن تقبض على الأشخاص الذين يرتكبون هذه المخالفات.

المادة 27:يسلم في الحال إلى السلطات الجزائرية لمحاكمتهم الأشخاص الذين يحملون الجنسية الجزائرية وارتكبوا مخالفات داخل المنشآت.

المادة 28:كل مخالفة لم يرد ذكرها في المادة 26 التي ذكرت تكون من اختصاص المحاكم الجزائرية،و تستطيع الحكومتان مع ذلك التنازل عن ممارسة حقهما القضائي.

المادة 29:يسجن أفراد القوات المسلحة الفرنسية الذين يحاكمون أمام القضاء الجزائري. و الذين يرى ضرورة سجنهم، و يسجنون في سجون تابعة للسلطات العسكرية الفرنسية و يحضرون بعد طلب السلطات القضائية الجزائرية.

المادة 30 :و في حالة القبض على أحد أفراد القوات الفرنسية متلبسا بالجريمة، تسلمه فورا السلطات الجزائرية إلى السلطات الفرنسية لمحاكمته إذا كان ذلك من اختصاصها.

المادة 31: لأفراد القوات الفرنسية الذين يحاكمون أمام محكمة جزائرية ، الحق في ضمان العدالة التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعرف الدول الديمقراطية.

المادة32:تقدم الدولة الفرنسية التعويض العادل عن الخسائر التي أحدثتها بدون قصد القوات المسلحة و أفراد هذه القوات خلال الخدمة و التي يمكن إثباتها بوضوح و في حالة الخلاف تلجأ الحكومتان إلى التحكيم. و مع مراعاة أحكام الفقرة السابقة، تختص المحاكم الجزائرية بالنظر في المخالفات المدنية الموجهة ضد أفراد القوات المسلحة. و تقدم السلطات الفرنسية مساعدتها للسلطات الجزائرية حينما تطلب منها ذلك، لضمان تنفيذ أحكام المحاكم الجزائرية في الأمور المدنية.

فيما يختص بالنظم الاقتصادية و المالية

المادة 33: تستطيع القوات الفرنسية المسلحة و أفراد هذه القوات الحصول على الأموال و الخدمات اللازمة لهم محليا بنفس الأوضاع التي تسري على المواطنين الجزائريين.

المادة 34: تستطيع السلطات العسكرية الفرنسية أن تمتلك إدارة للبريد الحربي ذات صفة عسكرية.

المادة 35: تحدد اتفاقيات لاحقة النظم الخاصة بالضرائب.

إعلان المبادئ الخاصة بتسوية المنازعات

تحل فرنسا و الجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية سواء بالصلح أو التحكيم.تستطيع كل من الدولتين الالتجاء فورا إلى محكمة العدل الدولية إذا لم يتم الاتفاق على إجراءات هذه المحاكمات

الملحق 5:مقتطفات من نص تصريح وقف القتال للسيد بن يوسف بن خده رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية 18 مارس 1962.[1]

بســم الله الرحمان الرحيـم

"أيها الشعب الجزائري:

بعد عدة شهور من المفاوضات الصعبة والمثمرة تحقق اتفاق عام في ندوة ايفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي وهذا نصر عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقه في الاستقلال مضمونا،ونتيجة لذلك باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية فإني أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري ابتداء من يوم الاثنين19 ملرس1962على الساعة الثانية عشر بالضبط، وإنني باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصدر الأمر إلى جميع قوات جيش التحرير الوطني المحاربة بالتوقف عن العمليات العسكرية والنشاط المسلح في مجموع التراب الجزائري.....

إن الثورة الجزائرية قد انتزعت إعجاب الجميع وهي اليوم تتمتع بسمعة عالمية وبتأييد عدد كبير من الأصدقاء في العالم فإلى إخواننا العرب في المغرب والمشرق والى جميع الإفريقيين والى الأقطار الاشتراكية والى شعوب العالم الثالث والديمقراطيين في فرنسا وأوربا،فنحن مدينون بالشكر والاعتراف بالجميل عما وجدنا من طرفهم من مساندة وتأييد.

إن الكفاح البطولي الذي قام به الشعب الجزائري والساندة الدولية قد أجبرت العدو على أن يتخلى عن مواقفه القديمة وعن حلمه"بالجزائر فرنسية"وان يعترف بحتمية استقلال الجزائر.إن الاستعمار بالرغم من الوسائل التي استعملها قد انتهى به الأمر بعد سنوات طويلة من المعارك إلى التخلي حلمه بالانتصار العسكري ووجد نفسه مضطرا للدخول في المفاوضات مع الحكومة المؤقتة،وإننا إذا اعتبرنا المواقف الفرنسية التي كانت تشترط وقف القتال قبل أي تفاوض فإننا نجد أن الشعب الجزائري قد حقق في هذا الميدان نصرا عظيما،وقد تجسد هذا الانتصار على الصعيد السياسي باستقلال بلادنا بواسطة تقرير المصير الذي ستكون نهايته المنطقية والحتمية الاستفتاء.وكان من نتائج المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية فتح صفحة جديدة في تاريخ بلادنا كما كان قرار وقف العمليات العسكرية في كافة أنحاء التراب الوطني إحدى نتائج الاتفاقيات المبرمة حول ضمان تقرير المصير ومستقبل بلادنا.

وكان **مضمون هذه الاتفاقيات مطابقا لمبادئ الثورة** التي تأكدت في مناسبات عديدة والتي هي كالآتي:

1_ الوحدة الترابية للجزائر في حدودها الإقليمية الحالية الأمر الذي يبعد أي محاولة سافرة أو متسترة لتقسيم شمل الجزائر، ويبعد كذلك كل محاولة لتجزئة بلادنا وصحرائها.

2_ استقلال الجزائر:تتمتع الدولة الجزائرية بكل مهام السيادة والدفاع الوطني والدبلوماسية واختيار توجيهها الخاص على الصعيد الداخلي والصعيد الخارجي.

3_ الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري،وتخلي فرنسا عن مفهومها القاضي بأن الجزائر خليط من الجاليات المختلفة،والاعتراف بالشخصية الوطنية للشعب الجزائري ذا الثقافة العربية الإسلامية التي التحمت في لهيب المعركة من أجل الاستقلال.

4_ الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كمفاوض وحيد وممثلا حقيقي للشعب الجزائري،فرض نفسه على الواقع.

وهكذا تطورت مرحلة المفاوضات التي كانت مرتكزة في البداية على ضمانات تقرير المصير بصفة واقعية إلى مفاوضات شاملة حول مستقبل الجزائر.

---

1 سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل الاستقلال ،المصدر السابق ،ص ص 271-276.

أيها الجزائريون ! أيها الجزائريات!

فلنستعد لتحقيق الاستقلال.

إن الاستقلال ليس غاية في حد ذاته،وإنما هو فقط يسمح بتحويل وضعية بلادنا التي تمر من حالة الركود الاستعماري إلى وضعية بلد حر يخوض معركة التشييد الاقتصادي والتحرر الاجتماعي.

إن هناك مهام كبرى تنتظرنا وهي النهوض ببلد عرف الخراب بسبب ما يزيد عن سبع سنوات من الحرب وتضميد الجراح والقضاء على البطالة ومحاربة التخلف،كما انه يقع علينا تشييد مجتمع جديد يعكس وجهه الجديد الفتي الجزائر الحرة التي قدم فيها كل المواطنون مساهمتهم،وكل هذه المهام تفرض علينا من الآن بذل الجهود أكثر من ذي قبل وتعبئة جميع الطاقات والوحدة والتلاحم الكاملين،والانضباط واليقظة لإحباط مناورات الاستفزازيين ودعاة الانقسام والديماغوجية.

فعلى كل الجزائريين ملازمة حالة التأهب،وسيتم توطيد تنظيم الجماهير في الجزائر،وتدعيم الروابط السياسية والدبلوماسية التي التحمت في غضون سبع سنوات من الكفاح.

أيها الجزائريون ،أيتها الجزائريات ،

إن وقف القتال لا يعني السلم وإن مرحلة الانتقال ما هي إلا إعداد لحالة الاستقلال،غير أنها لا تعني الاستقلال،ومادام الاستقلال لم يعلن بعد والدولة وحكومة الجزائر الحرة ليستا في التراب الوطني ينبغي على الشعب والمجاهدين والمناضلين اعتبار أنفسهم في حالة تجنيد وملازمة اليقظة طيلة المرحلة الانتقالية وينبغي على كل مسؤول مناضل البقاء في منصبه.

وسيواصل شعبنا القوي بوحدته أمام العالم نضاله لبلوغ الأهداف التي سقط من أجلها مئات الآلاف من المواطنين الجزائريين

أيها الجزائريون !أيتها الجزائريات!

فلنضاعف الطاقات ولنستعد لإنشاء دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة،تسمح لنا بإرساء أسس متينة لجمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية.

يحيا الشعب الجزائري ،يحيا استقلال الجزائر.

تونس في يوم 18مارس1962.

قائمة المصادر والمراجع

أولا:المصادر:

1-الوثائق :

1-حزب جبهة التحرير الوطني: **النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1962/1954** ،وزارة الإعلام والثقافة ،الجزائر ،1979.

2-**النص الكامل لاتفاقيات ايفيان** .

2-الكتب:

2-1.باللغة العربية:

1- أجيرون (شارل روبير): **تاريخ الجزائر المعاصرة** ،تر.عيسى عصفور ،منشورات عويدات ،بيروت، 1982 .

2- البجاوي (محمد): **الثورة الجزائرية والقانون 1961/1960** ،ط2 ،دار الرائد للكتاب ،2005.

3- براهيمي(عبد الحميد): **في أصل الأزمة الجزائرية 1999/1958** ،ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2001.

4-بلحسين(مبروك): **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر_القاهرة) 1954 /1962** ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2004.

5- بورقعة (لخضر): **مذكراته شاهد على اغتيال الثورة** ،تحرير.صادق بخوش ،تق.سعد الدين الشاذلي ، ط2، دار الأمة ، الجزائر ،2000.

6- بوضياف(محمد):**الجزائر إلى أين؟** ،تر.محمد بن زغيبة ويحي الزغودي،مجموعة حواركم،الجزائر ،1992.

7- تقية(محمد): **الثورة الجزائرية المصدر،الرمز،والمآل** ،تر.عبد السلام عزيزي،دار القصبة ،الجزائر،2010.

8- حربي(محمد): **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع** ،تر.كميل قيصر داغر ،ط1،مؤسسة الأبحاث العربية_دار الحكمة ،بيروت ،1983.

9-(.،.): **الثورة الجزائرية سنوات المخاض** ،تر.نجيب عياد ،صالح المثلوثي ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ،1994.

10-(.،.): **حياة تحد وصمود مذكرات سياسية (1962/1945)** ،تر.عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية ، دار القصبة ،الجزائر ،2004.

11- حنانة (شريف): **رحلة الربيع إلى الجزائر** ،الدار القومية ،مصر ،2001.

12- بن خدة (بن يوسف): **نهاية حرب التحرير في الجزائر_اتفاقيات ايفيان_** ،تر.لحسن زغدار ومحل العين جبائلي ، د.م.ج ،الجزائر ،1987.

13.-(.،.): **شهادات ومواقف** ،ط 1، دار الأمة ،الجزائر ،2007.

14- الخولي (لطفي): **عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين سنوات1966،1965، 1974** ، دار الهدى ،الجزائر ،2011.

15- دحلب (سعد): **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر** ،منشورات دحلب ،2007

16- الديب (فتحي): **عبد الناصر وثورة الجزائر** ،ط 2،دار المستقبل العربي ،القاهرة ،1990.

17-ديغول (شارل): **مذكرات الأمل_التجديد_1962/1958** ،تر.سموحي فوق العادة ،منشورات عويدات ، بيروت ،1981.

18-زبيري (الطاهر): **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري** ،تق.مصطفى دالع ،ط1، الشروق للإعلام والنشر ،الجزائر ،2011.

19- عباس(محمد): **في كواليس التاريخ1 بن بله_عبان مواجهة من أجل الحقيقة** ،مؤسسة الشرق للإعلام والنشر ، الجزائر ،د ت.

20-(.،.): **رواد الوطنية** ،دار هومة ،الجزائر ،2004.

21-(.،.): **في كواليس التاريخ 3 ديغول والجزائر (أحداث،قضايا،شهادات)** ،دار هومة ، الجزائر، 2007.

22-(.،.): **ثوار عظماء** ،دار هومة ،الجزائر ،2012.

23-بن العقون (عبد الرحمان): **مذكراتي** ،منشورات دحلب ،طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009 .

24-غليسبي(جوان): **ثورة الجزائر** ،تر.عبد الرحمان صدقي أبو طالب ،الدار المصرية للتأليف ،مصر،1966.

25- فارال(دومينيك): **معركة جبال النمامشة 1962/1954 مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة** ، تر.مسعود حاج مسعود ،دار القصبة ،الجزائر ،2008.

26-فارس(عبد الرحمان): **الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1965/1945** ،دار القصبة للنشر ،الجزائر، 2007.

27- فلوسي(مسعود): **مذكرات الرائد مصطفى مراردة بن النوي (شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى)** ،دار الهدى ،الجزائر ،2003.

28-كافي(علي):**من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1962/1946** ،دار القصبة، الجزائر 1999،

29- لونغ(أوليفي): **الملف السري_اتفاقيات ايفيان_مهمة سويسرية للسلم في الجزائر** ،تق.ماكس بوتيبتير، د م ج ، الجزائر ،2011.

30-مالك (رضا): **الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية (1962/1956)** ،تر.فارس غصوب، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ،الجزائر ،2003.

31- المدني(احمد توفيق): **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية** ،ج3 ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1982.

32-(.ـ.): **هذه هي الجزائر** ،مكتبة النهضة المصرية ،مصر ،2001.

33-ملاح(عمار): **وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس** ،دار الهدى ،الجزائر ،2003.

34-(.ـ.): **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19مارس_سبتمبر 1962**،دار الهدى ،الجزائر،2005.

35- ميرل(روبير): **مذكرات احمد بن بله** ،تر.العفيف الأخضر،ط3،منشورات دار الآداب ،بيروت،1981

36- نزار(خالد):**الجزائر1962/1954يوميات الحرب**،طبع م.و.ن.إ،الجزائر،2008

37- هارون(علي): **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف الجزائر1962** ،تر.الصادق عماري وأمال فلاح ،دار القصبة ، الجزائر ،2003.

38- الهشماوي(مصطفى): **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر** ،دار هومة ،الجزائر ،2010.

2-2.المصادر باللغة الفرنسية:

1-Abbas Farhat: **Autopsie d'une guerre** ,Ed. L'aurore, France,1980.

2-Ageron Châles Robert: **Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1982**, Imprimerie des presses universitaire de France, France,1983.

3- Dahlab Saad: **Mission Accomplie pour l'indépendance de l'Algérie**, éd. Dahlab ,Alger ,1999.

4- Elachraph Mostapha: **Des noms et des lieu mémoires d'une Algérie oublie**, Ed. Kasbah, Alger ,2003.

5-Harbi Mohamed: **Le FLN mirage et réalité des origines a la prise du pouvoir 1945-1962**, NAQD/ENAL, Alger,1993.

6-Malek Réda: **L'Algérie à Evian histoire des négociation secretes 1956_1962**, Dahlab, Alger ,1995.

3-الشهادات :

1-بولحروف(الطيب): **19 مارس انتصار للثورة وآخر لانتصار الدبلوماسية الجزائرية(فيلم وثائقي)** ، تق.ليلى بوزيدي ،قناة الجزائرية الثالثة ،تاريخ البث19 مارس 2014 ،10:30 صباحا.

ثانيا: المراجع:

1-الكتب:

1-1.باللغة العربية:

1-احدادن(زهير): **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1962/1954**،منشورات دحلب،الجزائر، 2012.

2-أحمد بلاسي(نبيل): **الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر** ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ،1990 .

3-أحمد مسعود(سيد علي): **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1961/1960** ،دار الحكمة، الجزائر، 2010 .

4- أزغيدي(محمد لحسن): **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1962/1956** ،دار هومة ،الجزائر ،2009.

5- بركان(دليلة): **من أبطال الثورة الجزائرية** ،د ن ،الجزائر ،2006.

6- بشيري (أحمد): **الثورة الجزائرية والجامعة العربية** ،ط 2 ،منشورات ثالة ،الجزائر ،2009.

7- بلاح(بشير) ،العربي منور ونبيل داودة: **تاريخ الجزائر المعاصرة** ،ج2 ،دار المعرفة ،الجزائر ،2010.

8- بلحاج (صالح): **تاريخ الثورة الجزائرية** ،دار الكتاب الحديث ،الجزائر ،2009.

9- بلعباس(محمد): **الوجيز في تاريخ الجزائر** ،دار المعاصرة ،الجزائر ،2009.

10- بلغيث(محمد الأمين): **تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق** ،ط2 ،دار ابن كثير ،بيروت ،2007.

11- بوحوش(عمار): **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** ،ط1 ،دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

12- بورنان (سعيد): **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1962/1830**،ج3 ،ط2 ،دار الأمل، الجزائر ، 2004.

12-بوضربة(عمر): **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر1958/جانفي 1960)** ، ط 2 ،دار الحكمة ،الجزائر ،2012.

13-(.ـ.): **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1960/1954** ،دار الإرشاد،الجزائر،2013.

14- بوعزيز(يحي): **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية** ،د.م.ج ،الجزائر ،1999.

15-(.ـ.): **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب** ،ج2 ،دار الهدى ،الجزائر ،2000.

16-(.ـ.): **ثورات الجزائر بين القرنين (19و20م) من وثائق جبهة التحرير الوطني 1962/1954** ، ج3، دار الغرب ،الجزائر ،2009.

17- بوغزالة (محمد ناصر): **خرق المعاهدات الدولية(القانون الداخلي)** ،ط1 ،دار الفجر،القاهرة،1999.

18- بومايدة (عمار): **بومدين والآخرون:ما قاله وما أثبتته الأيام** ،تق.عبد الحميد مهري،دار المعرفة،الجزائر، 2008 .

19- تابليت (علي): **فرحات عباس رجل دولة** ،ط 2 ،منشورات ثالة ،الجزائر ،2009.

20-تواتي (دحمان):**منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1962/1961** ، مؤسسة كوشكار ،الجزائر ،2008.

21- الجنيدي (خليفة): **حوار حول الثورة** ،ج3 ،موفم للنشر ،الجزائر ،2008.

22-(.،.): **حوار حول الثورة** ،ج 2،موفم للنشر ،الجزائر ،2009.

23-حماميد(حسينة): **المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1962/1954** ،ط1 ،منشورات الحبر، الجزائر ،2007 .

24- حيدوسي (غازي): **الجزائر التحرير الناقص**،ط1 ،تر.خليل أحمد خليل ،دار الطليعة،بيروت،1997.

25-خضير (إدريس): **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1962/1830** ،ج2 ،دار الغرب، الجزائر، 2006 .

26- بن خليف(عبد الوهاب): **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال** ،ط1 ،دار طليطلة، الجزائر، 2009 .

27- خليفي (عبد القادر):**محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة1962/1830**،د م ج،الجزائر،2010.

28- الزبيري(محمد العربي):**الثورة الجزائرية في عامها الأول** ،ط1،دار البعث،الجزائر،1984.

29-(.،.):**تاريخ الجزائر المعاصر1954 /1962**،ج2،منشورات اتحاد الكتاب العربي ،دمشق ،1999.

30-(.،.) وآخرون: **كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1962/1954** ،دار هومة ،الجزائر ،2007.

31- زغدود (علي): **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية** ،م و إ ن ،الجزائر ،2004.

32- زكريا(يحي): **من قتل محمد بوضياف؟** ،ط 1 ،مؤسسة المعارف ،بيروت ،1993.

33-زوزو (عبد الحميد): **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)** ،دار هومة، الجزائر ، 2009.

34- سطورا (بنيامين):**مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية1898/1974**،تر.الصادق عماري،منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال،الجزائر،2002.

35-سعد الله (أبو القاسم): **تاريخ الجزائر الثقافي1962/1954**،ج10،ط خ،دار البصائر،الجزائر،2007.

36- سعيود(أحمد): **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1نوفمبر/19 سبتمبر1958)** ،وزارة الثقافة، الجزائر ،2008.

37-شريط(عبد الله): **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956** ،ط1،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ،د ت.

38-(.،.): **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955** ،دار هومة ،الجزائر ،2010.

39-(.،.): **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ، 1960** ،دار هومة ،الجزائر ،2010.

40-(.،.): **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961** ،دار هومة ،الجزائر ،2010.

41-(.،.): **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962** ،دار هومة ،الجزائر ،2010.

42- شلبي (أحمد): **الثورة الجزائرية والجامعة العربية** ،منشورات ثالة ،الجزائر ،2007.

43- الشيخ (سليمان): **الجزائر تحمل السلاح دراسة في الحركة الوطنية والثورة المسلحة** ،تر.محمد حافظ الجمالي ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ،الجزائر ،2002.

44- الصديق (محمد الصالح): **أيام خالدة في حياة الجزائر** ،موفم للنشر ،الجزائر ،2009.

45- صغير (مريم): **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1962/1954** ،دار الحكمة ،الجزائر ،2008.

46-طلاس(مصطفى): **الثورة الجزائرية** ،تق.بسام العسلي،طلاس للدراسات والترجمة والنشر،دمشق، 1984.

47- عاشوراكس (محمد أحمد): **صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني 1962/1500** ،ط1 ،منشورات المؤسسة العامة للثقافة ،ليبيا ،2009.

48- عباس(محمد): **نصر بلا ثمن_الثورة الجزائرية 1962/1954_** ،دار القصبة ،الجزائر ،2007.

49-عباس (محمد الشريف): **من وحي نوفمبر(مداخلات وخطب)** ،ط1،منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2000

50-(.،.): **من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)** ،دار الفجر ،الجزائر ،2005.

51- عبد القادر (حميد):**فرحات عباس رجل الجمهورية**،دار المعرفة ،الجزائر،2007.

52- العسلي(بسام): **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية** ،دار الرائد– النفائس، الجزائر– بيروت، 2010

53- بن عمر (الحاج موسى): **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**، وزارة الثقافة ،الجزائر ،2008.

54- عمراني (عبد المجيد): **جان بول سارتر والثورة الجزائرية** ،مكتبة مدبولي ،مصر ،1996.

55- عمورة(عمار): **الجزائر بوابة التاريخ (الجزائر خاصة)** ،ج2،دار المعرفة ،الجزائر ،2006.

56-(.،.):**الجزائر بوابة التاريخ (الجزائر عامة) ما قبل التاريخ إلى 1962**،ج1،دار المعرفة ،الجزائر، 2009.

57- عميراوي (أحميدة)،سليم زاوية ومحمد السعيد قاصري:**السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1916/1844** ،دار الهدى،الجزائر ،2009.

58- فركوس (صالح): **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال** ،دار العلوم ،الجزائر ،2005.

59- قليل (عمار): **ملحمة الجزائر الجديدة** ،ج2 ،ط 1،دار الشعب،الجزائر ،1991.

60-قنان(جمال): **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** ،م و إ ن ،الجزائر ،1994.

61-كاشة الفرجي(بشير): **مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1962/1830** ، م.و.إ.ن ، الجزائر،2007.

62- اللولب (حسن حبيب): **التونسيون والثورة الجزائرية** ،ج2 ،ط 1 ،دار السبيل ،الجزائر ،2009.

63- لونيسي (رابح): **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين** ،دار المعرفة ،الجزائر،1999.

64-المحامي(محمد كامل حسن): **عباقرة خالدون_شارل ديغول_** ،منشورات المكتب العربي، بيروت، 1988.

65- معوض (أحمد نازلي): **العلاقات بين الجزائر وفرنسا** ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر ،1978.

66- مقلاتي (عبد الله): **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1962/1954** ،د م ج، الجزائر، 2012.

67- موريس (أللي): **الجزائر واتفاقيات ايفيان** ،تر.أحمد بن محمد بكلي ،دار القصبة ،الجزائر ،2008.

68- مياسي(إبراهيم): **مقاربات في تاريخ الجزائر 1962/1830** ،دار هومة ،الجزائر ،2007.

69- الميلي(محمد): **فرانز فانون والثورة الجزائرية** ،دار الكتاب العربي ،الجزائر ،2010.

70-بن نعمان (أحمد): **مولود قاسم نايت بلقاسم (حياة وآثار،شهادات ومواقف)** ،ط2 ،شركة الأمة، الجزائر، 1997.

71- ودوع (محمد): **الدعم الليبي للثورة التحريرية** ،مؤسسة كوشكار ،الجزائر ،2008.

72- وزارة الدفاع الوطني: **محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة** ،مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه الطباعة الشعبية للجيش ،الجزائر ،1992.

73- ولد حسين(محمد الشريف): **عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى** ،دار القصبة ،الجزائر ،2009.

74-(.....):**من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1962/1830** ،دار القصبة ،الجزائر، 2010.

75- يحي (جلال): **تاريخ المغرب الكبير–الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال–** ،ج4 ،دار النهضة العربية ، بيروت ،1981.

2-1.باللغة الفرنسية:

1-Lacouture (Jean): **Algérie La guerre est fini**, Ed. Complexe, Bruxelles,1985.

2-Mahfoud (Bennoun) et Ali El-Kenz: **Le Hasard et l'histoire entretiens avec Belaid Abdesselam**, tome1, Algérie,1990.

3-Mouhoubi (Salah) :**La politique de coopération Algéro-Française**, O.P.U, 1991.

4-Stora (Benjamin) et Zakia Daoud: **Farhat Abbas une autre Algérie**, Ed. casbah, Alger,1995.

3- قرص مضغوط:

مجموعة مؤلفين:**تاريخ الجزائر 1962/1830** ،المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 ،2002.

ثالثا: المقالات والدوريات:

3-1.المقالات:

1-بجاوي (محمد) : **النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في20 جوان 1960** ، منشور في كتاب **الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962** ، ط2 مزيدة ومنقحة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 ، 2007.

2- بزيان (سعدي): **منظمة الجيش السري في الجزائر خلال ثورة التحرير من النشأة إلى السقوط** ،**مجلة الراصد** ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 ،ع2 ، مارس-أفريل 2002.

3-بوضربة (عمر): **موقف الحكومة م.ج.ج من المناورات الدبلوماسية الفرنسية"حق تقرير المصير" 1959/9/16 من خلال وثائق الحكومة المؤقتة بالمركز الوطني للأرشيف**،**حولية المؤرخ**، ع2 ، 2002 .

4-بوضرساية (بوعزة): **التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية** ،منشور في كتاب **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية** ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، 2009.

5-بوعزيز (يحي): **مغزى وأبعاد 19 مارس 1962** ،**مجلة المصادر** ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،ع5 ،2001.

6-(...): **ملامح ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر1960**، **مجلة الأصالة** ،ع73-74 ، 1979.

7-(.،): **اتفاقيات ايفيان 18 مارس1962** ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر،1995.

8-بوعنيفة (طاهر): **أحداث 1961/10/17 شهادات عن جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الهجرة ،مجلة المجاهد،** ع1419 ، 16 أكتوبر1987.

9- جيلوم (جيلبيرت قران)، وجان بيير بيرلو: **الرهانات والصراعات الفرنسية –من أجل تاريخ فرنسي جزائري(إنهاء الضغوط الرسمية ولوبيهات الذاكرة)**- ،إشراف فريديريك آبيكاسيس وجيلبار ميني، تر.خوله طالب الإبراهيمي ،إيناس للنشر ،الجزائر ،2011.

10-حمدي (أحمد): **دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة ،الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962** ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، 1998

11-خامس (سامية): **19 مارس 1962 مسير نحو التحرر من النير الاستعماري ،مجلة الراصد** ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ع2،الجزائر،مارس-أفريل2002.

12-الزبيري (محمد العربي): **انعكاسات الثورة الجزائرية على سياسة الجنرال ديغول ،مجلة الذاكرة،** ع6، نوفمبر 2000 .

13- سيدي موسى (محمد الشريف): **قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية** ،منشور في كتاب **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية** ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 ، 2009.

14- الشيخ (عصام): **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفيري 1971"دراسة للسياق والمضامين والدلالات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، ع 6جانفي2012.

15-شيخي (عبد المجيد): **اتفاقيات ايفيان أو ميثاق الاستعمار الجديد** ،محاضرة ألقيت في قسنطينة19 مارس1993 ،منشور في كتاب **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من مارس إلى سبتمبر1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ،1995.

16- العايد (عمار): **مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار ،مجلة الراصد** ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ع2،الجزائر،مارس-أفريل2002.

17- غربي (الغالي): **السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية** ،منشور في كتاب فصل **الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية** ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 ، 2009.

18- قنان (جمال): **تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية ج.ت.و ،مجلة الذاكرة** ،ع4، الجزائر، 1996.

19- قنطاري (محمد): **عيد النصر19 مارس1962**،**مجلة الذاكرة** ،ع4،المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

20- مالك (رضا): **مفاوضات ايفيان أو...المسيرة النضالية نحو يوم النصر** ،**مجلة المصادر** ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ع5 ،2001.

21-(.،.): **ثورتنا ناقصة والجزائر المستقلة لم تبن مجتمعا صحيحا**،**مجلة جون أفريك**، 20مارس، 2012

22- **مجلة أول نوفمبر** ، ع.خ ،نوفمبر1979.

23-**مجلة أول نوفمبر**:**إحياء ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960** ، ع47 ،1980.

24- **مجلة أول نوفمبر**:**إحياء الذكرى 22 لمظاهرات 11ديسمبر1960** ، ع110-111،ديسمبر 1989.

25- **مجلة المجاهد**: **مظاهرات 11ديسمبر 1960صفحة خالدة في تاريخ كفاح الشعب الجزائري**، ع1479 ، 9ديسمبر1988.

26-مياسي (إبراهيم): **عيد النصر اليوم الذي جاد به الدهر مرة واحدة** ،**مجلة الراصد** ،ع2 ،مارس-أفريل2002.

27-الواعي (محمود): **مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول** ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ، 1995.

3-2.الدوريات-الجرائد-

1-جريدة الأيام : الأحد 11مارس2013.

2-جريدة الحياة الجديدة: ع 5874 ، 11مارس 2012.

3-جريد الخبر: **باحث فرنسي يكشف إخضاع الجزائريين لتجارب رقان النووية** ،16 أكتوبر2006.

4-جريدة المجاهد: ع خ،19سبتمبر1958. - ع 10 ، 30 أكتوبر 1958 – ع 37، 25فيفري 1959- ع 55 ، 6 نوفمبر 1959- ع92 ، 27 مارس 1961- ج4، ع92 ، 27 مارس 1961 – ع94 ، 25أفريل1961 _ ج4 ، ع 99 ، 17جويلية1961- ج4، ع 9 ، 16 مارس 1962.-ج4 ، ع خ ، 20مارس1962.

رابعا: المعاجم والقواميس:

4-1.باللغة العربية:

1-بوالصفصاف (عبد الكريم) وآخرون: **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ،ج1 ،دار الهدى ،الجزائر ،2002.

2-مرتاض (عبد الملك): **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1962/1954** ،دار الكتاب العربي ،الجزائر ،2010.

3-مقلاتي (عبد الله): **قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية** ،ط1،وزارة الثقافة،الجزائر،2009.

2-4.باللغة الفرنسية:

1-Le Petit (Robert): **Dictionnaire de culture générale** ,France,1993.

2-Stora (Benjamine) :**Dictionnaire Biographique de militants nationalistes Algériens1954_1962**,Ed. L'harmattan ,Paris,1985.

خامسا:الرسائل الجامعية:

1-بن أزواو (فتح الدين): **إيديولوجية الثورة الجزائرية 1962/1954** ،رسالة ماجستير ،إشراف محمد العربي الزبيري ،قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،2001.

2-عبد الحفيظ (بوعبد الله): **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1962/1919**،رسالة ماجستير، إشراف يوسف مناصرية ،قسم التاريخ ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2006.

3-عفيري (عقيلة): **مفاوضات ايفيان في منظور القانون الدولي** ،رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ،أشراف أحمد ناصر،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر بن يوسف بن خده،2010.

4-ليتيم (عيسى): **الكتلة الأفروآسيوية وقضايا التحرر_القضية الجزائرية نموذجا_**،رسالة ماجستير، إشراف أحمد صاري،قسم التاريخ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2006.

5-معزة (عز الدين): **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 2000/1899**، أطروحة دكتوراه،إشراف عبد الكريم بوالصفصاف،قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة منتوري،قسنطينة،2010.

6-مولود (بوبكر): **الإشكالات القانونية الناجمة عن ازدواج الجنسية في ضوء أحكام القانون الدولي من خلال دراسة حالة ازدواج الجنسية بين الجزائر وفرنسا** ،رسالة ماجستير ،إشراف أحمد لعرابة ،قسم القانون الدولي والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر ،2009.

فهرس الأعلام:

الاسم	الصفحة
أ	
الأشرف مصطفى.	4 ،50.
أوعمران.	22.
آيت أحمد حسين.	4، 22، 49، 50، 52.
ب	
بلقاسم كريم.	4، 14، 15 ،17 ،19 ،23 ،25، 38 ،44، 49، 50، 51.
بليزان.	24.
بن بلة أحمد.	21، 22، 41، 48، 49، 50، 51، 52، 54.
بن خدة بن يوسف.	3، 15، 16، 25، 28، 37، 38، 39، 41، 43، 44، 46، 47، 49، 50.
بن طوبال.	17، 19، 23، 38، 49.
بن علا الحاج.	49.
بن عودة مصطفى.	21، 24، 40، 41.
بن يحي محمد الصديق.	10، 16، 23.
بونيدر.	50.
بورقيبة.	44.
بوصوف عبد الحفيظ.	49.
بوضياف محمد.	4، 22، 49 ،50 ، 51.
بولحروف الطيب.	12، 22، 23.
بومبيدو جورج.	12 ،13 .
بومدين هواري.	21، 22، 40، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 54.
بومنجل أحمد.	10، 12، 50.
بويزم مختار(ناصر)	21.
برون روبير	24.
بيرو روبير.	19 .
بيطاط رابح.	28، 49 ،51.
بيغارا.	3.
بينو كريستيان.	3.
بيوكار رولان.	24، 31.
بيير بيتي.	23 ،25.
ت	
تريكو بيرنار.	24.
تيتو جوزيف.	8 ،43.
ج	
جوان ماريشال.	42.
جوكس لوي.	13، 14 ،15 ،17 ،19، 23 ،24، 25 .
ح	
حسين (الملك).	44.
خ	
خيضر محمد.	3، 4، 22، 23،49 ،50 ،51.

د	
دباغين الأمين.	4.
دحلب سعد.	17 ،19، 20، 23، 31، 38، 43،49.
دوبروغلي جون.	19 ،24 .
دوبري ميشال.	19 ،42.
دولوس برونو.	12 ،16 ،24.
دي بايزيس سقين.	24.
ديغول.	5 ،6، 7، 8، 11، 12، 13،16،17، 19، 25، 27، 28، 39، 42، 45، 53.
ر	
رمضان عبان.	3 ،46.
ز	
زعموم صالح.	8.
س	
السعيد محمدي.	49.
سليمان(قايد أحمد).	21 ،41 ،50.
غارد سوزيني.	43.
سوستيل.	2.
سيكوتوري.	22.
ش	
شايي كولود.	16 ،24.
شوان لاي.	43.
ع	
عباس فرحات.	6،9 ،11 ،15 ،21 ،39، 49، 50، 51.
عبد الناصر جمال.	3 ،9 ،48.
غ	
غورس.	3.
غي موللي.	3، 5.
ف	
فارس عبد الرحمان.	24.
فرانس منداس.	3.
فرانسيس أحمد.	4.
فرعون مولود.	43.
فيليب تيبو.	24.
ك	
كاسترو فيدال.	43.
كاسين ميردي.	10.
كومين بيير.	4 .
كيوان عبد الرحمان.	4 ،43.
ل	
لبوري فانسان.	24.
لونغ أوليفي.	12، 23.
م	
ماسو.	5.
مالك رضا.	8 ،16، 20، 23، 38، 50.
ماندوز أندري.	3.
المدني أحمد توفيق.	9 .
مصطفاي الصغير.	23 .
منجلي علي.	21 ،41.

موريس روجي.	10.
مونتاي.	3 .
ن	
نزار خالد.	50.
نهرو.	8 .
هـ	
هيربوت بيير.	4 .
ي	
يزيد محمد.	4 ،19 ،23 .

فهرس البلدان والأماكن:

المكان.	الصفحة.	المكان.	الصفحة.
أ		ت	
الأردن	44.	تلمسان.	50.
ألمانيا.	23، 47 .	تونس.	5، 7، 9، 10، 21، 22، 25، 39، 44، 46، 47.
إفريقيا.	15، 43.	تيزي وزو.	50 .
ايفيان.	13، 14، 17، 19، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 30، 33، 34، 35، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 53.	ج	
ب		الجزائر	2 ،3 ،4 ،5 ، 6، 8، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 19، 20، 22، 23، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 37، 38، 39، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 53، 54، 55 .
باريس.	15، 17، 22، 45.		
بال.	16.		
بشار.	29 .		
بلغراد.	4.	جنيف.	22.
البليدة.	51.		
بولونيزيا.	30.		
البويرة.	51.		

ر	
الرباط.	10.
رقان.	29.
روشيه نوار.	24.
روما.	4، 22.
س	
سويسرا.	22، 23، 54.
ص	
الصحراء.	7، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 19 ،20، 26 ، 27، 29، 30، 31، 32، 42 ، 53.
ط	
طرابلس.	15، 39 ، 44، 47، 48، 49، 50، 51، 52.
طنجة.	9 .
ع	
العاصمة.	50 ، 51.
ف	
فرنسا.	4، 5، 6، 7، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 22، 23، 25، 26، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 37، 39، 40، 41، 43، 44، 45، 46، 48، 49، 52، 53،54، 55.
ق	
القاهرة.	3، 9، 10، 48 .
قسنطينة.	6، 30، 50 .
قصر الاليزي.	8 .
قصر الحظيرة.	24 .
ك	
كوبا.	43 .
كولومب.	29 .
كوناكري.	22.
ل	
لوسارن.	12 .
لوغران.	14، 15، 39 .
لي روس.	17، 19 ، 24.
م	
المدية.	51.
مراكش.	5.
المرسى الكبير.	12، 17، 20، 27، 29، 54.
مصر.	5 .
المغرب.	9 ، 25، 46 .
مولان.	8 ، 10، 11، 39 .
ن	
نيوشاتل.	12 ،13 .
و	
الولايات المتحدة	23 .
وهران.	29 .
ي	
يوغسلافيا.	8 .

فهـرس المـــواد:

إهـــداء.....

قائمة المختصرات: .....

مقـدمة.....صفحة أ

الفصـــــــل التمهيـــــــــدي: مراحل المحادثات بين جبهة التحرير الوطني والحكومات الفرنسية (1955-1961).....2

المبحث الأول:مرحلة المحادثات السرية:1956-1959 2

1- الاتصالات الأولى بين الحكومات الفرنسية وجبهة التحرير الوطني(مرحلة جس النبض): 2

2- الظروف العامة قبل التفاوض (1958إلى غاية 1960): 5

المبحث الثاني:مرحلة المفاوضات الرسمية(جوان 1960-ديسمبر 1961).....10

1- المفاوضات الرسمية غير الجدية: 10

2- المفاوضات الرسمية الجدية: 14

الفصـــــــل الأول : تحليل اتفاقيات ايفيان 18

المبحث الأول :دراسة مسودة اتفاقيات ايفيان. 19

1-مفاوضات لي روس (Les Rousses) 11 _19 فيفري 1962: 19

2- اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) 22_27 فيفري 1962: 21

المبحث الثاني: محادثات إيفيان الثانية (Evian2) 7_18 مارس 1962:.....22

1_أسباب اختيار المكان سويسرا: 22

2_تشكيلة الوفدين المفاوضين:.....23

المبحث الثالث:محتوى اتفاقيات ايفيان.....26

1_قراءة في مضمون اتفاقيات ايفيان.....26

2_قراءة نقدية لاتفاقيات ايفيان.....27

الفصل الثانـــــــــي: المواقف المختلفة من اتفاقيات ايفيان والصراع على السلطة (فيفري _سبتمبر 1962)..... 36

المبحث الأول:ردود الفعل على اتفاقيات ايفيان. 37

1_ردود فعل أطراف الاتفاقية: 37

2_ردود فعل بعض رؤساء الدول: 43

المبحث الثاني:استفتاء تقرير المصير 1 جويلية 1962 44

1-التحضير لاستفتاء تقرير المصير: 44

2_تنظيم استفتاء 1 جويلية 1962 : 45

المبحث الثالث:الصراع على السلطة بعد اتفاقيات ايفيان- أزمة صائفة 1962-.....46

1_بوادر الصراع على السلطة: 46

2_الصراع على السلطة غداة الاستقلال: 47

خاتمـــــــــة.....53

الملاحـــــــــق 56
الملحق رقم1 :قائمة أسماء المفاوضين 57
الملحق رقم2 :بيان وفد التفاوض 58
الملحق رقم 3: رسالة موافقة الوزراء الخمسة المسجونين على "اتفاقيات ايفيان" 60
الملحق رقم 4 :النص الكامل لاتفاقيات إيفيان 61
الملحق رقم 5: مقتطفات من نص تصريح وقف القتال للسيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة.م.ج.ج1962/3/18.....69
قائمة المصادر والمراجع: .....
فهرس الأعلام: .....
فهرس الأماكن والبلدان.....
فهرس المواد: .....